جامعة بنغازي

كلية القانون

قسم الدولي العام

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية

قدمت من قبل:

تهاني سعد فرج محمود

تحت إشراف:

د. المرحوم جمعة سعيد الزوي

المشرف المساعد:

د. عبدالله علي العبيدي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير في

القانون الدولي العام

بتاريخ 2022/9/8م

Copyright © 2022.All rights reserved , on part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training of Benghazi university.

حقوق الطبع 2022 محفوظة، لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

جامعة بنغازي

كلية القانون

قسم الدولي العام

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية

قدمت من قبل:

تهاني سعد فرج

الرسالة مجازة من قِبل لجنة المناقشة:

الدكتور: مفتاح خليفة عبدالحميد **ممتحنا داخليا** .....

الدكتور: محمد علي الطشاني **ممتحنا خارجيا** .....

الدكتور: عبدالله علي العبيدي **المشرف المساعد** .....

الدكتور: المرحوم جمعة سعيد الزوي **المـــــشـــرف** .....

الاعتماد

عميد الكلية	**مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة**
د. سلوى فوزي الدغيلي	**د. عثمان محمد البدري**
.....	.....

تاريخ الاعتماد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي

لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة الكهف الآية (24)

الإهداء

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي ودعمني

إلى نبع الحنان والعطف والوجدان إلى من شاركتني الماضي والحاضر

بنبضات قلبها وشوق عينيها يلوح إلى مستقبل أفضل

إلى أمي الغالية

والى من كانوا ولا يزالوا بصيص أمل وشعلة نور وفرح أضاءت

حياتي إلى زوجي الغالي وأولادي

والى أستاذي ودكتوري الفاضل المحترم المرحوم الدكتور جمعة سعيد الزوي
ودكتوري الفاضل عبدالله علي العبيدي

اهدي جهدي هذا

الباحثة تهاني سعد فرج

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على الصادق الأمين المبعوث رحمة للعالمين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من ساهم في إثر هذا البحث المتواضع، بالمعلومة المفيدة، وبالكلمة الطيبة وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور المرحوم جمعة سعيد الزوي ودكتوري الفاضل عبدالله علي العبيدي**، فالشكر والتقدير والعرفان لهما، لقبولهم الإشراف على هذا البحث ولما أحاطوني به من رعاية واهتمام.

كما لا ننسى أن نشكر أساتذتنا الأفاضل الذين سأنال شرف مناقشتهم لرسالتي هذه، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إتمام هذه الرسالة بجهده ووقته ودعائه، ودام ودمنا له أوفياء.

نشكر الله سبحانه وتعالي على كل نعمة أنعم بها علينا ونحمده على أن وفقنا إلى ما نحن فيه وأن جعلنا مسلمين وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وعملاً بقول الرسول الكريم من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور مفتاح عبدالسلام المهدوي.** لقيامه بالإشراف على هذه الدراسة، وكذلك لصبره وسعة صدره ومساندته لي حتى إتمام هذه الدراسة فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة بنغازي لما يبذلونه من عطاء في سبيل النهوض بهذه الكلية ولا أنسي أن أشكر موظفو مكتبة كلية الحقوق بكل من جامعة عمر المختار وجامعة طرابلس وجامعة بنغازي لمساعدتهم لي في الحصول على المراجع والكتب اللازمة من خلال خبرتهم في هذا المجال.

كما أشكر كل من مد يد العون لي طيلة فترة دراستي وحتى كتابتي لآخر حرف في هذه الدراسة وأخص بالذكر زوجي وإخوتي الأعزاء.

الباحثة تهاني سعد فرج

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
- حقوق الطبعة.	ب
- ورقة الإجازة.	ج
- الآية الكريمة.	د
- الإهداء.	ه
- شكر وتقدير.	و
قائمة المحتويات	ز
- ملخص الدراسة.	ل
- المقدمة.	1
الفصل التمهيدي	
دارسة عامة حول ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية	4
- **المطلب الأول**: طبيعة التكتل الاقتصادي الإقليمي.	5
- **الفرع الأول**: مفهوم التكتل الاقتصادي الإقليمي.	6
- **الفرع الثاني**: نشأة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.	11
- **الفرع الثالث**: تميز التكتل الاقتصادي عن المفاهيم المشابه له	16
- **الفرع الرابع:** أهمية التكتلات الاقتصادية.	18
- **المطلب الثاني:** نماذج بعض التكتلات الاقتصادية.	27
- **الفرع الأول:** التكتل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي.	28
- **الفرع الثاني:** التكتل الاقتصادي الإقليمي الأمريكي.	32
- **الفرع الثالث:** التكتل الاقتصادي الإقليمي الآسيوي.	37
- **الفرع الرابع:** التكتل الاقتصادي الإقليمي الأفريقي.	39

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

نظرة منظمة التجارة العالمية إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية 49

- **المبحث الأول**: مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية. 51
- **المطلب الأول:** موقع المنظمات الدولية الإقليمية من منظمة التجارة العالمية. 51
- **الفرع الأول**: اتفاقية الجات والتكتلات الإقليمية. 52
- **الفرع الثاني:** أثر التكتلات الاقتصادية على منظمة التجارة العالمية. 53
- **الفرع الثالث:** التنظيم الإقليمي في إطار التنظيم العالمي. 55
- **المطلب الثاني:** علاقة منظمة التجارة العالمية بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية. 57
- **الفرع الأول**: مدى تفاعل منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية. 57
- **الفرع الثاني:** سياسة تعامل منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية 59
- **الفرع الثالث:** مدى شرعية قيام تكتلات اقتصادية في نظام الجات. 61
- **المبحث الثاني**: علاقة التكتلات الاقتصادية بمنظمة التجارة العالمية 63
- **المطلب الأول:** علاقة الاتحاد الأوروبي بمنظمة التجارة العالمية. 63
- **الفرع الأول**: تأثير السوق الأوروبية الحرة على التوسع التجاري. 64
- **الفرع الثاني:** دعائم الاتحاد الأوروبي لنظام تجاري متعدد الأطراف. 65
- **المطلب الثاني**: الاتحادات الجمركية بمنظمة التجارة العالمية. 67
- **الفرع الأول**: ظهور منظمة نافتا (NAFTA). 67
- **الفرع الثاني:** السياسات التجارية للتكتلات الاقتصادية. 69
- **المطلب الثالث:** مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية. 70
- **الفرع الأول**: تأثير الجات على مجلس التعاون الخليجي. 71
- **الفرع الثاني**: اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي. 72

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد 76

- **المبحث الأول**: النظام الاقتصادي العالمي الجديد بين المد والجزر. 79
- **المطلب الأول:** المقصود بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. 79
- **الفرع الأول**: مقتضيات إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. 80
- **الفرع الثاني**: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 82
- **الفرع الثالث:** شروط التوافق بين التكتلات الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي. 90
- **المطلب الثاني**: التحول من مفهوم النظام الاقتصادي إلى مفهوم النظام الاقتصادي العالمي. 93
- **الفرع الأول**: التحول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد. 94
- **الفرع الثاني**: دراسة منهجية لنظام الاقتصادي العالمي جديد. 96
- **الفرع الثالث**: خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 98
- **المبحث الثاني**: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 102
- **المطلب الأول:** التنسيق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. 104
- **الفرع الأول**: جهود المنظمات الإقليمية لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 105
- **الفرع الثاني**: اندماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 106
- **الفرع الثالث**: مدى تأثير انجازات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في التكتلات الإقليمية. 107
- **المطلب الثاني**: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد. 110
- **الفرع الأول**: التدرج التاريخي لنظام الاقتصادي العالمي الجديد. 110
- **الفرع الثاني**: الأيديولوجية الاقتصادي لنظام العالمي الجديد. 114

الموضوع	الصفحة
- **الفرع الثالث**: الصعوبات التي تواجه إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	116
الفصل الثالث	
دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف	120
- **المبحث الأول**: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمفاوضات متعددة الأطراف.	121
- **المطلب الأول**: جولة الأرجواي التجارية متعددة الأطراف.	121
- **الفرع الأول**: دورة جولة الأرجواي التاريخية ونتائجها.	122
- **الفرع الثاني**: الصعوبات التي واجهت جولة الأرجواي متعددة الأطراف.	124
- **الفرع الثالث**: أهمية جولة الارجواي.	126
- **المطلب الثاني**: التوجه نحو الإقليمية والنظام متعدد الأطراف.	130
- **الفرع الأول:** الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية ضمن نظام متعدد الأطراف.	132
- **الفرع الثاني**: أبعاد النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والنظام متعدد الأطراف.	134
- **الفرع الثالث**: مدى ترابط النظام المتعدد الأطراف مع الإقليمية.	139
- **المبحث الثاني**: علاقة التكتلات الإقليمية والنظام متعدد الأطراف.	142
- **المطلب الأول**: طبيعة التعامل بين الإقليمية والتعددية.	142
- **الفرع الأول:** التفاعل بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية من حيث المزايا والعوائق.	143
- **الفرع الثاني**: الإطار المتعدد الأطراف وانعكاساته على الاقتصاديات العربية.	145
- **الفرع الثالث**: الاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن جولة الارجواي متعددة الأطراف في التكتل الاقتصادي العربي.	150
- **المطلب الثاني**: المبادلات التجارية الدولية.	151
- **الفرع الأول:** تفوق التكتلات الاقتصادية على نظام التجاري متعددة الأطراف.	152

الموضوع	الصفحة
- **الفرع الثاني**: تطور الإقليمية على النظام متعدد الأطراف.	155
- **الفرع الثالث**: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية	158
- **الخاتمة**.	162
- **قائمة المراجع.**	166

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية

قدمت من قبل:
تهاني سعد فرج

تحت إشراف:
د. المرحوم جمعة سعيد الزوي

المشرف المساعد:
د. عبدالله علي العبيدي

الملخص

تعالج هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية والدور الذي تلعبه في قرارات المنظمة العالمية للتجارة، حيث إن هذه الظاهرة ظهرت منذ أكثر من مئة سنة وكانت ذات طابع سياسي مثل تكتل فرنسا مع مستعمراتها، لكن بعد الحرب العالمية الثانية ومع التطورات التي حدثت في الساحة العالمية تحولت هذه التكتلات وأصبحت اقتصادية أكثر منها سياسة، يعتبر قيام المنظمة العالمية للتجارة من أبرز الأحداث على ساحة العلاقات الاقتصادية فقد أصبحت المسؤولة عن متابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف، والتزامات الدول الأعضاء فيها والغاية من إنشاءها هو تحرير التجارة الدولية ويتخذ القرارات فيها وفقاً لمبدأ توافق الآراء وإذا تعذر ذلك يتم التوجه إلى التصويت ولكل دولة عضو صوت واحد مهما كانت قوتها، وتلعب دوأر كبيراً في التطورات التي لحقت التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة نتائج أهمها:

- التكتل الاقتصادي الذي يشهده العالم حالياً يختلف عن الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية.
- أن الدافع وراء إقامة التكتل السياسي بالدرجة الأولى لأن غياب الإدارة السياسية يعوق قيام التكتل الاقتصادي حتى وان كانت مقوماته الأخرى متوفرة.
- ضرورة تلائم التكتلات الاقتصادية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.
- أن قرار المنظمة العالمية للتجارة في يد التكتلات القوية نظراً للضغوطات التي تمارسها هذه التكتلات صاحبة المصالح، وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية الجانبية التي تعقد قبل أو

أثناء انعقاد المؤتمرات الوزارية وكذلك تهدف إلى توضيح أثر الاتفاقيات التكامل الإقليمي على النظام التجاري متعدد الأطراف ودراسة الظاهرة الأساسية المرتبطة بعولمة الاقتصاد إلا وهي ظاهرة الإقليمية الجديدة وذلك من خلال تحليل الأبعاد الاقتصادية للظاهرة ومدى تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف وسنعرض لمدى قوة وتأثير التكتل الاقتصادية على منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي فإننا سوف نتعرف بالدراسة لظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية التي أصبحت اليوم أحد المظاهر السائدة لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول، حيث تسعى الدول المختلفة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية نظراً لدور الذي تلعبه في ظل المنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه الأخيرة هي القلب النابض للتجارة الدولية.

المـقدمة

لقد أدت التطورات والتداعيات بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقاً والتقدم الذي شهدته الرأسمالية إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وحدوث حالة من الحركة الديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعد حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، وقد جعلت هذه التفاعلات على المستوى الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية من الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية أهم الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي المعاصر والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإدارة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك ولقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية.

سواء في إطار ثنائي أو إقليمي وتزامنا مع تصاعد موجة العولمة وما أفرزته من تحولات إستراتيجية على الوضع الدولي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصادياً، كما كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الصعيد الأوروبي، نمت المجموعة الأوروبية وتم التوصل إلى أنشاء الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى ظهرت دول جنوب شرق أسيا كقوة اقتصادية صاعدة وذات وزن هام في التجارة العالمية الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان وخوفاً من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على السوق العالمي، وخشية من العزلة الاقتصادية بدأت في التفكير في تكتل إقليمي، فكان لها ذلك من خلال تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وبذلك تأكدت كثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها، أن التكتل والاندماج هو اقرب طريقة لحل المشاكل الاقتصادية ومواجهة مختلف التحديات.

أهمية الدراسة:

ويتبين لنا مدى أهمية هذه الدراسة من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من مزايا النسبية لكل منها بالإضافة الى دور العولمة في تسريع حركة الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية والنظر في مستقبلها وتطورها ف إطار العولمة.

إشكالية الدراسة:

نظراً لشدة التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقيم العمل والاستثمارات والتجارة وغيرها، وبعد ما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية فقد أدى ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية إلى تواتر الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقاً لإحكامها وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة التي شكلت شقاً خلافياً في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947 واستمر محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات وبالتالي فكانت الإشكالية تظهر واضحة في مدى تأثير هذه الترتيبات الإقليمية على مستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف متمثلاً في منظمة التجارة العالمية والتوقف على مدى توافق أحكام هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وكذلك ما هو الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام التجاري العالمي الجديد والأثر المترتب عليه منها في هذا النظام العالمي في ظل العولمة.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي من أجل الوقف على التطور التاريخي لإنشاء بعض التكتلات بالاستناد على عدة مراجع سواء كانت كتاباً أو مجالات متخصصة أو دراسات أو مواقع الكترونية.

وستكون هذه الدراسة في ضوء الخطة الآتية:

متمثلة في ثلاث فصول ومبحث تمهيدي نخصصه للحديث عن طبيعة ونشأة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي وذكر بعض نماذج هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ونتعرض في الفصل الأول إلى نظرة منظمة التجارة العالمية إلى التكتلات الاقتصادية وكل ما يتصل بها من تأثيرات وأبعاد بينهما.

ونعرج في الفصل الثاني إلى دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ظل العولمة والترتيبات الإقليمية الجديدة وتطورها.

ونأتي في الفصل الثالث إلى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ونتعرض إلى كل ما يوافق ويعارض بينهما في ظل الترتيبات الجديدة.

ونسأل الله أن تتحقق الفائدة المرجوة من خلال هذا البحث.

الفصل التمهيدي

دارسة عامة حول ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المطلب الأول

طبيعة التكتل الاقتصادي الإقليمي

تعد الظاهرة الإقليمية بحق النواة الأولى في بناء المجتمع الدولي وهي بذلك الوصف تتبؤ مكاناً هاماً في دائرة العلاقات الدولية وتلعب دوراً في تحديد معالم النظام العالمي، فالقانون الدولي العام قانوناً إقليمياً ترجع غالبية قواعده إلى المنشأ الأوروبي، ثم تحول في ظل الهيمنة الأوروبية إلى النطاق العالمي[1].

إلى جانب دور هذه المنظمات في تطوير قواعد هذا القانون ثم إن كثير من القواعد القانونية الدولية قد تمخضت عن عرف إقليمي ونذكر منها تلك المتعلقة بتنظيم الحروب والحياد وقانون البحار ومبدأ قدسية الحدود الذي لم يعد مجرد مبدأ قانوني إقليمي خاص بإفريقيا وأمريكا اللاتينية بل أصبح من المبادئ العامة للقانون الدولي تلتزم بمقتضاه الدول الجديدة بنفس الحدود التي كانت موجودة من قبل الفترة الاستعمارية[2].

وكان لطبيعة التكتلات الاقتصادية الإقليمية أثراً كبيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركة الدول نحو إقامة التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار العولمة، ويشهد العالم تعظماً كبيراً لبرنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي والدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية حيث بلغ عدد الدول الأعضاء (150) دولة ويعد نشوء فكرة التكامل الاقتصادي من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لما لهذا التكامل من آثار إيجابية ومكاسب اقتصادية تأتي من خلال الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان فضلاً عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصادياتها كما تلجأ هذه الدول إلى هذه التكتلات كمحاولة لتجنب الآثار السلبية للعولمة[3].

---

(1) د/ محمد زكي الشافعي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية (ط1). دار النهضة العربية، القاهرة. بدون سنة.

(2) د/ محمد محمود الإمام. التطور المؤسسي للاتحاد الأوروبي (ط1). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص15.

(3) د/ محمد محمود الإمام. التطور المؤسسي للاتحاد الأوروبي. مرجع سابق، ص17

الفرع الأول

مفهوم وخصائص التكتل الاقتصادي الإقليمي

عرفت التكتلات الاقتصادية نموا من ناحية القوة الاقتصادية وتنامياً من ناحية العدد حيث أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليها كثير من الدول وعليه فإن الجهود الدولية التي بذلت ولا زالت تبذل لتخفيف العقبات والعراقيل التي تعترض تدفق التجارة الدولية باعتبار أن التكتل الاقتصادي لا يتحقق إلا بالتبادل التجاري الحر بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي كذلك أصبح الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف العديد من دول العالم حتى أصبح يسمى منتصف العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية وانتشر هذا الاهتمام خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين[1].

أولاً: مفهوم التكتل الاقتصادي:

يختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكتل الاقتصادي فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكتل الاقتصادي فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتعاون والاتفاقيات لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد معنى التكتل الاقتصادي حيث كل اقتصادي أطلق تعريفاً من خلال توجهاته الفكرية ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول تحديد مفهوم التكتل لغة ثم مفهوم التكتل الاقتصادي بالتطرق إلى بعض التعاريف[2].

1. **التكتل لغة**: يعرف التكتل على أنه تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة أو هو تجمع لمجموعة من الشركات ذات الإنتاج المختلف ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكتل على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من العناصر التي تسعى إلى تعظيم المصلحة المشتركة فيما بينها عبر الزمن على أمل أن تتحول مصالح تلك العناصر إلى مصالح متكاملة وليست متنافسة[3].

---

(1) / إيمان أحمد علام. برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي الإقليمي. كلية الحقوق، جامعة بنها. 2012، ص75. على شبكة الانترنت: http://bu.edu.eg101c/images/pdf

(2) د/ صلاح الدين السيسي. الاتحاد الأوروبي والعولمة، عالم الكتاب، بدون دار نشر، القاهرة. 2003، ص59.

(3) د/ أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل العربي والعولمة والتكتلات الإقليمية البديلة. مكتبة مدبولي، القاهرة. 2002، ص41.

2. **مفهوم التكتل اقتصادياً**: مفهم التكتل اقتصادياً هو غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه، حيث تعددت التعاريف وتنوعت من حيث الهدف والسياسات والمراحل ويظهر هذا من خلال استعراضنا إلى هذه التعريفات:

أ. **التكتل الاقتصادي**: هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، وتاريخياً، وجغرافياً، واجتماعياً، وحضرياً والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد يمكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول الى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ويعبر التكتل الاقتصادي أيضاً عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضاً صورة من صور التكامل الاقتصادي[1].

ب. **التكتل الاقتصادي:** هو اتفاق دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول بغية تحقيق، نمو في كافة هذه البلدان من هذا التعريف نجد أن التكتل الاقتصادي يمر بمرحلتين:

- وضع الترتيبات اللازمة للقضاء على عوامل التمايز بين اقتصاديات الدول المنتمية للاتفاق.
- مرحلة متقدمة من التكتل تتميز بغياب أشكال التميز المختلفة بين اقتصاديات الدول المنتمية للتكتل الواحد[2].

ج. **التكتل الاقتصادي**: هو تجمع عدد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة.

د. **التعريف الشامل** ومما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو

(1) د/ يوسف سعداوي. دراسات في التجارة الدولية. دار هومه، الجزائر. 2010، ص140.
(2) د/ أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل العربي. مرجع سابق، ص45.

طموحه يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وغيرها من الدول النامية ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل[1].

وكذلك يعرف التكتل الاقتصادي بأنه عملية أو حالة إذ بوصفه عملية لكونه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية وكذلك يجب التفرقة بين التكتل والتعاون إذا إن هدف التعاون الاقتصادي هو تخفيف العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية دولياً، وبذلك فهو يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز بهدف تسهيل عمليات التبادل الدولي، مثال ذلك إن الاتفاقيات الدولية بخصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي دولياً، أما بالنسبة إلى التكتل الاقتصادي فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك إذ أنه يتضمن إزالة تلك العمليات وحل المشكلات مما يؤدي إلى زيادة فاعليته وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول وفقاً لما سبق فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة على قدر من التمييز ومثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هو التعبير عن عمل من أعمال التكتل والتكامل الاقتصادي.

وتجدر الإشارة أن مفهوم الإقليمية والتكامل خاصة في التجارة ليس أمراً جديداً أو مرتبطاً بالمفهوم العام للعالمية فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل إعادة هيكلة التنظيم الدولي.

فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأداة دولية لإدارة شؤون العالم ظهرت في نفس المرحلة تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة[2] ولكن هنا اختلاف كبير في مفهوم الإقليمية السائد في ذلك الوقت الذي غلب عليه الدوافع السياسية والأمنية أو في درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطار كل من هذه التنظيمات الإقليمية التي اتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين ولم يؤت أي منهما ثماراً ملموسة في إطار تكامل الأسواق باستثناء السوق الأوروبية المشتركة[3].

---

(1) د/ عبدالعزيز هيكل. الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية. معهد الإنماء العربي. بيروت. 1976، ص40.
(2) ازيري بالقاسم. الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة نموذج عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة عنابة. 2002، ص245.
(3) د/ حسين عمر. التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي. 1998، ص7، 8.

وقد مرت الاتفاقيات الاندماجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: امتدت منذ نهاية الخمسينات حتى منتصف الستينات وتميزت ببناء اندماجات قائمة على أساس التطور الاقتصادي أو على أساس الفلسفة الاقتصادية حيث عملت الدول المتقدمة والدول النامية أو الاشتراكية في ذلك الوقت على تقريب مصالحها في إطار تكتلات خاصة بكل مجموعة.

المرحلة الثانية: وبرزت في الثمانينات وتميزت باشتراك الدول النامية والمتقدمة في تكتلات جهوية أنشأتها الأولى أو الثانية وبالتالي لم يعد الاندماج مقتصر على دول معينة بذاتها إذا أصبح يشمل الدول المتقدمة وكذلك النامية[1].

كما تميزت هذه المرحلة بانضمام مكثف للاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة دال على رغبة مختلف الدول في تحقيق اندماج عالمي أساسه أنشاء منطقة عالمية للتجارة الحرة.

ثانياً: خصائص التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

بالتأمل في كل التكتلات الاقتصادية القائمة يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص أهمها:

1. أن هذه التكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا تكتل أمريكا الشمالية في قارة أمريكا الشمالية تكتل الآسيان في آسيا والسوق المشتركة لجنوب شرق أفريقيا في أفريقيا.
2. إن هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات لدول متقدمة ومجموعة تكتلات لدول نامية وهناك تكتلات خليط بين الدول المتقدمة والدول النامية وتكون قيادتها لإحدى الدول المتقدمة مثل تكتل أمريكا الشمالية، مع ملاحظة أن تكتلات الدول المتقدمة هي الأقوى أو حتى التي تقودها دول متقدمة بينما تكتلات الدول النامية ضعيفة[2].

إن كل تكتل اقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى فالتكتل الاقتصادي الأوروبي هو تكتل ذو إستراتيجية هجومية حيث يسعى إلى إقامة علاقات مشاركة بينه وبين دول شرق البحر الأبيض المتوسط، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية له إستراتيجية دفاعية حيث قام على مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي بالسعي

(1) د/ عبدالرازق خليل. التجارة الدولية بين الإقليمية والإطار متعدد الأطراف. جامعة عنابة، 2002، ص55، 246.
(2) د/ أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية لتكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص45.

إلـى ضـم دول أمريكـا اللاتينيـة أو الجنوبيـة إليـه ليكـون مـا يسـمى بالتكتـل الاقتصـادي للأميركيتين[1].

3. إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة أو صورة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية قد أخذ صورة منطقة التجارة الحرة ووقف عندها ليخلق نجاحاً حديثاً في عملية التكامل الاقتصادي وهو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل دول الأعضاء.

4. وهناك خصائص أخرى تتصف بها التكتلات الاقتصادية هي ضخمة الحجم من حيث الموارد وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هيكلها الاقتصادي ومواردها وكثافة حجم سكانها.

5. حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

6. ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجية عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي الى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

7. توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

8. الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمنطقة المتكتلة[2].

(1) عبدالوهاب رميدي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.2007، ص36.
(2) ماجد إسماعيل. التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية. جامعة الجزائر. (2006-2007)، ص80.
: http//:www.tahasoft.com/books.doc على شبكة الانترنت

الفرع الثاني

نشأة التكتلات الاقتصادية الإقليمية

أولاً: نشأة التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

تعتبر المنظمات الإقليمية ككيانات دولية تجمع بين مجموعات من الدول توجد في إقليم واحد أو ترتبط بمصالح واحدة ومن أقدم المنظمات الدولية في الظهور أن لم تكن أقدمها بالفعل.

ولعل أقدم المنظمات الدولية ظهوراً بعد الدول الاتحادية هي المنظمات التي توجد في القارة الأمريكية وقد انتشرت بعد ذلك في أوروبا وآسيا وأفريقيا[1].

ولقد كانت في البداية بمثابة مكاتب تنشئها الدول لتمدها ببعض المعلومات التجارية لتسهيل عمليات التبادل بينها ثم كبر حجمها وتطورت اختصاصاتها وأصبحت تهتم بالقيام بالتنسيق بين مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء[2].

وهكذا نجد غلبة العنصر التجاري في تفسير نشأة المنظمات الدولية الأقدم ظهوراً، وعلى الخصوص منظمة الدول الأمريكية.

أما في أوروبا فنجد أن العامل السياسي، وضرورة تدعيم الكيان العسكري لمواجهة هذه الدول لبعضها البعض هو العامل الحاسم على وان كانت المنظمة الأوروبية قد تطورت لتهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب اهتمامها بحقوق الإنسان[3].

ومن المنظمات الإقليمية ما قمت بتجميع دول ذات ثقافات واحدة وتاريخ واحد بغرض توحيدهم مثل جامعة الدول العربية.

ونلاحظ أن كل المنظمات الدولية الإقليمية تعالج الآن قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية. وقد اختلف الفقه في تفسير الظاهرة الإقليمية وفي مدى جدوى وجودها في إطار تنظيم عالمي وانقسم بين مؤيد ومعارض لها وهذا ما سوف نعرض له في التفسير الفقهي لظاهرة الإقليمية[4].

---

(1) د/ جعفر عبدالسلام. المنظمات الدولية (ط6). دار النهضة العربية، القاهرة. بدون سنة، ص567، 568.
(2) د/ سعيد النجار. الحقوق السياسية للبلاد النامية ومنظمة التجارة العالمية، (ط1)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص30.
(3) د/ إبراهيم العيسوي. الجات وأخواتها (ط)2. مركز الدراسات الوحدة العربية. 2001، ص56.
(4) د/ عبدالناصر قزال العبادي. منظمة التجارة والعالمية واقتصاديات الدول النامية (ط1). دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان. 1995، ص74.

ثانياً: تطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

نتعرض بالدراسة لبعض آراء الفقهاء في ما يتعلق بتطور التكتلات الاقتصادية.

1. الأساس النظري للتنظيم الإقليمي:

اختلف الفقه في تفسير الظاهرة الإقليمية، وفي جدوى وجودها في ظل مجتمع فيه تنظيم عالمي واحد.

فمن قال بأن العالم ينقسم إلى خطوط إقليمية لا يتصور أن هناك تنظيماً آخر يمكن أن يتحقق له من خارجها وبالتالي فهذا الرأي ينظر إلى العلاقة بين الإقليمية والعالمية على أنها تتضمن الاختيار بين أحدهما فقط وهو ما يقول به غلاة الإقليمية.

عليه فإن من الفقهاء أيضاً يرون التنظيم الإقليمي يمكن وجوده على أن يكون ذلك مؤقتاً، ولهدف أساسي وهو التدريب على التنظيم العالمي، وهم من أنصار فكر العالمية أساساً.

وكما قال غلاة الإقليمية برفض التنظيم العالمي، وجدنا من أنصار العالمية من قالوا برفض الإقليمية تماماً وسنعرض لرأي كل منهما فمنهم من يرى مكان قيام التنظيم الإقليمي في إطار التنظيم العالمي، مع التنسيق بينهما والربط بين أنشطتها وهذا هو الرأي الذي مال إليه مؤتمر سان فرانسيسكوا وأخذا به ميثاق الأمم المتحدة.

وسوف نعرض فيما يلي هذه الآراء الفقهية كل رأي على حدة.

2. النظرية الإقليمية:

يقول غلاة الإقليمية بأنها يجب أن تكون الصورة البديلة للمنظمة العالمية. فالروابط الإقليمية حقيقة واقعة، وكل دول العالم تدخل في تنظيم إقليمي ضيق أو واسع بحسب الأحوال[1]. وتؤدي المنظمات الإقليمية في نظرهم دوراً أكثر أهمية وأكثر حسماً من المنظمة العالمية وذلك للأسباب الآتية:

أ. من المؤكد أنه في نطاق منطقة معينة من العالم يمكن أن نجد الأسس التاريخية والثقافية والاجتماعية المشتركة، وهي التي تساعد على وجود رابطة ولاء بين المنظمة والدول المشتركة فيها، الأساس الضروري لقيام المنظمة.

ب. يسهل في النطاق الإقليمي حل المشاكل الإقليمية وذلك للتشابه المواضيع ولتشابه الموضوعي للمشاكل القومية.

(1) د/ وجدي محمد حسين. العلاقات الدولية (ط1). دار الجامعة المصرية، الإسكندرية. بدون سنة، ص120.

ج. يسهل في النطاق الإقليمي - اتخاذ تدابير للأمن الجماعي سواء الوقائية أو التنفيذية - بصورة أسرع وأسلم منه في نطاق المنظمة العالمية.

د. يستجيب التنظيم الإقليمي لمنطق حسن الجوار، ولا شك أن تعاون الدول المتجاورة معاً لتدعيم صلاتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

ه. والى جانب ذلك فإننا في عالم كبير لقد وصلت العلاقات فيه إلى درجة كبيرة من التعقيد والفواصل بصورها المختلفة الطبيعية والجغرافية والثقافية واللغوية واضحة بين شعوب الأرض من كل أطرافها.

وقد بلغت اليوم حداً لا يسمح ولا يستقيم معه نوع الاهتمام المشترك بالعمل الذي يدمج كل هذه الأضداد في مسئولية مشتركة واحدة، أما في حدود منطقة معينة فالأمر على النقيض إذا أن ارتباطات الدول حيال بعضها البعض يمكن تحديدها على نطاق معقول ميسور الإدارة، تباركها المواثيق والروابط الواضحة القائمة على عنصر التبادل[2].

ولقد انتقد هذا التصور بشدة، ووجه إليه الفقهاء الانتقادات الآتية:

أ. لا يمكن التسليم بصلاحية المنظمة الإقليمية لحل المشاكل الدولية عن المنظمة العالمية بصفة مطلقة، إذا الأمر يتوقف على طبيعة المشكلة المطلوب حلها، ذلك إن الكثير من مشكلات العالم الحديث دولية بكل معنى الكلمة، حتى وان وجدت في النطاق الإقليمي فإن ذلك لا يكون إلا انعكاساً للمنازعة الدولية الواسعة.

ب. عجز التنظيم الإقليمي تماماً أمام بعض المشاكل مثل مشكلة نزع السلاح، وتحريم الأسلحة النووية، وتنظيم الفضاء، والبحار الدولية.

ج. يؤدي منطق هذا الاتجاه إلى إضعاف التنظيم العالمي أو حتى إلى إلغائه، إذ يعتبر التنظيم الإقليمي بديلاً له. وذلك يتجاهل اعتبار قيام هذا التنظيم العالمي ونجاحه حتى عن التنظيم الإقليمي نفسه في كثير من الأحيان.

د. إن العالم ليس مقسم في الحقيقة إلى خطوط مستقيمة لا عوج فيها تصلح للأخذ به إلى النطاق الرسمي وإخفاء الطابع التنظيمي عليه ومن الصعب في الحقيقة إقامة أقسام إقليمية منطقية دائمة.

---

(1) د/ إسماعيل صبري عبدالله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. 1976، ص18.

(2) د/ أشرف عرفات أبو حجارة. الوسيط في تنظيم الدولي (ط2). دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص252.

ونخلص إلى أن منطق الإقليمية وحدة كتنظيم يجب أن يسود العالم بديلاً من التنظيم العالمي لا يمكن قبوله ومن ثم فواقع الدول يرفضه ولا يوجد كثيرون الآن يشجعونه[1].

3. الإقليمية كطريق إلى العالمية:

الإقليمية مرحلة تاريخية للوصول إلى العالمية هذا ما ينظر إليه البعض بأن الإقليمية مقدمة ضرورية للتنظيم العالمي.

فكما أن الدول تعبر عن دمج الأكثر من وحدة وطنية داخلية وإذا كان مطلوباً أن تدخل مع سائر الدول المكونة للمجتمع الدولي في تنظيم واحد، فإن المنطق يقضي بدخول الدول المكونة لمناطق جغرافية واحدة في تنظيمات إقليمية كمرحلة وسيطة ضرورية ومرغوب فيها باعتبارها تمثل جزءاً طبيعياً من عملية التطور البطيئة لتكامل العالم.

وعلى الرغم من ذلك فإن المنظمات الإقليمية ليست بديلاً لمنظمة عالمية، وإنما بادرة له[2].

ولقد انتقد هذا التصور بدوره لأكثر من سبب فلم يثبت تاريخياً أن الإقليمية مرحلة تطورية وسطى بين الدولة والعالمية.

أو من المشكوك فيه القول بأن قيام الدولة القومية دليل على وجود اتجاه نحو تكبير الوحدات تدريجياً حتى نصل إلى العالمية.

ومن ناحية أخرى تغفل هذه النظرية احتمال أن المنظمات الإقليمية ستنافس بعضها بعضاً وسيكون من الصعب جداً دمجها معاً في كل منسجم، تماماً كالصعوبة الموجودة في محاولة جمع الدول القومية[3].

4. الإقليمية مكان للعالمية:

وقد أدى ذلك بالبعض أن يروا أساساً آخر للإقليمية هو أن التنظيم الإقليمي يعد إطاراً يساعد الدول على ممارسة أنماط من التنظيم الدولي ومن ثم يمدنا بنماذج للعمل والأداء، وتؤدي خدمة مركز التدريب للتنظيم على نطاق عالمي.

---

(1) د/أحمد جامع، اتفاقات التجارة الدولية وشهرتها الجات (ط)1. دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص176.
(2) إبراهيم محمد الفأر. اتفاقية منظمة التجارة العالمية (ط)1. دار النهضة العربية، القاهرة. 1999، ص62.
(3) د/ عبدالعزيز سرحان. دروس في المنظمات الدولية (ط)1. دار النهضة العربية، القاهرة. ص103.

ولقد انتقد هذا التصور بدوره على أن سجل المنظمات الإقليمية لا يمدنا إلا بأداة وهي الإنسانية لوجهه النظر القائلة بأن العالم سوف يتعلم دروساً تنظيمية من المنظمات الإقليمية[1].

5. رفض الإقليمية:

إذا كان التنظيم الإقليمي لا يصلح كصورة واحدة للتنظيم الدولي، كما أنه لا يمكن أن يكون مرحلة وسطى بين الدولة والمجتمع الدولي ولم ينجح حتى الآن في إعطائنا أنماطاً للتقدم التنظيمي بصورة عامة فإن الأجدر بالمجتمع الدولي أن يتخلص منه فهو بالضرورة ضار وتوجد فيه العديد من المثالب.

وقد نادوا بإلغاء الإقليمية ولقد كانت هذه النظرة واضحة أمام مؤتمر سان فرانسسكوا إذا فشل الكثير من الأعضاء أن يؤدي تأييد الإقليمية، إلى المساعدة على نبذ المسؤوليات العامة التي سيضعها الميثاق على عاتق الدول الأعضاء ضمن واجب المنظمة العالمية أن تنقذ العالم من خطر التكتلات والانقسامات الذي يساعد على قيام الحرية ويتعارض مع أساس التنظيم الدولي نفسه[2].

وأكثر من ذلك فإن المنظمات الإقليمية قد خلقت مشاكل أو لم تنجح في حل مشاكلها. ومهما تكن هذه الاعتبارات صحيحة، فإنها لا تؤدي إلى قبول عام لمنطق إلغاء التنظيم الإقليمي بصورة عامة.

ومن ثم الاتجاه الجديد ينادي بالإبقاء على التنظيم الإقليمي على أن يرتبط بالتنظيم العالمي ومن ذلك يقول الدكتور محمد حافظ غانم "ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن المنظمات الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في خدمة السلام وتحقيق الرخاء في نطاق المنظمة العالمية". ويرى أن الشرط الأساسي لذلك أن تربطها بغرض واضح وهو"التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3].

---

(1) د/ صلاح الدين عامر. الوسيط في قانون المنظمات الدولية. دار النهضة العربية. القاهرة، بدون سنة، 1999، ص53.

(2) د/ أحمد مصطفى فؤاد. المنظمات الدولية (النظرية العامة). دار الجامعة الجديدة للنشر. 1998، ص9.

(3) د/ محمد حافظ غانم. محاضرات في المجتمعات الدولية الإقليمية. معهد الدراسات العربية، القاهرة. 1958، ص108، 112.

الفرع الثالث

تميز التكتل الاقتصادي عن المفاهيم المشابه له

يجدر بنا أن نفرق بين التكتل من جهة وعدة مفاهيم من جهة أخرى نظر للخلط الموجود بين هذه المفاهيم أحياناً وسوف نعرض لبعض هذه المفاهيم التي لها علاقة بالتكتل الاقتصادي كالتعاون والتكامل والاتفاقيات التجارية.

أولاً: التكتل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي:

التعاون الاقتصادي هو المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو أكثر، بغرض العمل المشترك الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق منافع مشتركة ولا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافياً وهو يعني أيضاً التباين بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل حركة انتقال عناصر الإنتاج وإجراءات وقوانين تطبقها على ذلك والتعاون الاقتصادي إما أن يكون ثنائياً أو جماعياً وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق[1].

من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكتل، إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي أما بالنسبة للتكتل الاقتصادي فإنه ينطوي على الإجراءات الفاعلة للحد منها مثلاً إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي[2].

ثانياً: التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود وعلى حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.

التكامل الاقتصادي هو أيضاً العملية التي يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج

---

(1) محمد محمود المكاوي. التكتل الاقتصادي الإسلامي واهميته في سبيل التنمية. المكتبة العصرية، مصر. 2012، ص99.

(2) د/ صلاح الدين السيسي. الاتحاد الأوروبي والعولمة. مرجع سابق، ص11.

توقعاً للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو، وبهذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشتمل على مجموعة من العناصر الذي تميزه عن التكتل[1].

والتكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة.

ثالثاً: التكتل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية:

الاتفاقيات التجارية تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها وتشمل هذه الاتفاقيات والمعاهدات إلى جانب المسائل التجارية والاقتصادية مسائل ذات طابع سياسي أو إداري[2].

وتعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو وزارة الخارجية، وتتضمن هذه الاتفاقيات عدة عناصر نذكر منها الإجراءات المتبعة في عملية التبادل التجاري وتحديد الكميات أو القيم أو بيان عن منتجات التي تدخل في نطاق المبادلات التجارية بين الدول. انتشرت الاتفاقيات التجارية عقب الحرب العالمية الثانية[3].

وهي تعتبر أقل درجة من التكتل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكتل الاقتصادي يحوي عدداً أكبر من الدول، وتحقق الاتفاقيات التجارية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، لأنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول حيث تعرف الاتفاقيات التجارية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية ومن جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات التجارية عند تنوعها وتعددها مع الدول من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي والقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على الأسعار المحلية للسلع داخل الدول التي قد أبرمت هذه الاتفاقيات[4].

---

(1) د/ زينب حسن عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الفتح للطباعة والنشر، مصر. 2003، ص308.
(2) د/ يوسف سعداوي. دراسات في التجارة الدولية. مرجع سابق، ص5.
(3) د/ حبيب محمود. مبادئ علم الاقتصاد. الجامعة الافتراضية، سورية. 2009، ص70.
(4) لقمان معزوز. المناقشة بين الدولار واليورو في ظل الاستقرار الاقتصادي لنظام النقدي. مجلة الباحث (العدد 9). جامعة مرباح ورقلة. 2011، ص73.

الفرع الرابع

أهمية التكتلات الاقتصادية

تكتسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليست هدفاً في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر منها:

أولاً: أهداف التكتل الاقتصادي:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر بأنه أثار خلق التجارة ومفاده أن زيادة الرفاهية للدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع المرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
3. يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء كما يؤدي إلى زيادة القوى التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
4. تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة ومن ثما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[1].
5. تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

(1) د/ كمال بكري. الاقتصاد الدولي - التجارة والتمويل. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2002، ص195.

6. يساعد التكتل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين[1].

7. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك نتيجة طبيعة لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعد ما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياستها التجارية.

ثانياً: شروط نجاح التكتل الاقتصادي:

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة.

1. الشروط الاقتصادية:

تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروطاً اقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة للأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج[2].

أ. **توفر البنية الأساسية الملائمة:** يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توافرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفوارت الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي وكذا تنمية

(1) د/ هوشيار معروف. تحليل الاقتصاد الدولي. عمان، دار جرير، 2005، ص156.
(2) د/ محمد محمود الإمام. تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص35.

اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.

ب. **توفر الأيدي العاملة المدربة**: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة[1].

ج. **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي** وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات على الميزة الكبرى التي يحققها التكتل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.

د. **انسجام السياسات التجارية**: إن أحد شروط زيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر[2].

كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية وعلى هذا الأساس لابد أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة وبالتالي فإن التخصص وتنسيق الاستثمار يمكن أن من تجنب الاختلالات وازدواجية الاستخدام التي تسبب في ضياع وهدر كبير لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل.

(1) د/ أسامة المجذوب. العولمة والإقليمية. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. 1999، ص45.
(2) د/ حسين عمر. التكامل الاقتصادي. دار الفكر العربي، القاهرة، مرجع سابق، 1998، ص30.

ه. **توزيع مكاسب التكتل**: إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جداً ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدماً، ملحقة بذلك ضرر البلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضاً بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة[1].

2. الشروط السياسية:

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض لهذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة كما تفرض أيضاً ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسي والتجانس بين سرعة تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليمياً[2].

ثالثاً: أشكال التكتلات الاقتصادية ومزاياها:

تختلف أشكال التكتل الاقتصادي حسب درجة تطور ومراحل تكوينه ولذلك سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى منطقة التجارة الحرة ومن ثم وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي مع التركيز

(1) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية، مكتبة مدبولي، 2004، ص59.

(2) د/ أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص55.

على نظرية الاتحاد الجمركي وما ينطوي عليه التكامل الاقتصادي من مزايا ومكاسب وما يحمله من تكاليف.

1. أشكال التكتلات الاقتصادية من خلال مستوياتها:

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي بدءاً بالترتيبات المرنة مثل التفضيل الخاص بمنطقة دول الكومنوولث إلى الاندماج الاقتصادي التام وحسب النظرية الكلاسيكية التي ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجياً فإن أشكال التكتل تمثل في الآتي:

منطقة التجارية الحرة وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينهما ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية ناقصة فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة[1].

(1) د/ كامل بكري. الاقتصاد الدولي. مرجع سابق، ص195.
تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها كإلغاء نظام الحصص مثلاً وهو أبسط درجات التكامل الاقتصادي

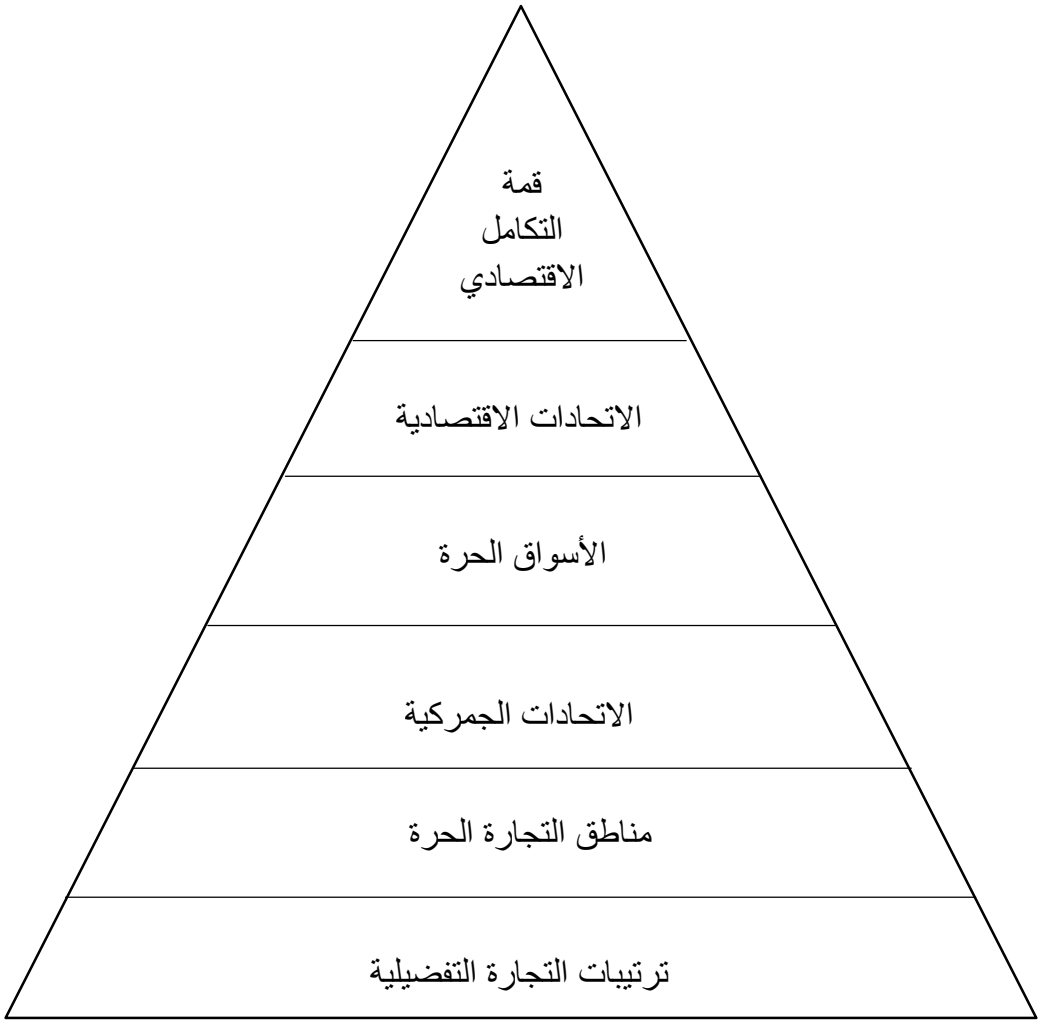

شكل توضيحي لصور التكتل الاقتصادي الإقليمي[1]

والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالباً ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير فتتسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل المنطقة، وأول منطقة مهمة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية والتي تكونت في 1960 بواسطة مجموعة من الدول الأوروبية التي لم تكن مستعدة للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وخوفاً من حرمانها من مكاسب التجارة في أوروبا قامت بإنشاء هذه المنطقة، وذلك بإزالة كافة الرسوم

(1) **المصدر**: عبدالرحمن يسري. الاقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، الإسكندرية. 2007، ص192.

الجمركية على التجارة وقامت كل بلد بتوقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما جعل سوق الاتحاد الأوروبي إفتا (EAFTA) - أكبر سوق حرة في العالم حيث يمكن للسلع والخدمات أن تتحرك بدون رسوم جمركية وهناك اتفاقيات أخرى وقعت في إطار مناطق التجارة الحرة مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي بدأت رسمياً في بداية 1994 وتضم حالياً كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا - المكسيك بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي[1].

أ. **الاتحاد الجمركي**: وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي مع أزلة كافة القيود على التجارة البينة وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على أزلة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضاً في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنكليس (Benelux) المكونة سنة 1948 والذي ضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج[2].

ب. **السوق المشتركة**: وهي مرحلة أكثر تقدماً من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج (العمل وأرس المال) داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة.

(1) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص11.
(2) د/ كمال بكري. الاقتصاد الدولي. مرجع سابق، ص75.

ج. **الاتحاد لاقتصادي**: يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياستها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصراً أساسياً في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم ولقد أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة لتسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها[1].

ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاوناً إقليمياً يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد يطلق عليها التفاعلات الإقليمية والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة ويمكن القول هنا إن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين: الإقليمية المفتوحة ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار أما الإقليمية الرخوة فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني، ومن المفيد التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي باتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي[2].

وخلاصة القول أن مراحل التكامل الاقتصادي في نظرية التكامل الغربي تمر بخطوات محددة وهي منطقة التجارة الحرة التي تلغي فيها الضرائب بين الدول الأعضاء والاتحاد الجمركي حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول خارج الاتحاد والسوق المشتركة وفيها تلغي بالإضافة إلى التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والاتحاد الاقتصادي الذي له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هي المرحلة التي

(1) د /عادل أحمد حشيش. العلاقات الدولية. دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2000، ص2700
(2) د/ الشاذلي العياري. مجلة العرب والنظام العالمي الجديد في الشؤون العربية (العدد74)، 1993، ص25.

تعيشها حالياً دول الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت ثم التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل الوحدة النقدية وتوحيد السياسات التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيع وهذا بإنشاء مؤسسات فوق قومية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وتلك المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي والجدول التالي يوضح أهم أشكال التكتلات الإقليمية والفروقات الأساسية الموجودة بينها.

جدول رقم (1) أهم مراحل التكتل الإقليمي[1]

ملامح التكتل	نوع التكتل			
	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
منطقة تجارة حرة اتحاد جمركي سوق مشتركة اتحاد اقتصادي	/ / / /	/ / /	/ /	/

(1) د/ كامل بكري. الاقتصاد الدولي. مرجع سابق، ص196.

المطلب الثاني

نماذج بعض التكتلات الاقتصادية

من المعروف أن التمييز بين المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية - ينصرف إلى نطاق العضوية في كل منها فالمنظمات العالمية هي التي يمكن أن تضم في عضويتها دول الجماعة الدولية كافة، فإذا ما توفرت شروط العضوية في تلك الدول، مثال هذا النوع عصبة الأمم سابقاً ومنظمة الأمم المتحدة حالياً[1].

أما المنظمات الإقليمية فهي التي تقتصر العضوية فيها على مجموعة دول ترتبط فيما بينها برابطة معينة بهدف تحقيق مصالحها المشتركة ومثال هذا النوع جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية، وقد اختلف في تحديد معنى الرابطة وهل تكون جغرافية؟ أم تكون رابطة في وحدة المصالح بين الدول التي تدخل في عضوية المنظمة الدولية؟

ومما لا شك فيه أن الرابطة الإقليمية الجغرافية قد ضعفت في العصر الحديث نظراً لأن هذا المعيار يضيق كثير من المنظمات الدولية الإقليمية التي تضم دول تجمع فيما بينها عنصر المصلحة المشتركة على نحو يوجب إرساء تعاون وثيق فيما بينها على الرغم من عدم تجاورها من الناحية الجغرافية[2].

ومن هذا المنطلق سوف نتعرض لذكر بعض من أشكال هذه المنظمات الإقليمية في الآتي:

1. التكتل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي - الاتحاد الأوروبي.
2. اتحاد الدول الأمريكية (NAFTA).
3. اتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN).
4. السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا الكوميسا.

---

(1) عبدالصمد عبدالعزيز. مجلس التعاون العربي على ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي. رسالة دكتواره مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1999، ص54.

(2) د/ بطرس غالي. التنظيم الدولي (ط1). مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1956، ص85 وما بعده.

الفرع الأول

التكتل الاقتصادي الإقليمي الأوروبي

إن الحروب والمخاطر والتحديات المزمنة، الداخلية والخارجية، التي شهدتها دول أوروبا فرضت عليها ضرورة البحث الجاد عن سبل الخلاص من هذه المعضلات والأزمات المتلاحقة، وعن الوسائل التي تضمن عدم تجددها وجاءت الحربان العالميتان لتقدم إلى أوروبا أدلة إضافية على عمق الاقتتال بين دولها، وتحثها على ولوج عالم التكامل الاقتصاد الأوروبي[1].

وبالتالي فكانت من أهم منظمات أوروبا الغربية منظمة مجلس أوروبا في الخامس من مايو سنة 1949 تم التوقيع على ميثاق هذه المنظمة الذي يطلق عليها رسمياً النظام الأساسي لمجلس أوروبا واختيرت مدينة ستراسيورج مقراً للمنظمة ومن أهداف الخاصة بمجلس أوروبا تقوية السلام، المؤسس على العدل والتعاون الدولي والعمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون وتحقيق الوحدة الوثيقة بين الدول الأوروبية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2].

وكانت من الأحكام الخاصة بعضوية مجلس أوروبا ما تنص عليه المادة الثالثة من النظام الأساسي على شروط موضوعية يجب أن تتوفر في الدولة العضو فيجب عليها الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والتعهد بالمساهمة الإيجابية المخلصة في تحقيق أهداف المجلس.

وقد اعتبرت هذه الشروط متوفرة منذ البداية في عشر دول، أوروبية غربية هي: بلجيكا والدانمارك وفرنسا وايرلندا وايطاليا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد وانجلترا وهذه هي الدول المؤسسة أو الأعضاء الأصلية[3].

ومن هنا مسيرة التكامل الأوروبي لم تكن سهلة ولكنها كانت محصنة بالتصميم على تجاوز العقبات واستخدام المؤسسات للتغلب على الانتكاسات.

---

(1) د/ محمد المجذوب. التنظيم الدولي والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (ط1)، 2006، ص547.
(2) د/ عبد العزيز محمد سرحان. التنظيم الدولي (ط1). دار النهضة العربية. مرجع سابق، 1973، ص475.
(3) د/ مصطفى شدي شيحة. المعاملات الاقتصادية الدولية (ط1). الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية. 1988، ص106

وبذلك استطاع الاتحاد الأوروبي تحقيق التوازن بين أحكام السيادة وضرورات التكامل في أقناع الدول الأعضاء بحكمة وحنكة، بالتنازل عن جوانب أو أجزاء من السيادة لصالح السيادة المشتركة والمتفاعلة[1].

وتمكن الاتحاد كذلك من تحقيق العدالة والمساواة في اتخاذ القرارات، فأوجد توازناً بين متطلبات السيادة وبين حقيقة الأوزان والأحجام للدول الأعضاء.

وكذلك الاتحاد الأوروبي النشئ بمعاهدة دولية وقعتها في مدينة ماسترخيت (هولندا)1992/2/7 الدول الإثنتا عشرة، الأعضاء آنذاك في المجموعة الأوروبية، المكونة من المجموعات الثلاث: السوق الأوروبية، الفحم والصلب، المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوارتوام).

التنفيذ في 1992/1/1، بعد صعوبات اعترضت التصديق عليها[2].

وللتوضيح والعرض الواسع للاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية سوف نتعرض له بالدراسة من حيث طبيعته ودعائمه وأهم المعاهدات التي أسهمت في تطويره وكذلك عن الأجهزة الرئيسية فيه وأهدافه الأساسية التي وضعت من أجله ومؤسسات الاتحاد.

أولاً: طبيعة الاتحاد الأوروبي:

يشكل الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة جدا على طريق المسيرة التي اتجهت نحو تحقيق حلم (البناء الأوروبي) وهذا يضم المجموعات الأوروبية الثلاث:

1. **المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوارتوم) المنشأة بمعاهدة روما 1957/3/25.**

وقد نشأت تلك المنظمة بمقتضى اتفاقية روما لعام 1957 التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة من قبل الدول الست المؤسسة لهذه الدول بأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج وتهدف المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية إلى:

أ. تشجيع البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية وتبادل المعلومات الخاصة بها.

ب. تنفيذ مشروعات مشتركة خاصة بالاستعمال والاستخدام السلمي للذرة.

ج. الاشتراك في استخدام واستخراج الخامات والوقود النووي.

---

(1) د/ محمد خليل فياض. الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. مجلة البحوث الاقتصادية (العدد 2). جامعة قاريونس. 2003.
(2) د/ محمد مجذوب. التنظيم الدولي والمنظمات العالمية والإقليمية. مرجع سابق، ص106.

د. وضع قواعد ونظم لمنع انتشار الأسلحة النووية.

ه. التعاون مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى في مجال أبحاث الذرة ومشروعات استغلالها[1].

2. المجموعة الأوروبية للفحم والصلب:

المنشأة بمعاهدة باريس 1951، من جانب فرنسا وألمانيا، بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وايطاليا. وكانت تهدف هذه المنظمة إلى: إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب بمعنى أن يتم تداول هاتين المادتين بحرية داخل الدول الأعضاء وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الرسوم الجمركية، وإلغاء الاتفاقيات الخاصة بتقسيم الأسواق الخاصة بهما بين المنتجين ومن أجهزة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب.

أ. **السلطة العليا**: وتتكون من تسعة أعضاء، تختار حكومات الدول الأعضاء ثمانية منهم، والعضو التاسع يختاره الأعضاء الثمانية ويتم تحديد ثلث الأعضاء بالقرعة كل سنتين وهؤلاء الأعضاء يجب أن يكونوا من مواطني الدول الأعضاء، ولا يجوز أن يكون من بين الأعضاء السلطة العليا أكثر من عضوين يحملون الجنسية إحدى الدول الأعضاء[2]. وتتولى السلطة العليا تحديد أسعار الفحم والصلب وتوزيع الإنتاج إذا اقتضى الأمر، وتهتم بمسائل الاستثمار في نطاق الفحم والصلب.

وتصدر قرارات السلطة العليا بأغلبية ثلثي أعضائها وتكون لهذه القرارات القوة الملزمة.

ب. **الجمعية المشتركة**: في الأصل كانت لهذه المنظمة جمعية تمثل شعوب الدول الأعضاء عن طريق تعيين الأعضاء بواسطة البرلمانات من بين أعضائها أو الانتخاب المباشر.

ج. **مجلس الوزراء**: يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، ويعد حلقة الاتصال بين السلطة العليا والدول الأعضاء في المنظمة[3].

---

(1) د/ عبدالسلام صالح عرفة. المنظمات الدولية الإقليمية (ط1). المكتبة الوطنية للبحث والتطوير. ص409.
(2) د/ عبدالعزيز محمد سرحان. التنظيم الدولي. مرجع سابق، ص132.
(3) عبدالفتاح مراد. شرح النصوص العربية لاتفاقية أبحاث ومنظمة التجارة العالمية (ط1). دار الكتب والوثائق المصرية، الإسكندرية. ص132.

3. المجموعة الأوروبية وهي التنمية التي تقرر تكريسها للمجموعة الاقتصادية الأوروبية المنشأة بمعاهدة روما 1957/3/25[1]:

- **والداخلة حيز النفاذ في أول يناير 1958.**

والمجموعة الاقتصادية (السوق المشترك) تعمل على الترتيب الترقب للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنمية التوافق بين الأنشطة الاقتصادية داخل المجموعة وتحقيق التوسع المستمر والتوازن والاستقرار ورفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات فيما بين الدول الأعضاء[2].

والاتحاد لا يشكل دول، وان يكن مواطنو الدول الأعضاء يتمتعون بجنسية أوروبية، والاتحاد ليس دولة أوروبية (فدرالية) ولا دولاً متعاهدة (كونفدرالية) والاتحاد لا يملك على غرار المجموعات الثلاث المذكورة، الشخصية القانونية.

إن الاتحاد منظمة سياسية من نوع غير مألوف ونظام اتخاذ القرارات فيه يتميز بغياب الفصل الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومع انه يبرز كمجموعة تخضع لسيادة القانون فهو حتى الآن كتلة بلا دستور نهائي متفق عليه[3].

ونص معاهدة ماستريخت طويل ومعقد وهو الذي عدل واستكمل المعاهدات السابقة، لاسيما معاهدة روما للعام 1957 ومعاهدة ماستريخت تقوم على ثلاث دعائم:

أ. إعادة النظر في المعاهدات التي أنشأت المجموعة الأوروبية.

ب. السياسة الخارجية والأمن المشترك.

ج. التعاون في مجالات العدل والشؤون الداخلية[4].

- **واتحاد مكون من ثلاث دعائم أو ركائز:**

الركيزة الأولى: هي نقطة أصلية وأساسية، فالإتحاد يخضع لأحكام القانون الأوروبي في ظل رقابة محكمة العدل الأوروبية (ومقرها في لوكسمبورج) وركيزتها الأولى هي المجموعة الأوروبية، وهو الاسم الجديد الذي استعملته معاهدة ماستريخت ليشمل المجموعة الاقتصادية

(1) يفضل البعض مصطلح الجماعة بدلاً من المجموعة، ولعل الترجمة الأفضل لكلمة communaute هي: مشترك. ولكننا نستعمل كلمة مجموعة لأنها هي التي ترد في معظم المؤلفات العربية المكرسة لدراسة التنظيمات الدولية الإقليمية.

(2) د/ إبراهيم محمد العناني. التنظيم الدولي، ط(1). دار النهضة العربية، القاهرة. ص470، 471.

(3) د/ عبدالعزيز محمد. التنظيم الدولي. مرجع سابق، ص88.

(4) د/ محمد حسن شافعي. مقدمة في العلاقات الاقتصادية (ط1). دار النهضة العربية، القاهرة. ص201.

الأوروبية بعد أن حققت غرضها الأصلي (قيام السوق الأوروبية المشتركة) والركيزة تشمل كذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

الركيزة الثانية: تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك من جهة وبالشؤون الداخلية كالعدل والشرطة وسياسة الهجرة واللجوء من جهة أخرى وبالتالي فإنها تقوم على أساس التعاون بين الحكومات فالقرارات فيها تأخذ بالإجماع.

الركيزة الثالثة: هي معاهدة أمستردام (Amsterdam) الموقعة في 1997/10/2، والتي خططت لزيادة التلاحم والانصهار الأوروبي تدريجياً وخلال خمس سنوات، في حقل التعاون الأمني الفضائي[1].

ولقد كانت من أهم معاهدات الاتحاد التي أسهمت في تطوير الاتحاد هي معاهدة ماستريخت ومعاهدة أمستردام ومعاهدة نيس.

الفرع الثاني

التكتل الاقتصادي الإقليمي الأمريكي "منظمة الدول الأمريكية"

لقد كان للعوامل التاريخية والجغرافية المشتركة لدول القارة الأمريكية المتمثلة في مواجهة الاستعمار الاسباني والبرتغالي والبريطاني الأثر الكبير في ولادة منظمة الدول الأمريكية، علاوة على أنها تتكون من عدة دول اتحادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفنزويلا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين، مما سهل إقامة اتحاد ويجمع هذه الدول الفدرالية في منظمة واحدة، وقد بدأت محاولات توحيد القارة الأمريكية وإنشاء منظمة للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجمع بين دول القارة بعيداً عن تدخل القارة الأوروبية منذ القرن التاسع عشر وبالتحديد عام 1826، عندما دعا سيمون بوليفار رئيس حكومة كولومبيا، التي تضم آنذاك كولومبيا والأكوادور وبنما وفنزويلا، إلى تكوين عصبة أمم تضم دول أمريكا اللاتينية باستثناء البرازيل والأرجنتين اللتان استجابتا إلى ضغوط بريطانيا في عدم حضور المؤتمر[2].

(1) د/ إبراهيم محمد العناني. التنظيم الدولي. ص30.
(2) عبدالسلام صالح عرفة. المنظمات الدولية والإقليمية (ط6). دار النشر المعارف، بنغازي، ليبيا. 2004، ص443، 444.

وقد ظل الاتحاد الأمريكي خلال أربعين عاماً يستند في وجوده وتطوره إلى مجرد القرارات التي كانت تتخذ في المؤتمرات المشار إليها، ولم تدع الحاجة لكي يستمر وينمو، إلى إبرام اتفاق بشأنه، وقد تقيدت الحكومات الأمريكية المختلفة بهذه القرارات كما لو كانت اتفاقات نهائية ملزمة، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على شعور هذه الحكومات بحاجتها إلى قيام مثل هذا الاتحاد وبأن مصلحتها مشتركة تقتضي جودة وتوطيد دعائمه وهو ما بدأت في تحقيقه في المؤتمر الأمريكي السادس الذي عقد في هافانا سنة 1928، وقد أقر هذا المؤتمر اتفاقاً وقعته جميع الجمهوريات الأمريكية الإحدى والعشرين في 18 فبراير سنة 1928 وتم فيه تنظيم الاتحاد وبصفة رسمية نهائية، ويعتبر هذا الميثاق الذي استمد منه الاتحاد مركزه القانوني.

وقد انعقد نتيجة لذلك المؤتمر الرابع في بونس ايرس عام 1936 الذي أسفر عن توقيع اتفاقية تضامن لصيانة السلام في القارة الأمريكية وفي 1940 عقد مؤتمر هافانا الذي وافق على مشروع اتفاقية تتعلق بالإدارة المؤقتة للمستعمرات الأوروبية في أمريكا.

وفي 1948 بوجوتا عاصمة كولومبيا المؤتمر الأمريكي التاسع بحضور إحدى وعشرين جمهورية أمريكية الذي أصدر ميثاق بوجوتا بشأن تحويل الاتحاد الأمريكي إلى منظمة الدول الأمريكية، وقد أصبح الميثاق نافذاً في 3 كانون- ديسمبر 1951[1].

ويتضمن الميثاق ديباجة ومائة واثنتي عشر مادة وقد أدخلت عليه عدة تعديلات في مؤتمر ريودي جنيرو عام 1965 ومؤتمر بونيس ايرس في 1967 وتقوم المنظمة على أساس المساواة المطلقة بين أعضائه كما تتكون أجهزة من ممثلين عن سائر الدول الأعضاء.

أولاً: أهداف منظمة الدول الأمريكية ومبادئها:

ولو أن ميثاق المنظمة لم يتضمن نصاً صريحاً يحدد أهدافها إلا أن المستفاد من نصوصها هو أنها منظمة قامت من أجل تحقيق وترقيه التعاون فيما بين الدول الأمريكية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها كما أن المادة الأولى، من الميثاق قد نصت على أن منظمة الدول الأمريكية هي هيئة إقليمية تعمل في إطار الأمم المتحدة وفي حدود أهدافها ومبادئها، وكذلك تهدف المنظمة إلى تحقيق الوحدة الأمريكية[2].

ولقد أورد الفصل الثاني من الميثاق بياناً للمبادئ التي تسير عليها المنظمة وتلتزم بها الدول الأعضاء على النحو التالي:

(1) د/ صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. الإسكندرية، 1962، ص662.
(2) د/ عبدالسلام صالح عرفة. المنظمات الدولية والإقليمية. مرجع سابق، ص446.

1. احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول.
2. التزام كل دولة باحترام تعهداتها الناتجة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.
3. مراعاة حسن النية في العلاقات الدولية.
4. أن يكون النظام السياسي لكل دولة أمريكية مؤسس على أساس الممارسة الفعلية للنظام الديمقراطي النيابي.
5. نبذ الحرب ودفع الحروب العدوانية.
6. اعتبار أي عدوان تتعرض له دولة أمريكية عدوان على بقية الدول الأمريكية.
7. تسوية المنازعات بالطرق السلمية[1].
8. قيام السلام الدائم على أساس من العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
9. أن تتعاون الدول الأمريكية اقتصادياً من أجل تحقيق رخائها.
10. احترام حقوق الإنسان الأساسية ونبذ التميز العنصري.
11. احترام القيم الثقافية للدول الأمريكية والتعاون من أجل تحقيق الأغراض المدنية السامية من أجل تحقيق الوحدة المعنوية للقارة الأمريكية.
12. يجب توجيه ثقافة الشعوب إلى العدالة والحرية والسلام.

وقد أضيف إلى هذه المبادئ مبادئ جديدة ونسق التعديل الذي وضع عام 1967 في بيونس ايرس وهذه هي المبادئ:

أ. الأمن الاقتصادي الجماعي من أجل التنمية.

ب. عدم إدخال الاعتبارات السياسية في مجال المساعدة الإنمائية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

(1) د/ محمود الطنطاوي الباز. دراسات في الاقتصاد الدولي (ط1). مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية. 1998، ص180.

ثانياً: العضوية في منظمة الدول الأمريكية:

العضوية في المنظمة مفتوحة لكافة الدول الأمريكية ويشترط لانضمام الدول الجديدة موافقة ثلثي الأصوات في المجلس ولا تقبل عضوية أي وحدة سياسية يكون إقليمها محل نزاع مع دولة أجنبية عن القارة إلا بعد أن يحسم هذا النزاع، ويمكن لأي عضو أن ينسحب من المنظمة ولم يتضمن الميثاق نصاً يتعلق بإمكانية فصل الدولة عن عضوية المنظمة ومع ذلك صدر قرار عن المؤتمر وهو الجهاز العام للمنظمة في 31 يناير بأغلبية الثلثين يقضي بطرد كوبا من المنظمة على أساس تعارض نظام الحكم فيها مع المبادئ الأساسية للمنظمة[1].

ثالثاً: الهيكل الداخلي لمنظمة الدول الأمريكية:

أ. الجمعية العامة للدول الأمريكية:

وهي الهيئة العليا للمنظمة وتتكون من ممثلي الدول الأعضاء كافة ولكل دولة صوت واحد وتختص الجمعية العامة بوضع السياسة العامة للمنظمة وتحدد اختصاصها كما تنظم اختصاصات فروع المنظمة وتقوم بدراسة المسائل التي تتعلق بزيادة التعاون والترابط بين الدول الأعضاء[2].

وتنعقد الجمعية العامة وفقا للتعديل الذي تم في بوينس ايرس 1967 في دورة عادية كل عام بدلاً من خمس سنوات، كما تنعقد في دورات غير عادية بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وفي المكان الذي تحدده الجمعية العامة، وتصدر قراراتها بالإجماع.

ب. مجلس وزارء خارجية الدول الأمريكية:

ومهمته البث في الأمور المستعجلة التي تهم الدول الأعضاء وفي حالة وقوع عدوان مسلح على دولة أمريكية، ويساعد في عمله لجنة عسكرية مؤلفة من أعلى، السلطات العسكرية للدول الأعضاء، وتصدر قراراتها بأغلبية الثلثين وتختص اللجنة بالنظر في تنظيم جهود الدول الأعضاء لمواجهة العدوان الواقع على إحدى هذه الدول.

---

(1) د/ إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي. مرجع سابق، ص463.
- اسبانيا وغانا والكيان الصهيوني كمراقبين دائمين في عام 1972 كما أن كوبا استعيدت في عام 1962 بدعوى أن نظام الحكم بها لا يتفق وأهداف المنظمة والدول الأعضاء هي: الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الأرجنتين، شيلي، فنزويلا، بوليفيا، البيرو، اورجواي، بورجواي، إكوادور، بنما، الدومنكان، هياتي، هندوارس، جواتيمالا، السلفادور، نيكارجوا، كوستاريكا، المكسيك، ترينواوا، بريادوس، جاميكا، كوباجو.
(2) د/ محمد المجذوب. التنظيم الدولي للمنظمات العالمية والإقليمية . مرجع سابق، ص269.
أضيف هذا الشرط إلى ميثاق بوجوتا عام 1964 في مؤتمر واشنطن هذا ويمكن قبول أعضاء من خارج القارة الأمريكية يكون لهم فقط صفة العضو المراقب، وقد قبلت مصر كعضو مراقب بالمنظمة عام 1977.

ج. مجلس المنظمة:

وهو المجلس التنفيذي الدائم الذي يتألف مندوب عن كل دولة من الدول الأعضاء الذين تعينها دولهم، وللمجلس رئيس ونائب يتم انتخابهما لمدة سنة غير قابلة التجديد ويختص المجلس بدراسة المسائل المحالة إليه من الجمعية العامة أو مجلس وزراء الخارجية، ويقوم بتقديم الاقتراحات بشأنها كما يتولى التحضير لانعقاد الجمعية العامة، وله سلطة الإشراف على أجهزة التعاون الفني التابعة للمنظمة.

ويجتمع المجلس للتشاور حتى يدعى مجلس وزراء الخارجية إذا وقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، كما يقوم بإبرام الاتفاقيات مع منظمات الدولة الأخرى، وقد تم حل هذا المجلس وفقاً للتعديل الذي تم في بوينس ايرس وأصبح مجلساً دائماً مثله مثل المجالس الفنية المتخصصة ويتبع المجلس ثلاث مجالس فنية هي: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، والمجلس الأمريكي لفقهاء القانون والمجلس الثقافي الأمريكي، وتتكون هذه المجالس من ممثلين عن الدول الأعضاء بالمنظمة.

المكتب أو الاتحاد الأمريكي: هو بمثابة الجهاز الإداري أو الأمانة العامة للمنظمة ويرأسه أمين عام يعينه مجلس المنظمة لمدة عشر سنوات غير قابلة للتجديد، ويعاونه أمين مساعد وعدد من الموظفين الإداريين والفنيين، ويتم توزيع العمل بداخله بين عدة إدارات متخصصة وأصبح يحمل اسم الأمانة العامة ومقرها مدينة واشنطن وفقا لتعديل بونيس ايرس 1967.

د. المجالس المتخصصة:

تستعين المنظمة بعدة مجالس متخصصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبحث المسائل الفنية المتعلقة بنشاط المنظمة وتجتمع هذه المجالس بناءً على طلب المؤتمر الأمريكي أو مجلس وزراء الخارجية أو مجلس المنظمة[1].

رابعاً: اختصاصات منظمة الدول الأمريكية:

1. جمع وتوزيع المعلومات الخاصة بالتقدم التجاري والصناعي والزراعي والاجتماعي والثقافي للبلاد الأمريكية وبكل ما يتصل بالتقدم العام لهذه البلاد.
2. جمع وترتيب الاتفاقيات التي تبرمها جمهوريات أمريكا فيما بينها أو مع دول أخرى، وكذلك المعلومات الخاصة بالتشريع في مختلف الجمهوريات الأمريكية.

(1) د/ عبدالسلام صالح عرفة. المنظمات الدولية والإقليمية. مرجع سابق، ص447.

3. المساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية وغيرها بين دول أمريكية.

4. تولي شؤون المؤتمرات الدولية الأمريكية، ويشمل ذلك تنظيم انعقادها وتحضير الموضوعات المزمع مناقشتها فيها ثم تنفيذ القرارات التي تتخذها أو المساعدة على تنفيذها[1].

5. القيام بكل ما تعهد به إليها المؤتمرات المذكورة من مهام ودراسة وكل ما يمكن أن تتقدم به إلى الدول الأعضاء من موضوعات تدخل ضمن أغراض الاتحاد.

الفرع الثالث

التكتل الاقتصادي الإقليمي الآسيوي

(اتحاد جنوب آسيا ASEAN)

يمكننا القول أن التكتل الاقتصادي الآسيوي لازال في طور التكوين، أي أن هناك تطورا وتغيراً مستمراً في هذه الاتجاه وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية، ورغبة هذه الدول الآسيوية الصاعدة والناهضة، أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية (Most Dynamic Econmies)[2] وفقاً لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى الصين، حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان (10%) سنوياً نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة ونجحت عن طريق الهندسة العكسية، والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها، فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيباً ملائماً من السوق العالمي ورغبة من هذا النمو الآسيوي في حماية نفسه في مواجهة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أو الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة لهذه التغيرات في

(1) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص182.
(2) د/ فادي علي مكي. مابين الجات ومنظمة التجارة العالمية (ط1). المركز اللبناني للدراسات .2000، ص165.

الاقتصاد العالمي الجديد بادرت بعض دول جنوب شرق آسيا بإقامة تكتل اقتصادي آسيوي كإستراتيجية دفاعية بحته[1].

وقد أنشأت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 مواجهة الشيوعية التي كانت آنذاك منتشرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس وبورما[*] ويتكون التكتل الآسيان من ستة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا، أندونيسيا، الفلبين وانضمت الفيتنام إلى هذا التكتل في 1995 ولقد ركزت هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وكان الهدف الرئيسي من إنشائها الإسراع بالخطط القومية للتنمية داخل التكتل، وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الآسيان لم تكن منطقة تجارة تفضيلية في البداية وأنشأت اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1977 أي بعد عشر سنوات من إنشاء الآسيان تقريباً وقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدداً فالتجارة لم تتجاوز (2%) في 1980، (5%) في عام 1985 وهناك العديد من الأسباب وراء عدم نجاح هذه الاتفاقية كعدم وجود رغبة حقيقية في دعم التجارة البينية بين هذه الدول من جانب متخذي القرار في الفترة (1977 – 1985) إلا أنه من الملاحظ أن دول هذا الاتحاد بدأت تتجه نحو تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري[2].

وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلند، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992 وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية في حدود (0 – 5%) خلال خمسة عشر سنة ابتداء من جانفي 1993 والاتفاق على اتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نوعين: النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع (FAST TRACK) ويحتوي على تخفيض التعريفة الجمركية بين (0 – 5%) خلال فترة ما بين سبعة إلى عشر سنوات ويتوقف ذلك على مقدار التعريفة الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من (20%) أما النوع الثاني فهو (NORMAL TRACK)، ويكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أول أقل من سابقه وتنقسم مجموعة السلع فيه إلى مجموعتين أيضاً، وفي الاجتماع السنوي (1993 – 1994) تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية وتخفيض نسبة التعريفة الجمركية كما تم الاتفاق

(1) د/ نهاد فريد مصطفى. أساسيات الأعمال في ظل العولمة. الدار الجامعية، الإسكندرية. 2005، ص132.
(*) تضم مجموعة النمو الآسيوية كلاً من كوريا الجنوبية : ماليزيا واندونيسيا وهونج كونج وتايوان وتايلاند.
ASEAN: Agreement of south East Asian Nations.
(2) د/ نبيلة عباس. الاقتصاد في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2005، ص40.

على تخفيضها على حوالي (11) ألف منتج في نهاية سنة 2000 أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في 2003 بدلاً من 2008 ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان.

ويلاحظ أن تكتل جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي (3.1%) من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987 حوالي (11.3%) من إجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي (5.2%) من إجمالي الصادرات في العالم وحوالي (16.8%) من إجمالي صادرات الدول النامية في 1994 بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كلها مميز في مفاوضات الجات مما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض[1].

الفرع الرابع

التكتل الاقتصادي الإقليمي الأفريقي

(السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA)

في عصر العولمة تتحدث الدول جميعها لغة الاقتصاد الذي أصبح جزء لا يتجزء من الأمن القومي للدولة الحديثة فقد أثبت تجارب التكتل الاقتصادي الحديثة قدرا من النجاح جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد اللحاق بقطار النمو وعلى رأس التجارب المهمة للدول النامية تأتي تجربة السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من حيث التعريف النشأة والأهداف وماهية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا منذ أن قامت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 بعد حصول الدول الأفريقية 1951 على استقلالها السياسي والجهود التي تبذل من أجل إقامة ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأفريقية، حيث شهدت القارة حركة نشطة واتجاها متزايد نحو إنشاء التكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية ومن بين هذه التكتلات الاقتصادية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

(1) د/ أسامة المجذوب. التنظيم الدولي. مرجع سابق، ص31.

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا أو الأمم المختصر لها وهو ما يعرف بالكوميسا (COMESA)[1].

أولاً: مراحل تطور الكوميسا:

1. مرحلة ما قبل إقامة التجارة التفضيلية تعتبر هذه المرحلة مقدمة لقيام تكتل اقتصادي أفريقي في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي، بدأت في أكتوبر 1965 عندما دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع مجلس وزاري للدول المستقلة شرق وجنوب أفريقيا وذلك لبحث إمكانية إنشاء وسائل لتشجيع التكامل الاقتصادي لتقوم منطقة التجارة الحرة التفضيلية مستهدفة خفض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.
2. مرحلة إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي بحلول عام 1993 بدأت المفاوضات والعمل من أجل توقيع المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة وتم ذلك فعلاً في اجتماع عقد في كمبالا بأوغندا في 5 نوفمبر 1993، ودخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في 8 ديسمبر 1994 لتحل بذلك السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا محل منطقة التجارة التفضيلية ولقد تم تحديد خمس أولويات وتتمثل في:

أ. الزيادة الملموسة في إنتاجية الصناعة وعمليات التصنيع الزراعي لزيادة عرض السلع القادرة على المنافسة.

ب. زيادة الإنتاج الزراعي، مع التركيز على التنمية المشتركة لأحواض البحيرات والأنهار لتقليل الاعتماد على الزراعة القائمة على مياه الأمطار.

ج. تنمية البنية الأساسية للنقل والمواصلات والخدمات.

د. إعداد برنامج جديد لتشجيع التجارة وبخاصة تلك التي تتم بين القطاع الخاص في الدول الأعضاء وذلك لتمكين رجال الأعمال من تحقيق الاستفادة القصوى[2].

تعتبر الكوميسا تكتلاً اقتصادياً بين دول أفريقيا فيما بينها واتفقت على الارتقاء به في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تصوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل العربية، القاهرة. 2004، ص16.
(2) أحمد عبدالرحمن إسماعيل. الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في أطار الكوميسا. رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق. 2001، ص35، 36.

شعوبها ودولها بالإضافة إلى ذلك يمكن تعريف الكوميسا أيضاً من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل أفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكون له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرة على أن تتم عام 2000 ثم منطقة الاتحاد الجمركي المقرر لها أن تكتمل عام 2004 ثم السوق المشتركة عام 2028 ويعتبر أكبر تجمع إقليمي أفريقي تجمع مجموعة من الدول مصر - السودان – أثيوبيا – اريتريا – جيبوتي – أوغندا - كينيا – تنزانيا – رواندا – بورندى - الكونغو الديمقراطية – مالاوي - سيشل - مورشيوس - جزر القمر - مدغشقر - زمبيا - زيمبابوي - أنجولا - سوازيلاند - نميبيا بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت بصفة مراقب ذات سيادة تحاول تشجيع التكامل الإقليمي فيما بينها من خلال تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية[1].

وبالتالي فإن الكوميسا تمثل إقليمياً هاماً لامتلاكها شواطئ على درجة عالية من الأهمية - حيث تمتد هذه الشواطئ من بورسعيد بمصر شمالاً على البحر الأبيض المتوسط مروراً بقناة السويس والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً كما يشغل هذا الإقليم حيزاً هاماً من سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي وذلك في الجزء الشاطئ من ناميبيا وأنجولا والكونغر الديمقراطية وتتباين دول الكوميسا فيما بينها من ناحيتين الناحية الأولى تتمثل في الانتماءات الثقافية والحضارية، حيث تضم مجموعة من دول العربية متمثلة في مصر والسودان[2].

وخلاصة القول أن دول السوق الأفريقية المشتركة تتمتع بمزايا نسبية وعوامل إيجابية من أجل إقامة تكتل اقتصادي وسياسي قوى من أجل مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيه، حيث كانت دول عبر العصور الماضية هدفاً استراتيجياً تتصارع عليه القوى الكبرى في ظل الحرب الباردة[3].

ثانياً: مبادئ الكوميسا:

لمنظمة الكوميسا مجموعة من المبادئ لابد للدول الأعضاء من الالتزام بها والموافقة عليها من أجل تحقيق أهدافها وعليه فإن قواعد السلوك التي تسير عليها الدول الأعضاء في تفاعلاتها مع بعضها البعض يمكن استعراض أهمها:

(1) د/ سمير محمد عبدالعزيز. التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر. 2012، ص24.
(2) د/ أحمد عبدالرحمن إسماعيل. الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية. مرجع سابق، ص38.
(3) د/ محمد صافي يوسف. النظام القانوني في إطار منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة. 2006، ص236.

1. المساواة والتكفل والاحترام المتبادل للدول الأعضاء والاعتماد الجماعي المتبادل وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء.
2. الاعتراف بسيادة حكم القانون ومراعاته وتشجيع حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
3. المسؤولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية وترقيه نظم الحكم الديمقراطي واستدامته في كل دولة عضو.
4. التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء أي التخلي عن الاعتداء بأي صورة من الصور عن سلامة وسيادة أي دولة عضو آخر وهو ما يعني إشاعة نوع من الاستقرار والأمن والسلام اللازمة لإحداث التنمية وتفعيل وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
5. التعاون الفعال بين دول الجوار وينطبق هذا المفهوم على جميع أوجه التعاون المشروعة سواء كانت على المستوى الاقتصادي او السياسي أو الاجتماعي أو العسكري أو الثقافي.
6. تشجيع الحفاظ على البيئة بين الدول الأعضاء على أن تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها وإقامة السوق المشتركة بين أعضائه لا يجب أن يتم على أساس تدمير البيئة، وإنما يجب أن يتم في إطار الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد لمواردها حتى تكون المنافع والفوائد الناجمة عن هذا التعاون أفضل في الظروف الحالية والمستقبلية[1].

ويتضح من التحليل السابقة مدى تكامل العناصر السابقة ومدى ارتباطها الوثيق بمعدلات التنمية الاقتصادية التي يجب التعامل معها من منظور شامل وفقاً للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في مجموعتها والتوظيف الفعال للعلاقات بين الدول الأعضاء وتعظيم المصالح المشتركة لتلك الدول.

ثالثاً: أهداف الكوميسا:

حددت الاتفاقية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقي الكوميسا عدداً من الأهداف التي تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في مجموعة الكوميسا ومحاولة

(1) د / سمير محمد عبدالعزيز. التكتلات الاقتصادية في أطار العولمة. مرجع سابق، ص70.

القضاء على مواطن الخلل الهيكلية والمؤسسية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة والاستثمار المحلي والأجنبي:

1. إن الهدف الأساسي لمنظمة الكوميسا هو تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في جميع الأنشطة الاقتصادية بدء بمرحلة التبادل التجاري وصولاً إلى إقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا.

2. تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء وتبنى سياسات اقتصادية مشتركة وبرامج لرفع المستوى المعيشي وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء[1].

3. التعاون في خلق بيئة مواتيه للاستثمار المحلي وعبر الحدود وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعنى ذلك من كفالة حرية حركة رأس المال والاستثمار دون عوائق أو قيود تحد من تدفقه إلى الدول الأعضاء في الكوميسا.

4. تنمية وتطوير العلوم التكنولوجيا، بما في ذلك من دعم للبحث العلمي ومواءمة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

5. التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الأفريقية المشتركة وباقي دول العالم وتبنى مواقف مشتركة في المحافل الدولية.

6. تقديم خدمة تأمينية ضد المخاطر التجارية والسياسية يغطي التجارة البينية لدول الكوميسا وتجارتها الخارجية مع دول العالم.

7. مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي في ظل قوانين التجارة العالمية.

8. إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية من مجال التجارة بين الدول الأعضاء، ووضع قواعد عامة لشهادات منشأ السلع المتبادلة وتوحيد مقاييس ومواصفات السلع المنتجة والمتداولة داخل المجموعة.

9. إنشاء وسائل نقل جديدة لتسهيل وتنشيط حركة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي داخل المنطقة وتنظيم تبادل المعلومات بين المؤسسات التجارية وتنمية الصادرات[2].

---

(1) د/ إيهاب عبدالله عباس. اثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان. مجلة شندى (العدد11). 2011، ص130.

(2) د/ إيهاب عبدالله عباس. اثر السوق المشتركة الكوميسا. مرجع سابق، ص179.

ومن خلال هذه الأهداف والمبادئ التي سطرها الكوميسا نجده أنه يسعى إلى التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، رغم محدودية إمكانيتها ومواردها فإنها تنفذ أنشطتها وبرامجها وفقاً للأولويات ويتم تحديدها بناءاً على دراسات تقوم بتقديمها للدول الأعضاء في الكوميسا.

رابعاً: الإطار المؤسسي للكوميسا والعقبات التي تواجهها:

بعد التعرف على تكتل شرق أفريقيا المعروف باسم الكوميسا ومبادئها وأهدافها المختلفة سوف نقوم بالتعرف على الإطار المؤسسي لمنظمة الكوميسا كمنظمة إقليمية اقتصادية افريقية لها مؤسساتها الخاصة بها وعلى العقبات التي تواجها والإطار المؤسسي للكوميسا يتكون من الأجهزة الرئيسية للكوميسا نذكر منها:

1. السلطة وهي عبارة عن أعلى جهاز رأسي في الكوميسا ويتكون من رؤساء للدول الأعضاء وتختص في وضع السياسة العامة والرقابة على أدائها، وتعتبر قراراتها وتوجيهاتها ملزمة للدول الأعضاء ولجميع الأجهزة الأخرى بخلاف محكمة العدل ويجتمع جهاز السلطة مرة كل سنة ويمكن أن يعقد جلسة طارئة بطلب من أي دولة عضو فيه شرط أن يكون مدعوم من ثلاثي أعضاء آخرين ويتخذ قراراته بالإجماع[1].
2. اللجان الفنية وتتكون ممثلين عن الدول الأعضاء يتم تعيينهم لهذا الغرض وتصل عدد هذه اللجان إلى حوالي أثنى عشر لجنة وتكون كل لجنة مسؤولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج شامل ووضع جدول زمني بأولويات البرامج التي تخدم قطاعاتها وأن تشرف وتقوم بالمراجعة الدائمة على تنفيذ برامج التعاون الخاصة بقطاعاتها.
3. المجلس الوزاري وهو ثاني أعلى جهاز يتكون من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالكوميسا وهو الجهاز الذي يراقب أعمال الكوميسا وتنفيذ الاتفاقية ويصدر توصياته للأجهزة الأخرى في الكوميسا وتتمتع قرارات هذا المجلس بالإلزام.
4. سكرتارية الكوميسا يتم تعيين رئيس السكرتارية بواسطة جهاز السلطة ليخدم هذه الوظيفة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة ثانية ويلاحظ أن السكرتير العام وكل الموظفين لا يتلقون أية أوامر من الدول الأعضاء ولا من أية سلطة خارجية.

(1) د/ سمير محمد عبدالعزيز. التكتلات الاقتصادية الإقليمية. مرجع سابق، ص139.

5. محكمة العدل: تتكون محكمة العدل من سبعة قضاة الذين يجري تعيينهم من جانب جهاز السلطة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم ليكون رئيساً لتلك المحكمة ويتم اختيار قضاة المحكمة من بين الأشخاص المستقلين غير المتحيزين بعد استيفاء الشروط المطلوبة كمحلفين مشهود لهم بالكفاءة وبشرط ألا يكون هناك اثنان أو أكثر من القضاة في أي وقت من رعايا دولة عضو واحدة[1].

وكذلك من المؤسسات الأخرى التابعة للكوميسا:

أ. بنك التجارة والتنمية للكوميسا: تم تأسيس هذا البنك عام 1979 وذلك ليكون بمثابة الذراع المالي في مجموعة الكوميسا ويهدف البنك إلى توفير التمويل للمشروعات التي تهدف الى تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء وكذلك المساهمة في تمويل التجارة البينية وخاصة التي يقوم بها القطاع الخاص وقد نجح البنك حتى عام 1998 في تمويل حوالي واحد وخمسون مشروعاً في مجالات متنوعة، كما قام البنك بتقديم تمويل بحوالي ثلاثة ملايين وحدة حسابية في مجال التجارة وخاصة في مجال التسهيلات التمويلية لخدمات ما قبل وبعد الشحن لمصدري السلع خاصة السلع الزراعية باعتبارها من أهم صادرات دول المجموعة مثل القطن والبن .

ب. غرفة مقاصة الكوميسا: أنشأت عام 1995، أقيمت هذه الغرفة بغرض التغلب على مشاكل المعاملات المالية بين الدول الأعضاء الناشئة عن اختلاف نظم الرقابة على الصرف فيما بين هذه الدول وكذلك لتسوية المدفوعات.

ج. شركة إعادة التأمين: أنشأت عام 1992، ومقرها نيروبي بكينيا، وقد استطاعت أن تحقق قدراً مناسباً من أعمال التأمين الإقليمي، وهي تقوم حالياً بعمليات تجارية في نحو تسع عشر دولة[2].

خامساً: المعوقات التي تواجه الكوميسا:

تواجه الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهداف العديد من المعوقات التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بوسائل معينة من أجل التقليل من آثارها السلبية على الكوميسا.

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد، السوق الأفريقي المشتركة والاتحاد الأفريقي، مرجع سابق . ص142
(2) د/جلال وفاء محمدين. التجارة الدولية في أطار اتفاقية الجات .دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية. 2002، ص133.

ومن هذه العقبات نذكر:

1. العقبات الاقتصادية تواجه دول الكوميسا في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها، العديد من العقبات الاقتصادية التي تحتاج إلى مواجهتها والتعامل معها بالوسائل والأدوات اللازمة للتقليل من آثارها وانعكاساتها وبالتالي إن اعتماد معظم دول الكوميسا على عدد محدود من المواد الخام في صادراتها، حيث تمثل صادرات المواد الأولية حوالي (82.6%) من إجمالي صادرات خمسة عشر دولة من دول الكوميسا إضافة إلى أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير[1].

2. قصور في تدابير المواد اللازمة لنجاح التكتل ويبدأ عادة من تأخر الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موازنة التكتل، وبالتالي فقد يؤدي ذلك إلى توقف بعض المشروعات أو التخلي عنها نهائياً.

3. مشكلة العملة إذ تعاني الدول الأفريقية كلها تقريباً ندرة الصرف الأجنبي أو يعتمد المستوردون على الائتمان طويل الأجل، مع وجود صعوبات ومخاطر في السداد خاصة مع عدم وجود خدمات مصرفية منظورة لهذا الغرض[2].

4. غياب قاعدة المعلومات اللازمة عن التسوق بين دول المجموعة مما يصيب القطاع الخاص بحالة من الإحباط أو عدم اتخاذ القرارات المدروسة في هذا الشأن.

5. عدم استقرار الاقتصاد العالمي، واختلاف مستويات التنمية بين دول الكوميسا حيث تشير الدراسات إلى أن بعض دول الكوميسا أكثر تقدماً من الدول الأخرى، وعليه فإن الاعتماد على التوزيع العادل للمنافع من التكتلات الإقليمية قد لا يمكن تطبيقها التطبيق العملي، فمثلاً إزالة القيود على التجارة وتطبيق نفس سياسات تشجيع وحماية الاستثمار لن يؤدي بالضرورة إلى توزيع عادل للمنافع، وذلك الاستثمارات سوف نذهب إلى الدول الأكثر تقدماً هذا إضافة إلى أنه لا توجد سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الكوميسا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية تنعكس آثاره على الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على المواد الأولية[3].

---

(1) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص32..
(2) د/ بدر حسين شافعي. الكوميسا ومستقبل التعاون الأفريقي. مجلة الباحث (العدد10). جامعة قاصدي ورقلة. 2012، ص37.
(3) ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا مجلة الباحث (العدد)9. جامعة قاصدي ورقلة. ص80.

العقبات السياسية:

هناك مجموعة من العقبات السياسية التي تعرقل جهود الاندماج بين دول الكوميسا نجملها في:

1. العداء التاريخي بين بعض الدول قد يعوق مسيرة التعاون فيما بينها، فالأقاليم التي تموج بالصراعات السياسية سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية، إن أكثر عشر دول تشهد حروباً أهلية داخلية مثل الكونجو الديمقراطية - رواندا - بوروندي، أو بسبب النزاعات الحدودية كالنزاع الأثيوبي _ الأريتريا ومطالب أوغندا ببعض أراضي كينيا ولا شك أن هذه النزاعات واستمرارها قد يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الإقليمي المشترك.

2. عدم وجود آلية إقليمية على مستوى الجماعة لفض المنازعات على غرار الموجودة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إذ إن وجود هذه الآلية قد يكون عاملاً هاماً في إشاعة الطمأنينة بين الدول الأعضاء بدلاً من الاكتفاء بعمليات الإدانة أو العمل فقط من خلال هيئة مكتب القمة الذي يقتصر على إصدار البيانات.

3. عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الدول الأعضاء في التكتل للتحرك الجدي نحو تحقيق التكتل القوي الذي يخدم مصالح القارة وحيث أن الدعم السياسي لمثل هذه التكتلات يمثل أهم العوامل التي تساعد على نجاحها[1].

4. تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية مما يؤدي إلى مزيد من الخلافات والانقسامات بين الدول الأعضاء.

5. ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التي تستطيع التعامل مع التكتل الاقتصادي بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من أجل مصالحها الخاصة[2].

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز. التكتلات الاقتصادية الإقليمية. مرجع سابق، ص23.
(2) فطيمة حمزة. تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات منظمة التجارة العالمية. رسالة دكتواره مقدمة إلى جامعة ورقلة. 2014، ص195.

الفصل الأول

نظرة منظمة التجارة العالمية

إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية

الفصل الأول

نظرة منظمة التجارة العالمية إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتمتع المنظمات الاقتصادية بالشخصية القانونية وهي بذلك قد تضطر لتنظيم صور من العلاقات التعاونية فيما بينها أو مع المنظمات الدولية بهدف تبادل المصالح وتنسيق أهدافها، وتعتبر المعاهدات الدولية الصورة الأساسية المثلى لتبادل العلاقات في مختلف المجالات والتنسيق بين مجهوداتها المختلفة.

إن أبرز مثال لصور العلاقات الدولية بين المنظمات الإقليمية الدولية يتمثل في المعاهدات التي تنظم العلاقات بين الأمم المتحدة، أو بعض المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، حيث تتضمن هذه المعاهدات قواعد تنظيم تبادل الرأي والمعلومات وكذلك تبادل التمثيل عن طريق المراقبين ولجان توثيق الصلات[1].

وبالتالي من المؤكد أن تكون هناك روابط وعلاقات من هذا النوع بين منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات الاقتصادية الإقليمية كالاتحادات الجمركية، ومناطق التبادل التجاري الحر، ولا بد أيضاً أن تكون العلاقة بين هذه المنظمات ذات طبيعة اقتصادية وتجارية خاصة ترتكز على مفهوم العالمية.

وكذلك تتضمن قواعد منظمة التجارة العالمية نصوصاً محكمة تمنحها سلطات قانونية واسعة تتمثل في صلاحيات الرقابة والتفتيش على جميع الدول بدون استثناء ضماناً لحرية التجارة الدولية، ومحاربة السياسات الحمائية لهذه الدول وكذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية وبناءً عليه فلابد أن تدخل مثل هذه المنظمات في مفاوضات تجارية في المستقبل مع منظمة التجارة العالمية لتنسيق جهودها وتحقيق مبادئ وأهداف هذه المنظمة المتمثلة في حرية التجارة الدولية والمنافسة التجارية العادلة[2].

إن المنظمات الاقتصادية الإقليمية كثيرة ويشكل بعضها قوة اقتصادية مؤثرة في المنظومة الاقتصادية العالمية نذكر منها على سبيل المثال:

1. المنظمة الأوروبية الاقتصادية.

---

(1) د/ عبدالسلام صالح عرفة، منظمات دولية. مرجع سابق، ص130.
(2) د/ جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2001، ص386.

2. منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

3. منظمة الأوبك.

4. جماعة الكيرنس.

5. التكتل الأفريقي.

وبناءً على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، نتناول في المبحث الأول مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية والمبحث الثاني علاقة منظمة التجارة العالمية بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الأول

مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية.

أن العلاقة التجارية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية تتأثر لدرجة كبيرة باتفاقات التجارة الإقليمية والتي امتدت إلى أرقام ومجالات وأشكال مختلفة.

إلا أن منظمة التجارة العالمية يهمها امتداد تلك المناطق لتشمل التكتلات الإقليمية والتي يمكن من خلالها توسيع مجال التجارة إقليمياً ودولياً وبالتالي فإن الاهتمام الإقليمي في إنشاء التكتلات له ما يبرره وسوف يستمر العمل به من أجل تحرير التجارة الإقليمية لكثرة المزايا التفضيلية للتجارة غير أن هناك فرق بين الماضي والحاضر فدخول التكنولوجيا ووسائل الاتصال السريعة يتطلب سرعة إصلاحات السوق الموجهة الناشئ في بعض الدول والتكتلات.

وترى منظمة التجارة العالمية أن المنظمات الإقليمية الاقتصادية هي الداعم لتحرير التجارة الإقليمية التي عن طريقها يمكن القيام بمهارات قيمة لتمهيد الطريق التجاري، لتؤدي إلى تعاظم تحرير التجارة العالمية[1].

غير أن هذا التكتلات والمنظمات لا نراها فقط تحمل في طياتها المستقبلية صعوبات أمام التجارة العالمية بل فناء لمنظمة التجارة العالمية بإلغائها كحلقة وصل بين التكتلات، واتصالاتها المباشرة في شكل اتفاقات دولية دون سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدول، وان كانت الحاجة قائمة مهما كبرت التكتلات الأمر الذي يجعل التكتلات في حاجة إلى بعضها البعض وبالتالي إلى وجود منظم لها وهو "منظمة التجارة العالمية"[2].

المطلب الأول

موقع المنظمات الدولية الإقليمية من منظمة التجارة العالمية

إذا كانت أغلب المشاكل الدولية يجب تسويتها على أساس عالمي. فإن مؤدي ذلك أن تكون المنظمات الدولية الإقليمية غير قادرة على الاضطلاع بدورها الهام في خدمة السلام وتحقيق الرخاء رغم التضامن الوثيق بين أفرادها[3].

---

(1) د/ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص122.
(2) د/ مفيد شهاب، المنظمات الدولية. ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص406.
(3) د/ جعفر عبدالسلام، منظمات دولية، مرجع سابق، ص177.

والشعور العميق بالمصالح المشتركة – إلا في نطاق المنظمة العالمية، بشرط التعاون معها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الأمنية. فالإقليمية والعالمية اتجاهان يميزان أو يطبعان العصر الحالي ويتعايشان معاً[1].

الفرع الأول

اتفاقية الجات والتكتلات الإقليمية

نهجت الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية وتجارة الجات السبعة والأربعين إلى عدم التوسع في نظام التفضيلات في المعاملة الاقتصادية منذ النشأة (تعمل على تحقيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية) على أن تستمر تلك التي كانت قائمة وقت إنشائها وبالرغم من ذلك النهج فقد أقرت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية قيام التكتلات الاقتصادية المادة (24) (اتحادات جمركية - مناطق تجارة حرة) التي اتجه إليها العالم قبل جات السبعة والأربعين والتي درج العرف الدولي على استثنائها من نص الدولة الأكثر رعاية.

بالرغم من العراقيل التي تضعها التكتلات أمام الدول أخرى خارج التكتل والتي تخالف مبادئ وأهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وما تم الاتفاق عليه بين الأطراف الموقعة على الاتفاق بشأن تحرير التجارة من كافة القيود والمعوقات التعريفية والغير تعريفية التي تعترض حرية التجارة الدولية مع منح المعاملات التفضيلية التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر لبقية الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاق تحقيقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية بالرغم من أن التسهيلات التي يتم الاتفاق عليها بين أعضاء المنظمة لا تكون بهذا الشكل المطلق وتقتصر على تناول سلع معينة وليس لكافة السلع ولما كانت منظمة التجارة العالمية تعمل على التقليل من التصادم بين أهدافها وأهداف التكتلات حتى لا تكون الآثار سلبية في المدى البعيد ومن ثم تهميشها، ومما تقدم فإن المستقبل ينبأ بأن تؤدي التكتلات الإقليمية التجارية – مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول تكتل نافتا – السوق العربية المشتركة وغيرها من التكتلات القائمة واللاحقة التخلي عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية على المدى البعيد لتتعامل مع بعضها البعض باتفاقات أو مباشرة دون الحاجة إلى وسيط "منظمة التجارة العالمية"[2].

---

(1) د/ أشرف عرفات أبو حجارة، الوسيط في التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص610.
(2) د/ علي الصغير دردور، أثار اتفاقية أبحاث على الهيكل الجمركية، بدون دار نشر، (2003-2004)، ص225.

فالتكتلات تتشابه أوضاعها في تبادل المصالح والمنافع مما يؤدي إلى تكاثر وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية دون تعاون عالمي وان وجد سيكون في أضيق نطاق.

أ. الظواهر الإيجابية للتكتلات الاقتصادية.

إن التكتل الاقتصادي مهما كان صغير فإنه يمثل سوقاً لأعضائه يضمن العمل من خلاله وعدم اختراقه من تكتل أخرى وقد أثبتت التجربة نجاح هذه الأسواق في كل من الدول الأوروبية والدول الأمريكية حيث أن التكتل الاقتصادي تصحبه في العادة عناية ضريبية مع تسهيل المواصلات وتحسين قنوات التوزيع وتوفير وسائل الترويج وبهذا فإن هذه الأسواق تكون لها الديناميكية المراد بها سرعة الحركة على التكيف في السوق الواحدة. والاندماج الأكبر في منظمة التجارة العالمية لا يتعارض واتفاقات التكتلات طالما أنها لا تتخالف قواعد المنافسة المعروفة[1].

الفرع الثاني

أثر التكتلات الاقتصادية على منظمة التجارة العالمية

إن جدلية العلاقة والأثر بين التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية تتخللهما ظاهرتان تناقضان بعضهما فالظاهرة الأولى: تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم في الانخراط في الترتيبات الإقليمية (التجمعات والتكتلات الاقتصادية) الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء،أما الظاهرة الثانية: فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي المتعدد الأطراف لبناء منظمة تجارة عالمية حرة من خلال الانخراط في منظمة التجارة العالمية ولفهم أوجه التنافر بين الظاهرتين يمكن القول أن هناك ثلاث بدائل رئيسية تطرح أمام الدولة الراغبة بتحرير تجارتها.

الأول: اتباع منهج تحرير التجارة من الجانب واحد.

الثاني: انتهاج طريق الإقليمية.

الثالث: اختيار منهج تجاري متعدد الأطراف.

ونلاحظ أن معظم الدول انحازت إلى البديل الثاني وهو الانضمام إلى التجمعات والتكتلات الاقتصادية الاتفاقية.

(1) د/ علي الصغير دردور، أثار اتفاقية أبحاث على الهياكل الجمركية، مرجع سابق، ص228.

أما بالنسبة لمدى تأثير كل من منظمة التجارة العالمية على التكتلات الاقتصادية وبالعكس فإن ذلك يظهر واضحاً وجلياً في تطور العلاقة والانسجام بين التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية من خلال مدى التزام أعضاء التكتلات الاقتصادية بالتزامات وشروط منظمة التجارة العالمية القائمة أساساً على تحرير التجارة الدولية[1].

وكذلك من الآثار الواقعة بينهما هي أن التكتلات الاقتصادية تمثل مؤسسات على المستوى الإقليمي وبالتالي تستغلها الدول باعتبارها بديلاً لمؤسسات منظمة التجارة العالمية فالدول القوية بعد إقامة هذا النوع من المؤسسات النظامية القانونية على المستوى الإقليمي تتجه إلى تفضيل هذه المؤسسات في حل المنازعات التجارية بدلاً من اللجوء إلى مؤسسات منظمة التجارة العالمية وذلك خدمة لمصالحها الضيقة وبالتالي تؤدي التكتلات الاقتصادية الى تهميش دور منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحل المنازعات التجارية[2].

أما مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية بالغ التعقيد ولكن يمكننا الأخذ بعين الاعتبار أن كلاً منهما يعمل ضمن نظام اقتصادي واحد فلا يستطيع أي تكتل الانعزال وحده عن التجارة الحرة العالمية وأيضاً لا يستطيع تحقيق النمو لوحده دون الاحتكاك والتفاعل مع غيره من الوحدات في الاقتصاد العالمي مبنية على درجة كبيرة من التشابك والتعقيد وان هذه الدرجة العالية من التعقيد تجعل من الصعب أمام أي تكتل التضحية بالتجارة الحرة العالمية لصالح التجارة البينية فكما لاحظنا فإن الدول اتجهت إلى التكتل بسبب الخوف من الاندماج في التجارة العالمية الحرة وأن التجارة داخل التكتل تنمو بسرعة لكن هذه التجارة على مستوى التكتلات قد لا تجري بالسرعة نفسها التي حدثت داخلها فمازالت هذه التكتلات آثارها غامضة على مستقبل التجارة الحرة العالمية ومن المبكر القول بأنها تشكل تهديد للنظام متعدد الأطراف الذي تحتضنه منظمة التجارة العالمية[3].

وكذلك نلاحظ أن التكتلات الاقتصادية الناجحة في العالم تقودها الدول الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا وأن هذه الدول هي التي سعت إلى إقامة النظام متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية لأن مصلحتها وتجارتها هي مع وجود هذا النظام، لأنه يسمح لها بالدخول إلى كافة أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، ويلاحظ أن هذه التكتلات التي تشرف عليها الدول الكبرى

---

(1) عبدالرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى كلية الاقتصاد جامعة محمد خضير بسكرة. 2013، ص183.

(2) نشر في 24 أغسطس 2011 العلاقة بين التكتل الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية الموقع: www.albawaba.com

(3) عبدالحافظ الصاوي، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية، تاريخ النشر 2010/9/3. http://alawaej.com/topics/view/article.php

إنما تمثل لها أذرع أخرى إلى جانب منظمة التجارة العالمية للوصول إلى كافة أسواق دول العالم[1].

الفرع الثالث

التنظيم الإقليمي في إطار التنظيم العالمي

إن الأساس الذي يقوم عليه توازن العمل بين التكتلات الإقليمية والعالمية الذي تطور في القرن العشرين يرتكز على مفهوم الوكالات الإقليمية على اعتبار أنها مكملات مصاحبة للمنظمات ذات المجال الجغرافي المحدد، ووفقاً لهذا المفهوم، فان المؤسسات الإقليمية تستطيع أن تؤدي وظائفها كقطعة تابعة للجهاز الدولي، مشاركة في تحمل العبئ، ومخفضة لبعض التوترات في العلاقات الدولية ومحولة إياها إلى التنظيم الإقليمي حتى لا ترهق كاهل المنظمة العالمية ومؤدية مهمة الخدمة كوكالات للمجتمع الإنساني الأكبر في معالجة المشكلات التي تتعلق أصلاً بمناطقها المحلية، ومن ثم يمكن اعتبارها محطات خلفية كل منها ظهيراً للمنظمة العالمية تزودها بخط دفاع ثاني يمكن الاعتماد عليه في حالة فشل المؤسسة العالمية القائمة وهذا المفهوم لا يعطي أولوية نظرة لمبدأ الإقليمية، ولا يمنح أي تقدم أو مرتبة عليا للمؤسسات القائمة على هذا المبدأ، وإنما يفترض توافق الاتجاهين الإقليمي والعالمي ومن ثم التطلع إلى تنمية المشاركة العملية في أعمال التنظيم الدولي[2].

وبالتالي فإن الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في توزيع الاختصاصات بين التنظيم الإقليمي والعالمي الدولي لا يمكن أن يكون محدداً وحاسماً، وإنما يكون إرشادياً فقط، وأسلم ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الشأن هو طبيعة المشكلة، والمشكلات الدولية بطبيعتها يجب تركها للمنظمة العالمية، أما المشكلات التي لها خصائص إقليمية واضحة فيجب أن تعالجها المنظمات الإقليمية، ولكن يجب أن نلاحظ أن هناك مشكلات إقليمية في طبيعتها ولكنها تحتاج تعبئة موارد إضافية غير الموارد الإقليمية ويمكن أن نضرب بعض الأمثلة:

فالرقابة على الأسلحة هي مشكلة عالمية، وتشابك نظم السكك الحديدية موضوع ملائم لمنظمة على نطاق قاري، بالإضافة إلى ذلك فمن المستحسن أن نعهد بحل المنازعات الإقليمية بالوسائل السلمية للمنظمات الإقليمية، ولكن هناك مشاكل إقليمية لا تقبل الحل الإقليمي، فمشكلة

(1) د/ منية خليفة المهدي ناصر، واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامع بالوادي، الجزائر www.albawaba.com 2012 . ص64.
(2) د/ جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص579.

المواجهة بين العرب وإسرائيل رغم أنها تقبع في الشرق الأوسط، إلا أنها لها صلة واسعة بالنظام الدولي بكل تعقيداته وتشابكه ومن ثم فهي لا تصلح للحل الإقليمي[1].

وكذلك من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي لا تأثير لها في صياغة النظام الاقتصادي الدولي التابعة للعالم الثالث نذكر منها الاتحادات الجمركية الأفريقية والسوق العربية المشتركة، فخلال العقود الماضية لم تقدم هذه التجمعات شياءً يذكر حيث كانت السمة الجوهرية المميزة هي أن المنظمات الاقتصادية الإقليمية التي تضم البلدان الصناعية والمتقدمة هي التي تقوم بالدور الهام والرئيسي في صياغة الكلمة في المجتمع الدولي وسيطرتها على تدفقات الطاقة والمال والتكنولوجيا، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت هذه المنظمات تندمج تدريجياً في النظام الذي تحاول منظمة التجارة إقامته اليوم، والذي يرمى إلى خلق نظام تجاري عالمي تنطوي تحته جميع المنظمات الاقتصادية الإقليمية المختلفة.

وتختص فيه منظمة التجارة العالمية وحدها فيه دون غيرها بدور المنسق لقوانين هذه التكتلات، ووضع القواعد التجارية والقانونية التي ستخضع لها الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل التجاري الحر وهذا بدوره يرمي أيضاً إلى تكوين نظام مزدوج يشكل الدعامة القانونية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد[2].

وبالتالي فأن منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسس الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة ووظيفته الأساسي تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية التي تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية. وتتمثل منظمة التجارة الدولية على هذا النحو الضلع الثالث من إضلاع مثلث النظام الاقتصادي العالمي، ذلك النظام الذي وضعت قواعده خلال النصف قرن المنصرم[3].

---

(1) د/ عاطف السيد. الجات والعالم الثالث دراسة تقوميه للجات وإستراتيجية المواجهة، القاهرة مجموعة النيل العربية، 2002، ص163.

(2) د/ جمعة سعيد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص388.

(3) د/ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، ط (1)، الدار المصرية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص189.

المطلب الثاني

علاقة منظمة التجارة العالمية بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية

استطاعت المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية أن تندمج في علاقاتها لتشابك مصالحها في هذا العصر وذلك لشمول نشاط المنظمات في كافة ميادين الاقتصاد والتجارة الدولية وغيرها من المجالات الأخرى مما يتطلب إيجاد وسائل استمرارها يحل تلك المشاكل الناجمة عن تلك العلاقات والتأثيرات المتشابكة وذلك بإيجاد وسائل منها المالية والتمويلية، والإعفاءات الجمركية وتسوية المنازعات وغيرها، فأصبح القانون الدولي اليوم كما يقال قانون منظمات وتكتلات دون تفريق بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية حيث تتمتع هذه المنظمات الدولية بالشخصية القانونية ولها ذاتيتها التي تسمح لها بالدخول في علاقات دولية تتحمل فيها التزامات وتتمتع فيها بالحقوق مع غيرها من المنظمات وأشخاص القانون الدولي. إن موضوع علاقة الدول الخارجية مع المنظمات الدولية والإقليمية عامة أو خاصة ذات أهمية في طبيعية العلاقات الدولية لما تتمتع به هذه المنظمات من شخصية قانونية وما تلعبه من أدوار حيوية في كل المجالات (سياسي - اقتصادي - اجتماعي – فني تقني – فكري).

تعتبر حركة التكتلات الاقتصادي من أهم المتغيرات والمستجدات الدولية الراهنة والتي ظهرت إلى الوجود نتيجة عوامل عديدة، وأصبحت واضحة وتنتشر في ربوع الأرض، وكأنه هناك إعادة إحياء لأفكار الستينات ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالمياً وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة[1].

الفرع الأول

مدى تفاعل منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية[2].

(1) د/ عبدالواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي القاهرة، 2000، ص153.
(2) د/ نهال فريد عباس. أساسيات الأعمال في منظمة التجارة في ظل العولمة، الدار الجامعية القاهرة، 2005، ص60.

حيث إن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة إلى العديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تزيد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوافرات النسبية للحجم الاقتصادي الكبير حيث برزت التكتلات الجديدة على نحو واضح مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وانطلاقاً من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإعادة إحياء السوق المشتركة لأمريكا في أمريكا اللاتينية والبرازيل والأرجوي إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) وفي أمريكا (الولايات المتحدة – كندا – المكسيك)[1].

وقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقاً من أن الدول الصناعية رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدي أصبحت تشعر أنها ليست قادرة (لوحدها منفردة) على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنافس دور الشركات متعددة الجنسية وأنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في الأسواق العالمية فإن مقتضيات ذلك هي بناء أسواق عالمية وسيطة تكون أكثر قدرة على حمايتها والسيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بخطوط أكبر ووجود أقوى، وخصوصاً إذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي (75%) من دول العالم، وحوالي (80%) من سكان العالم وتسيطر على حوالي (75%) من التجارة العالمية لأدركنا مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية الإقليمية على عولمة الاقتصاد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية[2].

أن التوجه الكبير والمتزايد نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية يثير قضايا مهمة لمستقبل النظام في منظمة التجارة العالمية فبإمكانها تسهيل التجارة الدولية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليمية وفي حالة التوفيق المستمر لأوضاعها مع اتفاقية الجات يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً ومهماً في الدفع بعملية تحرير التجارة خصوصاً وأن غالبية هذه التكتلات تتجه نحو إزالة ما تبقى من القيود المعيقة للتجارة والاستثمار.

(1) د/ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص130.
(2) عادل المهدي، عولمة الاقتصاد، مرجع سابق، ص200.

وتهدف إلى فتح المزيد من الأسواق الجديدة وتشكل علاجاً للمشكلات الاقتصادية وبالتالي في ظل هذه البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة والتكتلات الاقتصادية اتجاهات جديدة متأثرة تحكم آليات وأدوات العولمة الاقتصادية.

وعلى ما تقدم فأنه أصبح جلياً واضحاً الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذا التكتلات وسيلة للوصول إلى تحرير التجارة العالمية، فهي إذاً لا تتعارض مع أحكام وأهداف المنظمة إلا أن تعددها يخلق الكثير من المشاكل والصعوبات وكذلك المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء فيتعين على منظمة التجارة العالمية إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحكم التكتلات الاقتصادية بشكل دقيق وواضح خاصة بعد ظهورها بصيغتها الجديدة[1].

الفرع الثاني

سياسة تعامل منظمة التجارة العالمية مع التكتلات الاقتصادية

على الرغم من النجاح الذي حققته منظمة التجارة العالمية في مجالات كثيرة؛ إلا أن هناك العديد من المشاكل الدولية التي لازالت عالقة، خاصة مشاكل الدول النامية وذلك يشكل مصدراً هاماً من مصادر عدم الاستقرار في المستقبل، كما أن المشكلة الأكبر خطورة التي يواجهها العالم اليوم هي ظاهرة التكتل الاقتصادي الإقليمي فعلى الرغم من كون هذا الاتجاه الإقليمي لتحرير التجارة يسعى إلى الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة إلا أنه يتضمن أيضاً إمكانية التصادم بين التكتلات الضخمة المشكلة، واحتمالات قيامها بفرض قيود على بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها الخاصة[2].

كما أنه يمكن أن يتحقق نوع من التوازن بين تلك التكتلات حيث تمتنع كل كتلة عن فرض أي قيود على الأخرى حتى تتجنب المعاملة بالمثل في أي حال فإن موقف الدول النامية في مثل هذه الظروف يعتبر صعباً للغاية، لأنها من ناحية لا تملك القدرات الاقتصادية التي تؤهلها للانضمام إلى هذه التكتلات الضخمة فالعضوية فيها ليست مجانية،ومن ناحية أخرى فهي عاجزة

(1) كثلوم الباز، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خضير بسكره، 2002، ص168.
(2) آسيا الوافي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج الخضر، الجزائر قسم العلوم الاقتصادية، 2007، ص128.

عن الاتفاق فيما بينها على إقامة تكتلات خاصة بها تحميها من الآثار السلبية لهذه التكتلات كما أن المكاسب المحققة من هذه الاتفاقيات عموماً تتحدد وفقاً للوزن النسبي لأطراف الاتفاق[1].

إن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة باسم المنظمة العالمية للتجارة ومن خلال التكتلات الاقتصادية الضخمة،يجب على الدول النامية عموماً تنمية تجارتها البينة وبناء وتنويع القواعد الإنتاجية الاقتصادية على أساس تكاملي، ومادامت المعطيات الدولية الجديدة تدفع بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتكتل الإقليمي والاندماج المتزايد للشركات كمطلب للمنافسة فإنه يتوجب على الشركات في الدول النامية وخاصة العربية الاندماج والتكتل كي تواجه هذه المنافسة لا بد لها من تقليل نفقات الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتها وهذا يتحقق جزئياً بفضل اندماج الشركات العربية وكذلك اندماج الأسواق المالية والنقدية والعربية[2].

ويفرض التكامل الاقتصادي نفسه بديلاً حتمياً وموضوعياً وحقيقة تاريخية لمواجهة كل هذه التحديات، وذلك بتوحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح وإنما لأن الانعزال لم يعد له ما يبرره بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة لما يعطي للتكتل بين البلدان أهمية وحيوية قصوى وعلى سبيل المثال السوق العربية المشتركة كتكتل إقليمي في الدول النامية متعثر في التطبيق لأسباب عديدة أهمها تراخي الإرادة السياسية ولكن هذه الإرادة التي تتشبث بذرائع السيادة تتعرض اليوم في ظل العولمة ومواثيقها إلى التآكل فقد فتحت اتفاقية الجات 1994المجال أمام الدول الأطراف في إنشاء تكتل إقليمي وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية داخل التكتل لمصلحة جميع الأطراف المشاركة فيه دون أطراف الاتفاقيات الأخرى[3].

---

(1) مولة عبدالله. التكامل الاقتصادي الثابت والمتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 279، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص26.

(2) د/ إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، ص119.

(3) د/ سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة مكتبة مدبولي، 1999، ص74.

الفرع الثالث

مدى شرعية قيام تكتلات اقتصادية في نظام الجات

تجيز الفقرة (4) من المادة (24) من اتفاق العام إمكانية إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وإذا كانت الجات قد سمحت بإقامة تكتلات اقتصادية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارية حرة أو إبرام اتفاقات مؤقتة لإنشاء مثل هذه الكيانات فإنها قد وضعت من ناحية أخرى شروطاً قانونية معينة يجب أن تخضع لها هذه التكتلات حسبما تنص عليه الفقرة (4) من المادة (24) من اتفاقية الجات[1].

التي تنص على ضرورة أن يكون الهدف من إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، تسهيل التجارة بين أعضائها، وليس وضع عراقيل أمام تجارة الأطراف المتعاقدة، كما يجب أن لا يكون الغرض من إقامة مثل هذه الترتيبات الإقليمية وضع أو تعزيز العوائق أمام تجارة الدول الأخرى[2].

إذن من الناحية القانونية لا يغير الاتفاق العام أن جميع أشكال التكتلات الاقتصادية مشروعة وهو في الوقت نفسه لا يعتبر جسماً تنص عليه المادة (24) إلا بشكلين اثنين من التكاملات والاتحادات الجمركية ومناطق التبادل التجاري الحر، وأعطى لكل منهما مفهوماً قانونياً لوحظ خلال الحقبة الماضية، إن الدول الصناعية الكبرى كانت لا تعبأ كثيراً بمبادئ الجات وأحكامها، وكثيراً ما كانت تتحايل على هذه المبادئ وتتعمد مخالفتها من أجل وضع العراقيل والعوائق المختلفة أمام المصدرين الأجانب، ذوي التكاليف المنخفضة وتغلق أسواقها أمامهم، ولقد سبقت هذه الدول إلى حماية أسواقها التجارية وتعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال إقامة شكل أو أخرى من أشكال التجمعات الاقتصادية كالاتحادات الجمركية (Customs union Free Triode Area) أما مناطق التجارة الحرة على الرغم من أن المادة (24) من الاتفاق العام تجيز قيام مثل هذه التجمعات على سبيل الاستثناء من مبدأ تعميم معاملة الدولي الأولى بالرعاية ومن أجل تيسير التجارة بين الأقاليم المؤسسية لهذه التجمعات وليس إقامة عراقيل من أي نوع أمام تجارة أطراف أخرى متعاقدة[3].

---

(1) تشكل المادة 24 من الإنفاق نظاماً قانونياً متكاملاً يحول جاهداً التوفيق بين مبدأين متضادين من الناحية النظرية... وتكمن طبيعة نص هذه المادة في محاولة التوفيق على المستوى التجاري الدولي بين التكامل الإقليمي والعالمية.

(2) د/ مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية والإقليمية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص139.

(3) د/ جمعة سعيد السرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص222.

ومما سبق ذكره فيما يتعلق بالتكتلات الاقتصادية وشرعيتها في منظمة التجارة العالمية فيكون سؤالي كالتالي هل تتعارض التكتلات الاقتصادية مع أحكام شرعية منظمة التجارة العالمية؟

من المهم أن نذكر بداية بأنه حسب أحكام منظمة التجارة العالمية فإنه إذا كان هناك تعارض بين أحكام المنظمة أو أحكام أي من اتفاقياتها مع نص نظام أو قانون أو إجراء في البلد العضو، فإن المرجعية تعود لأحكام منظمة التجارة العالمية، وعلى التكتل أن يعدل أنظمته وإجراءاته، وفي حالة وجود تكتل اعترفت به المنظمة بعد فحص التزاماته ولوائحه فإن وجود تعارض هنا أيضاً بين أحكام المنطقة والتزامات الأعضاء في التكتل، يخضع لمرجعية المنظمة، وعلى التكتل أن يعدل أنظمة وهذا ينطبق أيضاً على ما يطرأ من اتفاقيات في المستقبل أما بالنسبة للاتفاقات الحالية ففي الحقيقة هناك تعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اتفاقية الجات 1994 لأنه يحظر التمييز في دخول سلع مختلف البلدان الأعضاء[1].

إلا أن هناك استثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية نصت عليه المادة (24) في اتفاقية الجات 1994 والمادة (5) من اتفاقية الخدمات تسمح بقيام منطقة التجارة الحرة واتحاد جمركي - ومن السماح باتفاقية مؤقتة لقيام أي من هذين التكتلين - إذا كان هناك جدول زمني لتنفيذه، وهذا يشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكنها تشترط بأن لا يخل قيام التكتل الاقتصادي الإقليمي بحقوق الدول الأعضاء الأخرى على دول التكتل بموجب التزاماتها نحو منطقة التجارة العالمية وشروط أخرى حول مجال الاندماج وإحدى اللجان الدائمة في منطقة التجارة العالمية هي لجنة التكتلات التجارية الإقليمية وتعني بفحص ما إذا كان تكتل تجاري إقليمي معارض لأحكام المنظمة، وبعد فحص مجموعة كبيرة من هذه التكتلات لم تجد أنها مخالفة لأحكام المنظمة[2].

أن أحكام منظمة التجارة العالمية لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية إذا لم يكن بها كما ذكرنا إخلال بحقوق دول أخرى وفي حالة وجود مثل هذا الإخلال يمكن تصحيحه بالتعويض لا بل يمكن القول أن قيام المنظمة أعطى دفعة قوية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية السابقة لقيام المنظمة وتوسيع مجالاتها، كما شجع على قيام تكتلات جديدة[3].

---

(1) د/ مجدي محمود شهاب. الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2007، ص120.
(2) د/ عبدالمجيد قدري. المدخل إلى السياسات الاقتصادية والإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص99.
(3) د/عبدالله العريان، فكرة التنظيم الدولي وتطورها التاريخي، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد(11)، ص20.

المبحث الثاني

علاقة التكتلات الاقتصادية بمنظمة التجارة العالمية

ولأهمية ما تمثله العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية يظهر جلياً في العلاقة التجارية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية وما يصحب ذلك من تأثير كبير باتفاقيات التجارة الإقليمية والتكتلات الاقتصادية ونظراً لذلك ولمدى الترابط والتأثير بين كل من منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية فإن الاهتمام الإقليمي في إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية لم يعد محور اهتمام تلك التكتلات فقط بل تعدها إلى أن يؤثر في منظمة التجارة العالمية ويصبح من إحدى اهتماماتها الحالية والمستقبلية وكذلك ترى منظمة التجارة العالمية أن المنظمات الإقليمية هي الداعم لتحرير التجارة الإقليمية التي عن طريقها يمكن القيام بمهارات قيمة لتمهيد الطريق التجاري لتؤدي إلى تحرير التجارة العالمية[1].

غير أن هذه التكتلات والمنظمات نراها تحمل في طياتها المستقبلية صعوبات أمام منظمة التجارة العالمية بل فناء لمنظمة التجارة العالمية بإلغائها كحلقة وصل بين التكتلات، واتصالاتها المباشرة في شكل اتفاقات دولية دون سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدول، وان كانت الحاجة قائمة مهما كبرت لأمر الذي يجعل التكتلات في حاجة إلى بعضها البعض وبالتالي إلى وجود منظم لها "منظمة التجارة العالمية."

المطلب الأول

علاقة الاتحاد الأوروبي بمنظمة التجارة العالمية

تتضمن قواعد منظمة التجارة العالمية نصوصاً محكمة تمنحها سلطات قانونية واسعة تتمثل في صلاحيات الرقابة على المعاملات التجارية لجميع الدول الأعضاء دون استثناء ضماناً لحرية التجارة الدولية ومحاربة السياسات الحمائية لهذه الدول وكذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية وبناءً عليه فإن مثل هذه المنظمات قد دخلت في مفاوضات تجارية مع منظمة التجارة العالمية لتنسيق جهودها وتحقيق مبادئ وأهداف هذه المنظمة المتمثلة في حرية التجارة الدولية والمنافسة التجارية العادلة انتقدت معظم الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات

(1) د/ مفتاح حكيم. الاندماج الإقليمي في النظام التجاري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد الخضير الجزائر، 2003، ص38

-الجمركية- والتجارة سياسة المجموعة الأوروبية، وبالأخص الإجراءات الخاصة بسياستها الزراعية، وتوحيد الضرائب الجمركية في مواجهة الأطراف خارج مجموعة سوقها[1].

الفرع الأول

تأثير السوق الأوروبية الحرة على التوسع التجاري

وقد تم التشكيك أيضاً في معاهدة روما المشار إليها بشأن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وعدم ملائمة نصوصها مع مبادئ ونصوص الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، واثر هذا التشكيك والمعارضة من قبل أعضاء المنظمة بقيادة البرازيل والولايات المتحدة فيما تمثله سياسة السوق من آثار ضارة على الدول المنظمة من تلك السياسات، وقد كلفت السكرتارية العامة لجنة لدراسة الأوضاع القانونية لاتفاقية روما وعرضها في اجتماعات لاحقة للأوضاع المنعقدة في 1961/11/31 وحتى 1961/12/9 مع دراسة آثار السوق الأوروبية الحرة وبرنامج تنمية التجارة فيما بينها، غير أن الدراسة أثبتت مشروعيته العمل على المادة (24) من الاتفاق العام بشأن إنشاء الاتحادات والمناطق الحرة وكذلك التوسيع التجاري الواسع بين تلك البلدان وبين الاتفاقية العامة للتعريفات - الجمركية - التجارة جات السبعة والأربعين. وبدأت المجموعة الأوروبية علاقاتها بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية - والتجارة (جات السبعة والأربعين) وكأنها وحدة واحدة.

وبالتالي أن المجموعة الأوروبية لم تعد كياناً قانونياً واحداً بل أصبحت على المستوى التجاري شريكاً واحداً خاصة بعد تأسيس المنطقة الأوروبية الاقتصادية التي دخلت في حيز النفاذ في يناير عام 1994 وتشمل دول الاتحاد الأوروبي[2].

وبهذا أصبحت الأوبك تمثل أكبر كتلة تجارية في العالم اليوم كما أصبح لهذا التجمع دور هام في صياغة النظام التجاري العالمي وعناصر التحول فيه قد ساهم هذا الإجراء في دعم تماسك الجماعة في علاقاتها التجارية مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الأخرى وأصبحت المجموعة غالباً ما تمثل الخبير الاقتصادي حيث قيادة اللجان الفنية والاقتصادية في اجتماعاتها. وهناك روابط وعلاقات مثل قواعد تنظيم تبادل الرأي والمعلومات وكذلك تبادل التمثيل عن

(1) د/ طاهر حسين. مدخل إلى الواقع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر الجزائر، 2010، ص45.

(2) لقد أجاز ميثاق هافانا والتكتلات الاقتصادية بإنشاء اتفاقات إقليمية سواء على شكل اتحادات جمركية أو مناطق حرة كما نص المادة 44 من الميثاق - لتفاصيل انظر: نص ميثاق هافانا، المطابع الأميرية، ومكتبة كلية الحقوق القاهرة.

طريق المراقبين ولجان توثيق الصلات بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الاقتصادية الإقليمية كالاتحادات الجمركية ومنطقة التبادل التجاري الحر وكانت هذه العلاقات ذات طبيعة اقتصادية وتجارية خاصة وتركيز على مفهوم العالمية[1].

يمثل الاتحاد الأوروبي نموذج العمل الاندماجي الأكثر تقدماً في العالم اليوم بعد أن كانت المجموعة الأوروبية تضم ستة دول عند انطلاقها سنة 1958، ارتقت إلى تسعة سنة 1972، وعشرة سنة 1982، ثم اثني عشر عضواً سنة 1986 لتصل إلى خمسة عشر دولة سنة 1995 أي بعد معاهدة ماستريخت لسنة 1992.

الفرع الثاني

دعائم الاتحاد الأوروبي لنظام تجاري متعدد الأطراف

يدعم الاتحاد الأوروبي النظام التجاري متعدد الأطراف نظراً لقدرة هذا النظام على تقديم المنافع من التجارة لكافة أعضائه، باعتبار الاتحاد الأوروبي كمصدر رئيسي للبضائع في العالم وثاني أكبر مستورد هو شهادة على أهمية التجارة لكلاً من المستهلك والمنتج الأوروبي، ولعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في جدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001 وعمل الاتحاد الأوروبي مع شركاءه التجاريين لإعادة بناء الثقة والتعاون ضمن المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية وتفاعل أكبر مع أعضاء البرلمان وممثلي المجتمع المدني وعلى إثر ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمثل أكبر تكتل اقتصادي عالمي فهو يضم حالياً ثمانية وعشرون دولة أوروبية ويمثل الكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند ويعتبر أول تكتل يكمل المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي[2].

عليه فإن الاتحاد الأوروبي له تأثير واضح ومباشر في منظمة التجارة العالمية ويلعب دوراً رئيسياً باعتباره المصدر الرئيسي للسلع وأكبر مستورد في العالم أي أنه يعتبر أكبر سوق للدول الأعضاء في المنطقة العالمية للتجارة ويظهر لنا واضحاً مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على قرارات المؤتمر الوزاري داخل منظمة التجارة العالمية.

---

(1) د/ علي الصغير دردور، آثار اتفاقات الجات على الهياكل الجمركية في الوطن العربي مرجع سابق، ص239.

(2) د/ جعفر عبدالسلام، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص60.

لم تحدد اتفاقية منظمة التجارة العالمية المقصود بالمؤتمر الوزاري ويظهر أنه الجهاز الأعلى في المنظمة الذي يكون فيه ممثل الدول الأعضاء برتبة وزير، ولم يحدد أي وزير يمثل الدولة، حيث أنها تحديد الوزير قد ترك للدول لاختيار من يمثلها من الوزراء في هذا المؤتمر، فهو يجتمع مرة كل سنتين على الأقل وهذه أهم المؤتمرات التي كانت للاتحاد الأوروبي تأثير قوي جداً عليها[1].

وبالتالي فإن التجربة الأوروبية تتميز بالطابع التدريجي فقد مرت بجميع مراحل التكتل الاقتصادي ابتدأ من منظمة التجارة الحرة مروراً بالاتحاد الجمركي وصولاً إلى التكامل التام وإصدار العملة الموحدة اليورو كما أنها بدأت بتكامل قطاع واحد وهو قطاع الفحم والصلب 1951 وصولاً إلى التكامل في جميع القطاعات.

ومن خلال ما تقدم ذكره نجد أن رغم الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في قارة أوروبا، إلا أنها كانت نقطة التحول بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث زادتها قناعة بأن الوحدة هي السبيل الوحيد لأنقاد أوروبا نفسها وفي هذا السياق بدأ التعاون الاقتصادي الأوروبي يتجسد تدريجياً على أرض الواقع بعدما كانت أحلام وطموحات تدور في عقول المفكرين والسياسيين وفي سنة 1957 تم التوقيع على أول معاهدة في هذا الصدد وهي معاهدة روما التي تعتبر الصفحة الأولى في تنمية اقتصادية شاملة وسليمة خالية من الحروب فهي لم تكتفي بإقامة اتحاد جمركي بل تعدته إلى إقامة سوق مشتركة موحدة خالية من جميع العوائق الجمركية والكمية وكل العقبات التي تعترض تبادل السلع والخدمات وحرية انتقال القوى العاملة ورأس المال ولم تقف إلى هذا الحد بل واصلت تطورها وتحقيق أهدافها التي سطرتها من خلال إنشاء مؤسسات فعالة لإدارة العملية التكاملية وضمان استمرارها وصولاً إلى توحيد السياسات المالية والنقدية وهو ما حدث بالفعل عن قيام اتحاد نقدي[2].

وظهور عملة أوروبية موحدة (اليورو) ومن خلال هذه الإنجازات التي حققها الاتحاد الأوروبي على الساحة الاقتصادية وباعتبار قوة اقتصادية دولية من خلال السيطرة على الجزء الأكبر من التجارة الدولية وباعتباره عضو في المنظمة للتجارة العالمية أصبح من خلال قوته هذه يتحكم في توجيه قرارات المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وهذا ما لاحظناه من خلال فشل المؤتمرات الوزارية نظراً للاختلاف الذي حدث بينه وبين القوى الاقتصادية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) د/ محمد صالح المجذوب، الأزمة المالية الاقتصادية وآثرها الإقليمي، الطبعة الأولى، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص65.

(2) د/ أشرف عرفات أبو حجارة، الوسيط في التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص70.

المطلب الثاني

الاتحادات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية

في أمريكا اللاتينية تكونت منظمة تجارة حرة بموجب معاهدة مونت فيديو في فبراير عام 1960 من تسعة دول هي المكسيك - البرازيل - الأرجنتين - شيلي - براجواي - أوروجوي - كولومبيا - البيرو - الإكوادور وتهدف هذه المنطقة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين أعضائها وذلك عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات وتنظيم المدفوعات بينها لما تمنحه التكتلات من مزايا تفضيلية للبلدان الأعضاء فيها ولا يتم التنازل عن مثل هذه الأفضليات من هذه الدول عند انضمامها للتكتلات الدولية الإقليمية الأخرى وهو ما أباحته المادة (24) من اتفاقية العامة للتعريفات - الجمركية - والتجارة - ونهجت دول أمريكا الوسطى التي تضم كل من هند ورأس نيكاراجوا - كوستاريكا - جواتيمالا - السلفادور إلى إلغاء جميع القيود الجمركية والقيود الكمية وقيود الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء منذ عام 1916 لإحداث سوق مشتركة دائمة[1].

في الوقت الذي تم فيه توحيد الضرائب الجمركية تجاه العالم الخارجي "جدار جمركي واحد" والعمل على تحقيق تكامل صناعي بين الدول الأعضاء في السوق للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير منعاً للمنافسة الضارة بين الدول الأعضاء داخل وخارج السوق، والعمل على تنسيق السياسات المالية والاقتصادية للدول الأعضاء لتسوية المعاملات بينها بما يمنع حدوث عجز في موازينها الحسابية[2].

الفرع الأول

ظهور منظمة نافتا (NAFTA)

تكتل مجموعة نافتا (NAFTA) بمنطقة التجارة العالمية تجدر الإشارة أن السبب الرئيسي في ظهور هذه المنظمة (نافتا) كان نتيجة الظروف الغير طبيعية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي الذي يحمل في طياته العديد من الانعكاسات على صعيد السياسات الاقتصادية

(1) فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات منظمة التجارة العالمية،مرجع سابق، ص30.
(2) تخفيض الضرائب تعني إلغاء تحصيل نسبة مالية عن سلعة ما يتم استيرادها مع بقاء العمل الجمركي قائماً مثل تصفية الإقرار الجمركي البيان من حيث التوصيف للسلع ومطابقتها للمنشأ، وتطبيق قواعد الصحة والمواصفات القياسية، والملكية الفكرية وهكذا وهذا يعني بقاء الإدارة الجمركية مع بقاء الاتفاقيات بين الدول.

الدولية فحرص الولايات المتحدة على تحقيق المزيد من المكاسب التجارية في سياق المفاوضات التجارية التي جرت في نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة خلال جولة الأرجواي وكذلك رغبتها في خلق كيان أو تكتل تجاري إقليمي كوسيلة ضغط من أجل إجبار الآخرين على الاستجابة لمطالبها، فعملت على إحداث اتفاقية بدء تنفيذها في يناير 1994 الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والمعروفة باتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية تكتل نافتا (NAFTA)[1].

وسبق التوقيع على هذه الاتفاقية في أغسطس 1992 بعد مفاوضات دامت أربعة عشر شهراً، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 وترجع أهمية هذا التكتل إلى ما تتمتع به دولة من كثافة بشرية وقوة شرائية استهلاكية، وحجم الناتج المحلي، رغم التباين الشديد بين قدرات دول مجموعة "نافتا" في هذا الصدد كما أن هذه الاتفاقية تضم سوقاً استهلاكية بها نحو (370) ثلاثمائة وسبعون مليون مستهلك وبإجمالي ناتج قومي يقدر بنحو سبعة ملايين دولار وتقود هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية لمستهلكيها الذين يبلغ عددهم نحو(253) مئتان وخمسون مليون نسمة، ليستهلكوا ما قيمته نحو ستة ملايين دولار تقريبا في حين يقدر عدد المستهلكين للعضوين الآخرين - لمكسيك - وكندا - بنحو تسعون مليون نسمة وسبعة وعشرون مليون نسمة على الترتيب، ويوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحدهما اتفاقية تجارة حرة منذ الأول من يناير عام 1997 حيث تنص هذه الاتفاقية على إلغاء جميع الضرائب الجمركية والعراقيل التجارية الأخرى في غضون عشر سنوات وقد انضمت المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة بالرغم من أن المكسيك تضمها اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة وذلك لتسهيل التجارة والاستثمار.

ومن المقرر إلغاء جميع القيود الجمركية تدريجياً خلال عشر سنوات غير أنه من المعلوم أن منطقة التجارة الحرة ليست سوقاً داخلية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، كما أنه لا يوجد تقارب في القوانين المنظمة للتجارة في الدول الأعضاء وتعتبر دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي أكبر تكتل اقتصادي في العالم بعد بروز التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي، ويتمتع أعضاؤه بمزايا ما تمنحه منظمة التجارة العالمية ومزايا أخرى فيما بين دولة دون تعميمها مادة (24)، واتفقت المجموعتين على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين وبالتالي سيتم تحرير كافة السلع والخدمات وغيرها.

(1) د/ علي الصغير دردور، آثار اتفاقية الجات على الهيكل الجمركية، مرجع سابق، ص281.

هذا التكتل الجديد يؤكد بشكل عملي حقيقة التزايد الهائل في قوة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية[1].

وبالتالي تعتبر هذه التكتلات إحدى الوسائل الحمائية إذ تمثل قيداً على تدفق الصادرات الصناعية من غير دول التكتل مما يجبر الدول أو التكتلات الأخرى على التعامل على قدم المساواة معها وهو أحد مقاصد المطلب الأمريكي والسوق الأوروبية المشتركة من إنشاء منطقة التجارة الحرة نافتا (NAFTA) التي تستحوذ على أكثر من (65%) من واردات العالم حوالي (50%) من إجمالي صادرات الدول النامية، وهو ما يشير إلى المدى الواسع للتأثير على التكتلات الإقليمية والدولية في اتجاهات التجارة الدولية وتوزيعها الجغرافي.

ويبلغ عدد التكتلات الاقتصادية في العالم اليوم خمسة وثمانون تكتلاً تغطي أكثر من (70%) من إجمالي تجارة العالم وان لم يخرج منها بحيز الوجود أكثر من ثمانية وعشرون تنظيماً ويعني ذلك أن التكتلات الاقتصادية التي تدخل الجات كتكتل واحد تتعامل بأنظمة داخلية وليست دولية، وعلى أساس تعاونها المميز والذي يعتبر في عرف العقود الدولية تعاوناً داخلياً، وليست على أساس دول منفصلة مما يعني التعامل معها باعتبارها تكتل واحد[2].

وتتيح المادة (24) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية إقامة التجمعات التجارية والإقليمية "مناطق التجارة والاتحادات الجمركية والسوق المشتركة" لذلك حاولت مختلف المجموعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي لتفادي بعض الانعكاسات السلبية للاتفاقية من خلال التفاوض مع الآخرين ككتلة اقتصادية واحدة.

الفرع الثاني

السياسات التجارية للتكتلات الاقتصادية

إن موافقة أعضاء منظمة التجارة العالمية على التكتلات الاقتصادية وان اختلفت تسمياتها ومهما كانت نتيجة الضغوط السوق الأوروبية والتكتلات الأمريكية، فإن هذه التكتلات تفرض سياسات جماعية بتوحيد سياساتها التجارية للتعامل مع التكتلات الدولية حيث لا يتم استيراد السلع والخدمات إلا نسبياً وبعد الموافقة المبدئية من الجهاز المنظم للاستيراد أو التصدير التابع للتكتل

(1) د/ جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص273.
(2) د/ طاهر حسين، مدخل إلى الواقع الاقتصادي، مرجع سابق، ص88.

القائم، ويمثل التكتل عائق للتجارة الدولية وليس كما تره منظمة التجارة العالمية[1]، تم التصدي له منذ الجولات الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة[*] (جات 41) في الاجتماع عام 1931 - باعتبار مانع لدخول السلع من غير أعضائه، هذه العوائق تأخذ أشكال مختلفة مثل القيود الإدارية، أو الضرائب الجمركية العالية، أو كالمنع الكلي أو إخضاع السلع إلى نظام الحصص، وهكذا مع التكتل ذاته وليس مع الدول الأعضاء فيه واتباعاً لسياساته بما يعني تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما صغرت على منطقة التجارة العالمية وان أقرتها بنص المادة (24) من الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة، وذلك بما تمنحه الاتحادات من مزايا تفضيلية لأعضائها دون منحها لغيرهم من أعضاء منظمة التجارة العالمية ما يعد وقوف في مواجهة التجارة الدولية بالرغم من المبادئ العالم التي تتبعها منظمة التجارة العالمية بين أعضائها خاصة مبدأ عدم التميز بين تجارة الأعضاء[2].

المطلب الثالث

مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية

يبدو لنا واضحاً أن مجلس التعاون الخليجي يتجه قدماً لبناء اتحاداً جمركياً فيما بينها فالتطورات الأخيرة في العالم خاصة توقيع اتفاقية الجات، زادت من أهمية التكامل الإقليمي فالجات تعتبر المبادلات ضمن الكتلة الاقتصادية الواحدة مسألة داخلية لا تطبق عليها قوانين المنظمة، كما أنه من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوض كمجموعة موحدة بدلاً من كل دولة على حدي بهدف تسهيل دخول منتجاتها مثل البتروكيماويات والألمونيوم والتي تصدر إلى الأوراق الأجنبية وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم الدعم لصناعاتها الناشئة التي توجه إنتاجها للاستهلاك المحلي وللسوق الإقليمية الموحدة في حين أن اتفاقية الجات تشير إلى ضرورة إزالة الدعم تدريجياً عن الصناعات الموجهة للتصدير وسيكون لاتفاقية الجات تأثير ملموس على دول الخليج يتطلب إعادة النظر في العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وتعظيم الفوائد التي يمكن جنيها من حرية التجارة الدولية، وقد انضمت الكويت وقطر والبحرين والإمارات إلى الجات وتقدمت السعودية بطلب الانضمام وعلى الجانب الإيجابي فإن تحرير التجارة العالمية، وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز

(1) يوسف سعداوي، الأزمات المالية والتكتلات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، 2009، ص49.

(*) مؤتمر باندونج للتضامن الآسيوي الأفريقي 1958.

(2) د/ الصغير دردور، آثار اتفاقية الجات على الهياكل الجمركي، مرجع سابق، ص284.

الحمائية يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري في العالم وزيادة الطلب العالمي على النفط والبتروكيماويات[1].

وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليص التعريفات الجمركية القائمة حالياً، ونظام الحصص على الواردات في الدول المستوردة للبتروكيماويات الخليجية سيساعد دول مجلس التعاون على زيادة صادراتها إلى الأسواق القائمة ودخول أسواق جديدة وعلى الجانب السلبي، فإن رفع الدعم وإزالة الحواجز الحمائية في الدول المصدرة الرئيسية سيؤدي إلى تقليص فائض الإنتاج في تلك الدول خصوصاً اللحوم والدواجن والمنسوجات والأدوية والمنتجات الغذائية والزراعية بشكل عام وهي منتجات يجري طرح الفائض منها حالياً في الأسواق العالمية بأسعار منخفضة، وسيؤدي هذا إلى ارتفاع تكلفة واردات المنطقة من هذه المنتجات وبالإضافة إلى ذلك فإن البنود المتعلقة بضمان مشاركة الشركات المحلية في المناقصات الحكومية واشتراط استخدام المواد الخام المحلية في تنفيذ المشاريع تتناقض مع اتفاقية الجات التي تدعو لإقرار مبدأ المعاملة بالمثل للشركات المحلية والأجنبية ومن شأن هذا أن يضعف مستقبلاً قدرة الشركات المحلية على المنافسة على العقود الحكومية.

الفرع الأول

تأثير الجات على مجلس التعاون الخليجي

وطبقاً لاتفاقية الجات فإنه يتعين إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع ألزارعي في بعض الدول الخليجية.

أما في القطاع الصناعي فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعماً سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام[2].

ومن الأمور الأخرى التي سوف تؤثر على المنطقة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إذ تضع الجات مقاييس جديدة في هذا المضمار تقلص بشدة عمليات القرصنة التجارية في الأسواق العالمية وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التي غالباً ما نطرح منها نوعيات غير أصلية أو مقلدة بأسعار منخفضة.

---

(1) د/ سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص80.
(2) الأستاذ/ يوسف خليفة، دراسة حول مجلس التعاون الخليجي وعضوية الجات الفرص والمحاذير، مجلس دراسات الخليج، العدد 79. 1996.

ولا بد من التأكيد مرة أخرى على ضرورة قيام دول المجلس بإنشاء اتحاداً جمركياً فيما بينها بهدف تحقيق قدرة تنافسية أكبر وإعطاء سوق أوسع للصناعات المحلية، أما الصناعات ذات الإنتاج الموجه للتصدي والقادرة على المنافسة فإن أنشطتها يمكن أن تزدهر إذ ما ركزت على تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية فالخسائر قصيرة الأمد المرتبطة بالانضمام لجات سيتم تعويضها بشكل أكبر على المدى الطويل مع تحول تركيز الموارد إلى القطاعات الأكثر كفاءة، كما أن دول مجلس ستستفيد من القدرات الأوسع التي تشيعها حرية التجارة.

الفرع الثاني

اتفاقات مجلس التعاون الخليجي

وقد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 1981 الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة التي تمثل الإطار العام للتكامل الاقتصادي الذي كان أحد الأهداف التي قام من أجلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي سبتمبر عام 1983 وافقت دول المجلس على تبني تعريفة الجمركية مع العالم الخارجي حدها الأدنى (4%) وحدها الأقصى (20%) وقد كان من المقرر أن يتم توحيد هذه التعريفة في نهاية عام 1988 إعلاناً بقيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة إلا أن التعريفة الجمركية لم يتم توحيدها[1].

وعلى الرغم من أن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن قيام اتحاد جمركي بين دول المجلس لن تكون كبيرة نظراً لتشابه هياكلها الاقتصادية وضعف تجارتها البينة، غير أن هذا الاتحاد الجمركي ستكون له آثار ديناميكية على اقتصاديات هذه الدول أهمها توسيع حجم السوق وتقليل الازدواجية الحالية في المشروعات التنموية ورفع كفاءة استغلال الموارد البشرية وزيادة التجارة البينة وتقوية موقف التفاوض لدول المنطقة سواء في إطار منظمة الجات "منظمة التجارة العالمية" أو غيرها من التكتلات التي قد ترى دول المنطقة أن من مصلحتها الانضمام إليها في المستقبل كقيام منطقة تجارة حرة مع بعض الدول الأخرى.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال يتعلق بإمكانية قيام الاتحاد الجمركي المقترح الآن بعد أن انضمت أغلب دول المجلس إلى عضوية منظمة الجات بصورة منفردة؟

---

(1) د/ عبدالفتاح مراد، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص375.

وفي اعتقادنا أن هذا التساؤل يمكن الرد عليه من ناحيتين: ناحية قانونية متعلقة بمدى اتفاق أو تعارض قيام هذا الاتحاد الجمركي مع بنود منظمة الجات منذ تأسيسها.

فمن الناحية القانونية إن اتفاقية الجات تسمح بقيام مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية بين مجموعة من الأعضاء في المنظمة على أن تلتزم الدول الأعضاء في التكتل الجديد بشروط رئيسية وهي:

1. إشعار الأعضاء الآخرين بتفضيلات هذا الاتفاق الجديد وانطباق شروط الاتفاق على الجزء الأكبر من التجارة بين الدول الأعضاء في هذا التجمع الجديد.
2. التقيد بعدم إقامة حواجز جديدة على التجارة مع الدول غير الأعضاء في هذا التجمع وهذه الشروط لا يمكن الالتزام بها إلى حد كبير في حالة قيام الاتحاد الجمركي المقترح بين دول مجلس التعاون الخليجي[1].

أما من الناحية العملية أو الواقعية فقد عرضت على منظمة الجات منذ عام 1948 حوالي تسعة وستون اتفاقية متعلقة بقيام مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو اتفاقات تفضيلية من جميع دول العالم النامية منها أو الصناعية.

ويبقى بعد ذلك أمور أخرى ستؤدي معالجته إلى نجاح الاتحاد الجمركي بين دول المنطقة واستمراره وهو توزيع العائد والتكاليف لقيام هذا الاتحاد الجمركي فإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول المجلس وتوحيد تعريفتها الجمركية مع العالم الخارجي ستكون لها آثار متفاوتة على اقتصاديات هذه الدول فالدول قد تخسر جزء من إيراداتها نتيجة لتوحيد التعريفة الجمركية بينما لا تتأثر أو تزداد إيرادات دولة أخرى[2].

كذلك دول المجلس تمتلك كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي وبالتالي فإن استراتيجياتها الصناعية واستثماراتها لابد أن تتركز على تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى المرتبطة بالنفط والغاز وهذه الصناعات لن تعتمد بالتأكيد على السوق المحلي بل أن الجزء الأكبر منها سيوجه إلى التصدير وبالتالي فإن فرص نجاح وازدهار هذه الصناعات ستزداد مع تطبيق بنود اتفاقية الجات وذلك لأن دول المجلس تتمتع بميزة نسبية في هذه الصناعات وهذا يعني أنها تستطيع أن تنتج هذه الصناعات بكلفة أقل من كلفة الدول

(1) د/ عبدالرازق خليل، التجارة الدولية بين الإقليمية والتعددية، الملتقى الدولي الأول جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2002، ص301.
(2) د/ مفتاح حكيم، الاندماج الإقليمي، مرجع سابق، ص596.

الصناعية وهذا هو السبب الذي دفع دول المجموعة الأوروبية إلى فرض ضريبة مقدارها (13.5%) على إيراداتها البتروكيماوية من بعض دول المجلس[1].

(1) طاهر حسين، مدخل الى الواقع الاقتصادي، مرجع سابق، ص88.

الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعل من القضايا المهمة المطروحة للبحث والجديرة بالتحليل الظاهرة التي تدعو إلى التأمل والتوقف عندها كثيراً حيث لوحظ أنه مع تزايد الاتجاه إلى النظام الاقتصادي العالمي زاد الاتجاه أيضاً نحو الإقليمية فمن المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية وانتهاء مفاوضات حوله الأوروجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في يناير 1995 من القرن الماضي وإخضاع النظام الاقتصادي العالمي الجديد لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام وهو ما عمق الاتجاه نحو هذا التطور من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين كل هذه الأطراف قد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين النظام الاقتصادي العالمي والتكتلات الاقتصادية إلى إثارة التساؤل حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار قانوني ملزم لكافة أعضائه وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقات من حالة تنافس[1].

قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية وهو التنافس الذي يعزي في جانب منه إلى الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة خاصة وإن معظم التحركات التكاملية الجديدة قد ركزت على محاولات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقات بين التجارة البيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية والأهداف السياسية وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العلمية صعوبة التفاوض بشأنها في الاطار المتعدد الأطراف أي في إطار التوجه نحو النظام الاقتصادي لقد أدت هذه التفاعلات على مستوى النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى ظهور بعض الاتجاهات المتلاحقة على النحو التالي:

(1) فطيمة حمزة. تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص212.

1. سرعة إنشاءالمجالات الاقتصادية الكبرى (Large Economic Spaces) والتوسع فيها وهو ما سيظل ملمحاً دائماً للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.
2. ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة[1].
3. اتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لنظم مناطق أخرى خارج الأقليم وظهور نظم تكاملية غير إقليمية معقدة ومتباينة تطبق صور متفاوته من صور المشاركة مع غير الأعضاء.
4. تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى اقتصادية كبرى مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى في التكتل الاقتصادي وعلى عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ككل.
5. قد يسفر عن التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادي الطبيعة التصاعدية لبرامج التكامل الإقليمي أو تكامل الأسواق في صورة مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية لتقترب أكثر من حالة التكامل الاقتصادي التام أي الكامل.
6. أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات تغطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافاً إستراتيجية وليس فقط تجارية.
7. تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على الاستثمار وسوق العمل والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي وهي مكونات حاسمة في كل مناطق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" وتجمع التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي والباسفيك (الأوبك) وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي ذاته، وفي إطار علاقاته الخارجية من خلال اتفاقيات المشاركة مع دول البحر المتوسط وشرق ووسط أوروبا واتفاقياته التفضيلية الأخرى مع الدول النامية[2].
8. أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية بمثابة وسيلة للتخلص من قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من تحرير السلع الهامة مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوي والمشتريات الحكومية وتجانس المعايير والاعتراف المتبادل وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدراً محدوداً وجزئياً من التحرير نظراً لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف والاتجاه نحو العالمية.

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. العولمة الاقتصادية. الدار الجامعية. دار النهضة العربية، 2006، ص254.
(2) أ/ محمد يوسف الجندي. ظاهرة العولمة والحقائق. دار الثقافة الجديد، القاهرة. 1999، ص93.

9. شكلت مصالح قطاع الأعمال الخاص قوة دفع إضافية للحكومات تدفعها للتفاوض حول ترتيبات تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الاستثمار[1].

إن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا مسعى لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم إسهامها في الاقتصاد العالمي الجديد ولحسن قدرتها على المنافسة، مع الأخذ في الاعتبار أن أي ترتيبات إقليمية مهما بلغ ثراء وتقدم الدول الداخلة فيها، لا تستطيع أن تكتفي بنفسها وتستغني عن العالم فالاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية، لن يزدها ولن يحقق أهدافها إلا بالتعاون مع العالم أجمع ومثلما فشلت مساعي الدول القومية في فترات سابقة في تحقيق أكبر درجة من الاكتفاء وإحلال الواردات فإن الترتيبات الإقليمية لن تنجح إذا ما حولت الاستغناء عن الغير.

ومن خلال ما تم سرده فإن هذه التطورات سوف تتجلى بعد طرحها في هذه الدراسة من خلال هذا الفصل الذي سوف نتناوله في مبحثين نتعرض في المبحث الأول: النظام الاقتصادي العالمي الجديد بين المد والجزر، وفي المبحث الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

(1) د/ محمود عبد الفضيل. مصر والعولمة. القاهرة: دار الهلال. 1999، ص102.

المبحث الأول

النظام الاقتصادي العالمي الجديد بين المد والجزر

لقد رأينا كيف تفاقمت المشكلات الاقتصادية الدولية منذ أواخر الستينات حتى انتهى الأمر إلى تصدع النظام النقدي الدولي عام 1971 ولا شك أن هذه الأزمة، بالإضافة إلى تفاقم أزمة التنمية وتفجير أزمة المديونية واتساع نطاق الفقر في العالم الثالث وانتشار ظاهرة الكساد التضخمي في الدول الرأسمالية المتضخمة، وزيادة اللامساواة الدولية في الدخول كل هذا أدى إلى تعاظم الإحساس بضرورة تغيير النظام الاقتصادي الراهن وإحلال نظام اقتصادي جديد أفضل منه.

المطلب الأول

المقصود بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد

يقصد بالنظام الاقتصادي ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، هذا الترتيبات تتطلب نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للتطور داخل كل من هذه الأجزاء، والأجزاء المختلفة المكونة للاقتصاد العالمي قد تكون الدول وقد تكون المنظمات الدولية وقد تكون شركات دولية النشاط كما قد تكون التكتلات الإقليمية ولقد تميز ترتيب الأوضاع الاقتصادية الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة من الخصائص أهمها سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية واستغلالها[1].

وتحكم الدول الرأسمالية المتقدمة في المنظمات الدولية للاقتصاد الدولي كالبنك الدولي للتعمير والتنمية وصندوق النقد الدولي وأدى هذا الترتيب للأوضاع الاقتصادية الدولية إلى عدد من النتائج غير المرغوب فيها والتي لا يمكن استمرارها في المستقبل وأهم هذه النتائج تفاقم أزمة التنمية في العالم الثالث وازدياد التفاوت في الدخول بين دول العالم.

(1) د/ إسماعيل صبري عبد الله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. القاهرة، دار المعارف. مرجع سابق، ص128.

الفرع الأول

مقتضيات إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

ونعني بذلك طبيعة التغيرات التي يجب إحداثها وصولاً بالعالم الى الوضع المنشود ويجب التنبيه إلى نقطة محورية في هذا الخصوص وفما لا شك فيه أن أي ترتيب معين لأوضاع العالم عبارة عن كل متكامل، ونقصد بذلك أن ما ينتج عن ترتيب معين لأوضاع العالم في مجال العلاقات بين الأجزاء المكونة لتكتل اقتصادي داخل كل جزء من هذه الأجزاء ويزيد الأمر توضيحاً، الترتيب الراهن للأوضاع الاقتصادية في العالم "أي النظام الاقتصادي الدولي الراهن" يجعل الدول النامية تابعة للدول الرأسمالية المتقدمة، ونفس الترتيب الراهن للأوضاع نتج عنه:

أولاً: نشوء طبقة داخل الدول النامية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية العالمية.

ثانياً: وفي نفس الوقت إمكانية تحسين أحوال الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية باستخدام جزء من الفائض المستنزف من الدول النامية إذا سلمنا بهذا نصل إلى نتيجة هامة وهي أن تغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن لا يستلزم فقط تغير العلاقة بين الأجزاء المكونة لهذه النظام إنما يقتضي أيضاً إجراء تغيرات واسعة النطاق داخل كل جزء[1].

ويجب أن يكون التغير في كل هذه الحالات منسجماً مع بعضه البعض.

ومن أهم القضايا المثارة في الكفاح لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد هي:

أ. التجارة الدولية.
ب. تمويل التنمية الاقتصادية.
ج. النظام النقدي الدولي.
د. الغذاء.
ه. مكافحة الفقر.
و. التصنيع.
ز. نقل التكنولوجيا.
ح. المنظمات الدولية.
ط. الممتلكات العامة البشرية.
ي. البيئة.

(1) د/ جود عبدالخالق. الاقتصاد الدولي (ط5)، القاهرة، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص358.

وفي كل قضية من هذه القضايا يوجد تباين بل تعارض شديد بين وجهات نظر الدول النامية من جانب والدول الرأسمالية المتقدمة من جانب آخر[1].

وكان من أهم المحاولات لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد محاولة عام 1973 كانت محاولة لتغير النظام الاقتصادي ومؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز 1973 والدورة السادسة العامة للأمم المتحدة 1974 الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة 1974 ومؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في باريس 1975 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية 1976.

وكانت تلك أهم القضايا المطروحة على الساحة في الجدل الدائر حالياً حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومما لا شك فيه إن الصراع لتغيير النظام الاقتصادي الراهن وإقامة نظام جديد كان صراع طويل وصعب على الدول النامية وكان عليها أن تتسلح بكل إمكانيات التضامن ووحدة الصف.

وفي هذا السياق فإن المراقب لتطور الجدل خلال العشرين عاماً الماضية يلاحظ أن الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عقلانية وعدلاً، تراوحت بين "الستينات والسبعينات" و"الثمانينات والتسعينات" ولا شك أن التطورات التي حدثت منذ أوائل الثمانينات لا تحمل على التفاؤل بأن العالم يسير في الاتجاه الصحيح وفي السبعينات كانت تتمثل في تحقيق النظام المنشود وسرعان ما تبدد عن واقع شديد القسوة يتمثل في زيادة قبضة الدول الرأسمالية والشركات الدولية النشاط ومؤسسات بريتون وودز على زمام الأحداث، وهذا ما حدا بأحد كبار المفكرين المصريين اليساريين إلى استنتاج أن الرأسمالية تجد نفسها أنها الاتجاه الواضح والمتسارع نحو الكوكبة يحمل في ثناياه نزعة إلى التركيز والحجم الكبير، ونزعه إلى التفتت والحجم الصغير في آن واحد ومن السابق لأوانه القطع بأي من هاتين النزعتين ستكون الغالبة في نهاية المطاف.

لذلك نقول إن النظام الاقتصادي في العالم لازال في مرحلة انتقال وشد وجذب، بين المركز والهامش[2].

---

(1) د/ إسماعيل صبري عبدالله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. مرجع سابق، ص15.
(2) أ/ فؤاد مرسي. الرأسمالية تجد نفسها. سلسلة عالم المعرفة. بدون سنة، ص147.
وانظر نقد هذا الكتاب في: جودت عبد الخالق، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي، ص180.

الفرع الثاني

أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تتمثل في النقاط الآتية:

1. **المنظمات الدولية**:

يوجد الآن تنسيق واتساق في السياسات الكلية للمنظمات الاقتصادية الدولية، سواء تعلق الأمر بمنظمة التجارة العالمية، أو صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي للتعمير والتنمية وتناغم السياسات والقرارات الصادرة عن هذه المنظمات في اتجاه تفعيل عمليات التحرير الاقتصادي بكافة أبعاده المالية والنقدية والتجارية سواء تعلق الأمر بالاقتصاديات الوطنية أو المعاملات الاقتصادية الدولية لهذه الاقتصادات.

2. **تحرير التجارة**:

ويتضمن ذلك تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات دون استثناء كما كان الحال قبل تفعيل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إذ يتناول التحرير كل من السلع الصناعية والزراعية، والخدمات بكافة أنواعها وهذا ما قد أسهم بشكل فعال في عولمة النظام الاقتصادي العالمي.

3. **نمو ظاهرة الاستثمارات الدولية**:

ونعني بذلك تطور حجم واتجاه الاستثمارات الدولية في السنوات القليلة الماضية إذ لوحظ حدوث تغيرات في حجم الاستثمارات الدولية وتحركاتها عبر قارات العالم، بشكل لم يسبق له مثيل عبر تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد بلغت التدفقات الرأسمالية المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو (651) بليون دولار عام 2002 مقابل (1393) بليون دولار عام 2000 ونحو (824) بليون دولار عام 2001[1]. ورغم التراجع الذي شهدته هذه التدفقات خلال العامين الماضيين نتيجة لبطء نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن التغير في اتجاهات هذه الاستثمارات يشير الى تغيرات ملحوظة في أنماط التنمية الاقتصادية بين مختلف دول العالم، وقد لوحظ في هذا الصدد أن دول الاتحاد الأوروبي قد حظيت نحو (374) بليون دولار من مجمل هذه التدفقات وذلك وفقاً لبيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر الانكتاد لعام 2003.

4. **نمو ظاهرة الاندماج والتحرير المالي على نطاق واسع**:

ونعني بذلك تزايد الاتجاهات العالمية نحو تحرير تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، ويتضمن ذلك تحرير ما يعرف بمسائل رأس المال في موازيين مدفوعات أغلب دول العالم فضلاً عن إزالة القيود الموضوعة على التدفقات المتعلقة بالتوظيفات المالية في أسواق

(1) د/ عادل المهدي. النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (ط2)، الدار المصرية اللبنانية، ص28.

المال الدولية سواء كانت الأسواق الناضجة أو الأسواق الصاعدة وقد ترتب على ذلك تدخل كوني للمعاملات المالية بين الأسواق المالية الدولية الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في نمو ظاهرة الاندماج المالي الدولي[1].

5. **نمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية**:

ينطوي هذا المحور على قيام عديد من التكتلات الاقتصادية بين دول عديدة في مناطق مختلفة من هذا العالم، ومرجع هذه التكتلات هو التحوط في المواجهة والمنافسة العالمية من خلال الاندماج في تكتل إقليمي يمنح الدولة إمكانية ملائمة لتصريف منتجاتها دون أي عقبات داخل حدود التكتل فضلاً عن إمكانية التمييز في المعاملة بين واردات قادمة من دول خارج التكتل، وواردات قادمة من دول داخل التكتل وقد شهدت السنوات القليلة الماضية عديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية المختلفة.

وعليه نظراً لما تركته المرحلة السابقة على التجارة وشؤون النقد والمال في العالم فقد حاولت الدول أن تسهم وتجد لنفسها حلاً وخلاصاً والبحث عن وسيلة مناسبة يمكن من خلالها توفير مصادر تمويلية ملائمة لإعادة التعمير والبناء واستئناف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط حركة التجارة الدولية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي على مستوى العالم[2].

ومن هذه المحاولات جاء تشكيل النمط الراهن للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي وضعت أولى علاماته وخصائصه في تلك القرارات التي انبثقت عن المؤتمر الدولي الذي عقد في بريتون وودز في مدينة نيوها مبشر بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام 1944 وحضرت (45) دولة من دول العالم[*].

أولاً: مبادئ النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد على عدة أسس وقواعد ومبادئ أهمها:

---

(1) د/ محمود عبدالفضيل. مصر والعولمة، مرجع سابق، بدون سنة نشر، ص135.

(2) أ/ أحمد السيد النجار. الاستراتيجيات الاقتصادية واتجاهاتها. القاهرة، الأهرام: مركز الدراسات الإستراتيجية. 2001، ص168.

(*) مؤتمر بريتون وودز هو مؤتمر دولي تم انعقاده في 1944 وكان يهدف إلى وضع قواعد لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي في هذا المؤتمر تم التوصيل إلى إنشاء اتفاقية لإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

1. **استخدام القواعد المتعددة الأطراف عوض القواعد الفردية:**

ونعني بذلك قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول - لا تنفرد كل دولة بوضع نظام تجاري خاص بها وهذا يهدف بتحقيق الحرية التامة للنظام.

2. **مبدأ حظر القيود غير التعريفية**:

تختلف أشكال الحمائية التجارية أمام حركة التجارة الدولية فقد تأخذ شكل الضرائب الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية حيث إن استخدام هذه الرسوم الجمركية يعطي للمنتجين والمصدرين الأجانب إمكانية معرفة نوع الحواجز التي سيواجهونها مما يشجع مهمتهم في التصدير كما اعتمدت المنظمة العالمية للتجارة على تقييد الأطراف المنضمة لها بسقوف محددة لمعدلات الرسوم الجمركية الأعلى، المتفاوض عليها عند الانضمام وهذا من أجل منع الطرف المانع للإعفاءات من العودة إلى العمل بالرسوم الجمركية الأعلى[1].

3. **مبدأ عدم التمييز**:

ويعني هذا المبدأ ضرورة التزام كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة عدم التمييز بين الشركاء التجاريين ومنحهم جميعاً حقوق متساوية وبالتالي عدم التفرقة بين الأعضاء في تطبيق المزايا والتنازلات الجمركية ويعتبر مبدأ عدم التمييز هو الركيزة الأساسية للبناء التجاري ويتحقق هذا المبدأ من وجوب الالتزام بالمبادئ التالية:

أ. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** تنص المادة الأولى لمنظمة التجارة العالمية على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا اشتراط ولجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى كل المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر بموجب هذا المبدأ فإنه لا يجوز تقديم أفضليات تجارية لطرف آخر دون تعميمها على الأطراف الباقية المتعاقدة والغرض من هذه التطبيقات هو التوسيع في نطاق مكاسب تحرير التجارة الدولية ليشمل جميع الأطراف المتعاقدة ويوجد لهذا المبدأ استثناءات وهي التي تتعلق بـ (إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة)[2].

---

(1) د/ ناصر سليمان. التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة لحالة الجزائر. الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، الجزائر، جامعة عنابة، ص280.

(2) د/ دمدوم كمال. مكانة الدول النامية في النظام التجاري العالمي للتجارة (الملتقى الدولي الأول: حول الجزائر والنظام العالمي الجديد) جامعة عنابة. أيام 29-2002/30.

ب. **مبدأ الشفافية**: عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب، يفرض توفير جميع البيانات والمعلومات بكل حرية وسهولة وفق مبدأ الشفافية بما يؤهل المتعاملين لعملية تسوية أكثر دقة وأعمق صحة من خلال وضع الاستراتيجيات المستقبلية لعمليتها الاستثمارية.

ج. **مبدأ التناظر**: بموجب هذا المبدأ تلتزم الدولة التي استفادت من تنازلات بتقديم امتيازات من طرفها لبقية الدول الأعضاء.

د. **مبدأ المعاملة الوطنية**: يحضر على الدول الأعضاء تطبيق إجراءات تمييزية بين السلع والخدمات المنتجة محلياً وتلك المستوردة من الخارج وذلك من حيث الضرائب والإعفاءات والمساعدات.

ه. **منع الإغراق والإعانات التصديرية:** ينص هذا المبدأ على حظر ممارسة سياسة الإغراق للأسواق الوطنية ومكافحتها من طرف الدول الأعضاء كما تلتزم هذه الدول بالامتناع عن منح الإعانات التصديرية أو منح الدعم للصادرات.

و. **إجراءات الوقاية:** تحتوي لوائح منظمة التجارة العالمية على إجراءات وقائية لمساعدة المنتجين المحليين من الأضرار التي قد يتعرضون لها وبالتالي فإن الدول المتضررة يمكن لها فرض رسوم جمركية أو اعتماد نظام الحصص وذلك بغية تخفيض الواردات التي تتسبب نتيجة الأضرار التي قد يتعرض لها المنتجون المحليون، ويمكن اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن أربع سنوات وفي حالة إذا كانت هناك ضرورة ملحة تتمثل في وجود خطر حقيقي على سلعة وطنية فإنه يمكن تحديد فني اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن ثماني سنوات[1].

ز. **تسوية المنازعات التجارية**: تعتبر إليه فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية تتسم بالقصور وعدم الفاعلية نظراً لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام فضلاً عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء وقد أدى هذا القصور إلى اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العقوبات التجارية والإجراءات العقابية المنفردة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

(1) د/ دمدوم كمال. مكانة الدول النامية في النظام. مرجع سابق، ص192، 193.

ح. **المعاملة التفضيلية** والأكثر رعاية للدول النامية يعتبر هذا المبدأ أمراً مستحدثاً في الإطار التجاري الدولي الذي تنظمه المنظمة ويتضمن اعترافاً بتباين الأوضاع الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول النامية بموجب هذا المبدأ تدعو المنظمة الدول المتقدمة بأن لا تعامل الدول النامية بالمثل، فيما يتعلق بالارتباطات التي اتخذتها الدول المتقدمة على عاتقها أثناء المفاوضات التجارية لتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية[1].

إنشاء التجمعات الإقليمية: تعترف المنظمة العالمية للتجارة بحق الدولة المتعاقدة في إنشاء تجمعات إقليمية وبأهمية التكامل بين الاقتصاديات الوطنية وتنص أحد مواد قيام المنظمة على السماح بإنشاء اتحاد جمركية ومناطق تجارة حرة.

شريطة ألا يؤدي ذلك إلى زيادة الحواجز أمام تجارة الدول الغير أعضاء في تلك التجمعات الإقليمية وأن يشمل تحرير التجارة الإقليمية ما يزيد عن (80%) من إجمالي تجارة البينة حتى لا يكون تبادل الإعفاءات التجارية انتقائية وعلى حساب الأطراف غير الأعضاء في التجمع المعني.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يتوقف نجاح الترتيبات الإقليمية الجديدة أو التكتلات الاقتصادية على مدى قدرتها على مواجهة الإشكاليات التي تواجهها في المستقبل وبذلك يجب على الدول النامية قبل الانضمام لأي تكتل إقليمي قاري مراعاة العديد من الجوانب لأنه كلما استندت قوة التكامل لأساس إقليمي كلما كان قرار الانسحاب أكثر صعوبة وفيما يلي أهم الإشكالات التي تواجه الإقليمية الجديدة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

1. قواعد المنشأ:

تعد هذه القضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيبات والاتفاقيات الإقليمية أو الاتفاقات الثنائية، وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. الجات وآلية منظمة التجارة العالمية من آرجواي لستايل وحتى الدوحة. الإسكندرية: دار الجامعية. 2002 - 2003، ص220، 222.

أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والدول المتقدمة وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية[1].

حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وفي الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محلياً والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص.

2. حقوق الملكية الفكرية:

ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية وهذا التوجه ليس بالجديد، ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في الأرجواي ومؤتمر المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية غير أن الظهور في تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب في النظام المتعدد الأطراف وشموليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية[2].

3. تباين القوى والأداء الاقتصادي.

هذا أمر أصبح واضحاً في عالم يتم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً وذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية.

وما نعنيه هنا هل المنشات الإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الصمود والمنافسة؟

إن المتابعة الوثيقة لما يجري حالياً في هذا المجال تعطي انطباعاً بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة، فهناك دول لا تمتلك مقومات اقتصادية أو قاعدة إنتاجية قوية أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات وموارد بشرية مدربة،

(1) خالدي خديجة. أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، العدد2، 2005، ص81.
(2) د/ علاوي محمد الحسن. الإقليمية والمنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي. مرجع سابق، ص116.

وقامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعياً وكيف يمكن لقطاعاتها أن تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأني ودراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية[1].

ثالثاً: تنامي التوجه إلى التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء تكتلات أو الدخول فيها خصوصاً من قبل الدول المتقدمة حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينات، القرن الماضي والتي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية بلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى أوجه جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفق السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، علاوة عن انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر، مما دفع إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق واسع فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي ميركوسور والسوق الكاريبي "كاريكوم" وتجمع "الأندين" وفي آسيا تجمع "الآسيان" وفي إفريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق أفريقيا وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا - علماً بأن بعض هذه التكتلات أنشأت في وقت سابق على انهيار الاتحاد السوفيتي[2].

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التوجه نحو التكتلات الاقتصادية في الدول النامية بالذات تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات من القرن الماضي من اتجاه واضح نحو التكتل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة "ماستريخت" عام 1991 والتي تم بموجبها تحول السوق إلى الاتحاد الأوروبي ثم ما لبثت

(1) كمال رزيق. الشركة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي. الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم والاقتصاد. الجزائر، 2002، ص70.
(2) موله عبدالله. النظام الجديد للتجارة العالمية. الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الأول حول العولمة وانعكاساتها، جامعة الجزائر، 2001، ص201.

الولايات المتحدة أن أعلنت عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي ضم معظم دول آسيا والباسيفيكي (APEC) وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم إلى الميدان الاقتصادي وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة معاصرة، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها وتأثيرها في الاقتصادي العالمي الجديد[1].

ويمكن تلخيص أهم ملامح التي ميزت هذه الظاهرة هي:

1. من حيث الطبيعة فإنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
2. من حيث شمولها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.
3. ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها ولهذا يبدو العالم من خلال هذه التكتلات أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، ولغرض التفصيل ذكرنا مدى صعوبة الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي ننظر مدى ترابطهما.

ولكي يتم بناء تكتل اقتصادي فعال يجب أن يواكب روح العصر والتطور وذلك من خلال مواكبة لنظام الاقتصادي العالمي الجديد والاندماج فيه وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التنافس الاقتصادي والنمو به وعليه يتحتم على الدول عامة والنامية خاصة السعي في بناء تكتلاتها الاقتصادية إن لم يكن سعي وراء مزايا هذه التكتلات فليكن خوفاً من المضار التي قد تتعرض لها اقتصاديات هذه الدول بعملها المنفردة في جو يتميز بالعمل الجماعي لكل الفاعلين الدوليين[2].

(1) كريمة العيساوي. تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير في العلوم السياسية قدمت إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002، ص80.
(2) أ/ فوزية كريم. التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43). ص174.

الفرع الثالث

شروط التوافق بين التكتلات الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي

لعل من النتائج الملفتة للنظر والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد تلك النتيجة التي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقات تحرير التجارة العالمية بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد أثر على تحرير التجارة خارج التكتل أيضاً حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزودت التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومن هذا نختلف مع الرأي القال بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سوء دور منفرد أو تكتلات أخرى.

بل نفضل أن نتفق مع الرأي القائل بأن الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستسهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية[1].

قد حدد بعض الاقتصاديين شروط التوافق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد وهي:

1. التواؤم بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد على أن يتعين على أي منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أن يلغيا الحواجز على الجانب الأكبر من التجارة بين أعضائها وشمول الترتيبات لمعظم التجارة يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.
2. رسوم جمركية أقل للدولة الأولى بالرعاية فإذا كانت الرسوم الجمركية بين هذه الدول منخفضة أصلاً أو خفضت مع تحرير التجارة بين أعضاء ترتيبات التجارة الإقليمية فستقل مخاطر تحول التجارة.

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. النظم الاقتصادية وتداعياتها. مرجع سابق، ص258.

3. شروط حرية الانضمام، إذ أن وضع قواعد ميسرة للانضمام إلى الترتيبات يساعد على تسهيل عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف حيث يتيح ذلك ان يمتد التحرير الى أعضاء جدد.

4. تبسيط قواعد المنشأ حيث توجد حاجة إلى وجود قاعدة للمنشأة لتحديد إذا ما كان المنتج مؤهلاً لمعاملة جمركية تفضيلية وحتى لا تقوم الدولة الثالثة ببساطة بتسريب بضائعها من خلال العضو الذي يضع أقل حواجز أمام التجارة الخارجية، ولكن يتعين أن تكون القواعد شفافة ولا تختلف بين القطاعات ولا تكون شديدة الصرامة حيث أنها تحمي موردي المدخلات الإقليمية مما يؤدي الى تحويل الاستثمار إلى دور ترتيبات التجارة الإقليمية[1].

5. تحقيق تكامل قوي حيث أن التكامل القوي والذي يشتمل على تحرير التجارة في الخدمات والاستثمار وقدر من التنسيق في القواعد التنظيمية يتيح مجالاً أوسع للمكاسب الاقتصادية التي تنتج من التخصيص الأكفاء للموارد بين الترتيبات الإقليمية وإن كانت له آثار تؤدي إلى تحويلها.

6. الحد من إجراءات منع الإغراق، قد يزيد التحرير الإقليمي من الضغوط لتحقيق الحماية من خلال أساليب أخرى مثل تدابير مكافحة الإغراق وهي تدابير تهدف إلى عرقلة الإغراق ويتعين أن يحظر ترتيبات التجارة الإقليمية استخدام هذه الإجراءات ضد الإغراق وألا يستخدم رسوم منع الإغراق هذه غير الأعضاء إلا في أضيق الحدود.

وكل هذه الشروط وغيرها تشير إلى إمكانية التنسيق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي[2].

علاقة التكتلات الاقتصادية بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

شكلت ظاهرة قيام المنظمات الإقليمية والتكتلات الإقليمية سمة مميزة اتصف بها الاقتصاد العالمي إذا غيرت هذه التكتلات أحد الأوجه المتقدمة للتعاون الاقتصادي بين الدول إلا أن معظمها لا يرقى إلى اعتباره شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة في أدبيات الاقتصاد الكلاسيكي إن الرغبة في تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري كلها أو بعضها كان الدافع وراء إقامة مثل هذه التجمعات الإقليمية مستندة إلى تماثل الخصائص العامة

(1) د/ أمينة زكي. تأثير العولمة على الوضع التنافسي ومصر المعاصرة. القاهرة: دار المعارف. 1999، ص165.
(2) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. النظام الاقتصادي وتداعياته. مرجع سابق، ص206.

في أي من هذه الأوجه المختلفة وقد يكون الدافع هو الشعور بخطر خارجي اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو سياسياً أو عسكرياً يتهددها جميعاً.

وتظهر العلاقة في استهداف التكتلات التجارية تعميق العلاقات التجارية فيما بينها أي أعضائها وبين التكتلات الأخرى وحماية مصالح الدول الأعضاء على المستويين القطري والعالمي وهي بذلك تسعى إلى توسيع وزيادة حجم السوق وما يؤول إليه ذلك من زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الموارد ورفع قدرتها التنافسية وهو ما تسعى الأنظمة الاقتصادية للتكتلات في العالم من الوصول إليه من خلال طرح النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

وعليه فإن التحديات التي فرضتها التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في اتساع الاتجاه نحو العولمة وتدويل الاقتصاد والاتصالات وسرعة المبادلات وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية وأعطت من خلالها ميزات لدول الأعضاء في التجمع أو التكتل دون الدول الأخرى لذلك يتجه العالم اليوم نحو الإقليمية الذي أصبح ينظر إليها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على المستوى الدولي وقد دعم هذه الاتجاه وانطلاق في دورة الأرجواي التي فشلت في حسم بعض القضايا الحرجة بعد وقت طويل مثل قواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكار والشراءات الحكومية وتوحيد قوانين الاستثمار والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الأمور ترك لمنظمة التجارة العالمية متابعتها.

فعلى سبيل المثال تطورت السوق الأوروبية المشتركة لتكون الاتحاد الأوروبي، وأعيد بعث السوق المشتركة لأمريكا واتحاد جنوب آسيا (ASEAN) والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين والبرازيل والأرجواي والبرجواي ولم تخلا منطقتنا العربية من بعض المحاولات فقد شهدت عدداً من اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي التي ما تزال تفتقد الشمولية والتنفيذ الفعلي منها الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد والمغاربي الاقتصادي وغيرها من التكتلات العربية التي افتقدت إلى الاستمرارية أو التعمق، غير أن القمم العربية المتتالية المنعقدة خلال السنوات الأخيرة تفتح الباب مجدداً لإقامة منطقة تجارة حرة إقليمية عربية أعلن أنه تغلب فيها المصالح الاقتصادية على الدوافع السياسية على عكس ما كان التوجه الإقليمي العربي من قبل.

(1) محمد حداد. العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر. 2005، ص83.

فالنظام الاقتصادي الجديد والتكتلات الإقليمية هما الاتجاهان المترابطان والماضيان في تبديل الظروف وتشكيل السلوك الاقتصادي على المستوى الأعمال والتجارة في العالم، كما أصبح أكثر التصاقاً وتأثيراً بمسارات الاقتصاد القطري الإقليمي والعالمي بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين الموضحين[1].

وتأتي أهمية التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية وتعاظم دورها لتمثل بعداً اقتصادياً هاماً من أبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد وليس يخفي على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التي حققتها لأعضائها ولذا فإن الدول النامية ومنها الدول العربية في أحوج الحاجة إلى تشكيل هذه التكتلات الاقتصادية لكي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية[2].

ليس كل التكتلات الاقتصادية الإقليمية كللت بالنجاح فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ولم تتمكن من إحراز النجاح المرجو فبقت التكتلات محدودة ولم تنمو بالشكل المطلوب وعلى الجانب الآخر نجد هناك تكتلات وصلت إلى أعلى المستويات في فترات قياسية وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضيق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها هذا ما نرجو أن تقدم عليه الدول العربية من محاولات رامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتركيز على التجارة البينية في السلع غير التفضيلية التي لا تزال متواضعة وتركيز على حركة التنقل لأنها لا تزال المعوقات السياسية والاقتصادية تعيق حرية التنقل التجاري بين الدول العربية ويتحقق ذلك بإزالة كافة الحواجز الجمركية[3].

المطلب الثاني

التحول من مفهوم النظام الاقتصادي إلى مفهوم النظام الاقتصادي العالمي

أصبح النظام الاقتصادي العالمي يتسم بالترابط والاندماج والاعتماد المتبادل بين أطرافه أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للتطورات والتغيرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الدخول في عصر المعلومات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ولم تنحصر التغيرات العالمية

(1) عبدالرشيد بن ديب. تنظيم وتطور النظام الاقتصادي والتجارة الخارجية. رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2003، ص231

(2) شامي رشيدة. المنظمة العالمية للتجارة والآثار المترتبة عليها وعلى الدول النامية. رسالة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2007، ص202.

(3) وصاف سعيدي. التنمية التجارية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الباحث العدد (22)، جامعة ورقلة، 2002، ص40.

على مجالي العلم والتكنولوجيا بل امتدت لتشمل تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أثرت بوضوح على النظام الاقتصادي العالمي.

الفرع الأول

التحول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد

وهذا النضال من أجل التحرير الاقتصادي بما يعنيه من تحول ومواجهات ومفاوضات اقتصادية بين النظم الرأسمالية والدول النامية يعتبر محل نزاع دائر ودائم بين الجهتين، إن العلاقة محل النزاع حالياً صورة مختلفة تعبر في النهاية عن حقيقة تاريخية واحدة وهي سيطرة النظام الرأسمالي العالمي لقد ولدت الرأسمالية ونمت وتكاملت وفرضت نفسه عبر أكثر من ثلاث قرون ولأول مرة في تاريخ البشرية يفرض نظام اقتصادي واجتماعي معين نفسه على هذا النحو ويصبح نظاماً عالمياً، وقد قام هذا النظام جوهرة على تقييم دولي للعمل يحصر عوامل التقدم (التكنولوجيا الصناعية، الزراعة الحديثة، العلم، الثقافة، ...الخ) وثمار التقدم (السيطرة الاقتصادية، الهيمنة، السياسة، القوة العسكرية، الرخاء المادي، ...الخ) في يد عدد محدود من الدول الأوروبية وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا ويورث التخلف بمظاهره المعروفة (الفقر، الجهل، المرض، ...الخ) بقية أنحاء العالم فالتخلف هنا والتقدم هناك وجهان لعملية تاريخية واحدة هي النمو التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي وفي سنة 1917 انفصلت عن هذا النظام إمبراطورية القياصرة التي أصبحت الاتحاد السوفيتي، وأخذت بنفس السبيل بعض دول شرقي أوروبا ووسطها، ثم تلتها الصين وكوريا الديمقراطية وفيتنام وكوبا من دول العالم التالي ولكن ما أحط بذلك الانفصال من حروب ساخنة وباردة[1].

وما كان على الدول الوليدة أن تواجهه من صعاب في بناء اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها والدفاع عن نفسها، وما ثار بينها من خلافات عقائدية وسياسية حالت حتى الآن دون نشأت سوق اشتراكية عالمية، كل ذلك جعل تأثير الدول الاشتراكية على النظام الاقتصادي الدولي كان ومازال محدوداً، وهكذا يتضح أن العلاقات الاقتصادية الدولية أو ما يسمى النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي تعيش في إطاره الدول الرأسمالية والدول النامية ويترتب على هذا الفهم نتيجة على أعلى قدر من الأهمية ألا وهي أن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد

(1) د/ إسماعيل صبري. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد (ط1). الهيئة المصرية العامة للكتاب. بدون سنة، ص26.

أمر لا يأتي إلا في صورة نظام اقتصادي عالمي جديد إن السبيل الوحيد إليه هو سلسلة طويلة متصلة الحلقات من معارك نضالية تخوضها الشعوب لعشرات السنين والدعوى إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً وأقدر على إنقاذ البشرية وهي بذلك دعوى إلى تعديل جذري في النظام العالمي لن يصفي الرأسمالية العالمية. ولكن يحد من قوتها ويحصر مجال نشطها فالهدف المرحلي في نظرها ليس تصفية الرأسمالية وإنما تصفي وضعها المسيطر والمستغل في الاقتصاد العالمي أو بعبارة أخرى إنهاء وضعها كنظام عالمي وقيام مجموعة من النظم الاشتراكية المختلفة في بقاع كثيرة لاسيما بين بلدان العالم الثالث وعندئذ يصبح النظام الاقتصادي العالمي قائماً على نظم متعددة بعضها اشتراكي وبعضها رأسمالي تقوم بينهما علاقات أكثر تكافؤاً وأبعد عن الاستغلال وبهذا التحديد لا تكون الدعوة لنظام اقتصادي عالمي جديد مجرد دعوة إصلاحية "لتحسين أداء" الرأسمالية العالمية[1].

وإنما هي دعوة لنضال ثوري يستهدف تغييرات جذرية في علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية عالمياً ومحلياً ولا يغير من هذه الحقيقة الموضوعية إلا الالتجاء إلى المفاوضة أحياناً.

ومهما يكن الأمر، فإن ما يعزز رأي المتشككين في جدوى العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد هو الطريقة التي تطرح بها الدول النامية قضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد فدراسة وثائق مجموعة السبع والسبعين منذ نشأتها وحتى إعلان (مانيلا) الذي صدر في فبراير 1976 في إطار الإعداد للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تظهر أن موقف حكومات تلك الدول تتحرك على محورين **الأول**: حصر جهدها كله في مطالبة الدول المتقدمة بإجراءات معينة تعتقد أنها من حق شعوبها[2].

والثاني: التمسك بمبدأ السيادة الوطنية بمعنى عدم التصدي ولو بصفة عامة ودون تحديد دول بعينها لضرورة تغيير الأوضاع الداخلية في معظم الدول النامية وهذا الفصل الكامل بين العلاقات الاقتصادية الدولية وبين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية يعطي، على صعيد الجدل الكلامي، حجة مشهورة للمدافعين عن النظام العالمي الحالي فيقولوا أن تلك الحكومات التي تقيم الدنيا وتقعدها باسم ضرورة تحقيق العدالة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، تغمض أعينها في أفضل الأحوال عن افتقاد العدالة بين الأغنياء والفقراء دخل بلادها ويضيف بعضهم إن

(1) د/ إسماعيل صبري. نحو نظام اقتصادي عالمي. مرجع سابق، ص127.
(2) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. النظم الاقتصادية وتداعياتها. مرجع سابق، ص85.

زيادة الموارد التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية تستأثر بها الأقليات الغنية في هذه الأخيرة(*).

وبالتالي إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي يعمل تلقائياً لحساب الدول المستفيدة من الأوضاع الحالية مساعدة إيجابية على تغيرها ولذلك فإن مسؤولية أحداث التغيير تقع على عائق دول العالم الثالث ونقطة التحول هنا ستكون قدرة تلك الدول على تبني استراتيجيات تنمية تقلل من تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة واعتمادها عليها، وبالتالي نزيد من قدرتها في المساومة والضغط والتأثير حتى تحصل على تصحيح للعلاقات الدولية الجائرة وهذا التصحيح بدوره حتى تحقق سيجبر الدول الرأسمالية على إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية في الداخل(1).

وفي خلاصة القول إن المحرك الأساسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو مرجعية إستراتيجية التنمية في العالم الثالث وكل إستراتيجية للتنمية جاءت محددة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أو بعبارة أخرى تشكل نظاماً اقتصادياً واجتماعياً محدداً وعلى ذلك يكون تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية هو الشرط الضروري لتغير النظام الاقتصادي العالمي(*).

الفرع الثاني

دراسة منهجية لنظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن دراسة عملية التطور الرأسمالي بصفة عامة تتمثل في عملية التراكم البدائي لرأس المال (أو ما يسميه آدم سميث بعملية التراكم المسبق) في المجتمعات التي أصبحت اليوم من قبيل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة الأمر يتعلق بدراسة العلمية التاريخية التي تم بمقتضاها شروط طريقة الإنتاج الرأسمالي وهو ما تم نسبة لمجتمعات أوروبا الغربية في مرحلة التحول من التكوين الاجتماعي الإقطاعي إلى التكوين الاجتماعي الرأسمالي وفي كلمة، عملية التراكم

(*) وأقوى ما قيل في هذا الشأن تصريح كارتر مرشح حزب الديمقراطي الرئاسي الولايات المتحدة حين أعلن انه يحبذ أن تخصص أمريكا نسبة نصف بالمائة من ناتجها القومي.

(1) أ/ السيد ياسين. العولمة والطريق الثالث. دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص133.

(*) تستخدم في اللغة العربية كلمة "نظام" للتعبير عن معنين مختلفين تؤدي كلا منهما كلمة متميزة في اللغة الأوروبية فكلمة نظام في النظام العالمي الجديد تعني (order) وهي كلمة تعني مجرد ترتيب الأوضاع معينة يدل بذاته على علاقة معينة بينهما في حين أن الحديث عن النظام الرأسمالي تعني (system) أي مجموعة متشابكة من العلاقات تحكم حركتها قوانين محددة.

المبدئي لرأس المال هي عملية خلق الطبقين اللتين تمثل العلاقة الأساسية في المجتمع الرأسمالي ويسمى هذا المجتمع باسمها، هذه العلاقة هي رأس مال، وقد أخذت هذه العملية مظاهر مختلفة ومرت بمراحل مختلفة في بلدان أوروبا الغربية المختلفة ولم تتحقق بالنسبة لها في نفس الفترة الزمنية وتعتبر إنجلترا المثل التقليدي في دراسة عملية التراكم البدائي لرأس المال، ويلعب رأس المال التجاري دوراً هاماً أثناء هذه العملية وعلى الأخص من خلال التجارة الخارجية التي كان يتمثل دورها في تعبئة الفائض في شكله الموجود عليه في المستعمرات عن طريق الاتجار بما يوجد فيها من سلع (مع التفرقة بين السلع الضرورية لتجديد إنتاج رأس المال والسلع الغير ضرورية لذلك) مع تحويل الإنسان إلى سلعة، كما كان الحال في تجارة الرقيق المنتزع من سكان أفريقيا في إطار السوق الرأسمالية الدولية[1].

وبالتالي إذا ما وجد رأس المال كعلاقة اجتماعية مسيطرة وبدأ النشاط الصناعي في أن يصبح النشاط الاقتصادي الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد أن بدأت تضم المستعمرات وأشباه المستعمرات بكل وسائل العنف، يبدأ رأس المال في التراكم ليس فقط في الاقتصاديات الأوروبية إنما كذلك على الصعيد العالمي معبئاً في ذلك الفائض الاقتصادي الذي ينتج في كل أجزاء الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يلزم معه دراسة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي بقصد التوصل إلى قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي هذا ويتعين أن نرى قوانين الحركة هذه في المراحل المختلفة من تطور الرأسمالية وتتميز المراحل في التطور الرأسمالي يمكن أن يتم وفقاً لمعايير مختلفة، فمن حيث نوع رأس المال الذي يسود يفرق بين مرحلة الرأسمالية التجارية ومرحلة الرأسمالية الصناعية ومرحلة الرأسمالية المالية، ومن زاوية نوع الصراع الذي يقوم بين أجزاء رأس المال يفرق بين رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية، ومن وجهة نظر نوع العلاقات الخارجية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يفرق بين مرحلة الرأسمالية التجارية وغيرها[2].

ومما سبق ذكره يتبين لنا أن منهجية تطور الاقتصاد العالمي في دراسة عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى عن طريق الانتقال إلى تكوين اجتماعي غير ذلك الذي أنتج التخلف تاريخياً أي عن طريق الانتقال من التكوين الاجتماعي الرأسمالي إلى التكوين الاجتماعي الاشتراكي ويكون ذلك بدراسة ناقدة للنماذج النظرية لتجارب التحول الاشتراكي في العشرينات والستينات من القرن الحالي (النموذج السوفيتي والنموذج الصيني) ابتداءً من تجارب التطور هذه تدرس تجارب النمو في الأجزاء

(1) د/ محمد دويدار. مبادئ الاقتصاد السياسي ط (1). منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص165.
(2) د/ سلوى العنتري. إستراتيجية الاعتماد على الذات. الإسكندرية: منشأة المعارف. 1980، ص168.

المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الاستقلال السياسي بدراسة الاستراتيجيات التي انبعثت باسم التنمية في بلدان (العالم الثالث) (إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية البناء الصناعي من أجل التصدير والنتائج التي تحققت وتمثلت في أغلب الحالات في تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعميقاً أبرازته الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي وفي ضوء ذلك ننتهي بإعطاء تصور نظري لإمكانية التطوير بمعنى الخروج الواعي من عملية التخلف عن طريق إستراتيجية للبناء الداخلي للمساهمة في نمط لتقسيم العمل يمثل نفياً تاريخياً لأنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي[1].

الفرع الثالث

خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمجموعة الخصائص والمميزات التي تظهر في كل مرحلة من مراحل التطور إلى غاية وقتنا الحالي وهي:

أولاً: ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد عرف تطورات عديدة عبر الزمن يطلق عليها بديناميكية التطور وبالتالي فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد نتأكد يوماً بعد يوم بدليل احتمالات تبديل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، ووجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين مثلاً:

البعض يطرح سيناريو القطب الواحد والبعض الآخر يطرح فكرة الشكل الهرمي والبعض الآخر يطرح فكرة الكتل المتوازنة كل هذه الأفكار تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عما ستكون عليه الآليات المتبعة والأنظمة المكونة وما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظاً على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها[2].

(1) د/ محمد دويدار. محاضرات في الاقتصاد الدولي. مؤسسة الثقافة الجامعية. القاهرة، بدون سنة، ص391.
(2) د/ رضا عبدالسلام. محددات الاستثمار الأجنبي. دار السلام للطباعة، القاهرة، بدون سنة، ص95.

ثانياً: الاتجاه نحو مزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل من خلال تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وخاصة الصناعية بين أكثر من دولة وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في العقد الأخير من القرن العشرين لعل من أهمها:

1. زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج.
2. سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي.
3. تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة.
4. إن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها وتترك بصمات على اقتصاديات الدول الأخرى.
5. زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن زيادة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية والسلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة[1].

ثالثاً: النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي والانفراد بالقمة القطبية:

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ من منطلق القوى الشيوعية، والانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أي سيادة نموذج اقتصادي واحد وآليات السوق الحرة بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه المرحلة أصبحت تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر أما الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول لرأسمالية المتقدمة ذاتها بل تدور

(1) دوفلية محمد الهادي. الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة والاقتصاد. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2016، ص176.

التوقعات نحو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تتغلب على علاقاتها عوامل التجانس، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والانفراد مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية واقتسام أسواق العالم الثالث ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم ومن ثم تليها أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

رابعاً: كذلك يتسم النظام العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في أمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج[1].

وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تشجيع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط لذلك اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من قبل حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصيص بعض البلاد في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية وقد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض الدول النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إقامة إمكانيات جديدة للتخصص يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو (TV) أو الكمبيوتر وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج وقد يختلف عما يحتاجه الأخرى ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة.

خامساً: الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا:

وتعميق العولمة الاقتصادية ليتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود الثورة الصناعية الثالثة التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والمواصلات والثورة الصناعية هي الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد[2].

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. العولمة الاقتصادية ومنظماتها وتداعياتها. الدار الجامعية، 2008، ص27.
(2) د/ عبدالمجيد ونيس. الاستثمار الأجنبي والنظام الاقتصادي. الملتقى الدولي المتواصل. الجزائر، ص252.

وعليه فإن الثورة الصناعية أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث يطلق عليها بحق اقتصاد عالمي نتيجة لتعميق الاتجاه نحو العالمية والعولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي، بل تعمل على تعميق النماذج أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية التمويلية التكنولوجية التسويقية والإدارية ولا شك أن الشركات المتعددة الجنسيات تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي الجديد.

سادساً: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي عالمية النشاط أو الأنشطة التي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية لنظام الاقتصادي العالمي جديد فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة نذكره على سبيل المثال لهذه الشركات.

- التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في يوليو 1995 من أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي (11%) من ناتج المحلي وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات في مجموعاتها على حوالي (40%) من حجم التجارة الدولية.
- أن حوالي (80%) من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهذا يوضح مركزها التسويقي الدولي[1].

(1) حشماوي محمد. الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2006، ص75.

المبحث الثاني

تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في تطورها للاكتمال والتكوين آثاره متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

أولاً: إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومركز القوى الاقتصادية والمكاسب وشكل التكوين أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية فلا زالت أوزنها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي، حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى حلت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة أفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيها مثل السوق العربية المشتركة.

يربط ذلك أن الدول النامية تحتاج تكتلاتها الإقليمية المختلفة إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية[1].

مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها الفردية.

ومن هنا فإن الدعوى قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي وتكتل اقتصادي إسلامي وتكتل اقتصادي أفريقي وكذلك في أمريكا اللاتينية مع التوسع في التكتلات الموجودة، ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية عموماً ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهده لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول وأوضاع كل دولة على حدة وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية

(1) مجموعة من محللين، العولمة الاقتصادية.
http//www.sivassa.org.eg/siyassa/ahray11/4/2002.

البنية الأساسية للتكتل الاقتصادي، ونضع إستراتيجية للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بالمشروعات الاقتصادية المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

ثانياً: لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية.

التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محلها في هذا المجال الإقليمي الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي الوقت نفسه يتضمن انتعاش التجارة البينة وازدهار عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

ثالثاً: إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن أغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين وبالتالي فقد يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاث القوية على اقتسام أسواق العالم كما أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملاً ودافعاً ملحاً لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر سلباً على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

رابعاً: يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمار الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد لتكوين الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي

(1) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. مرجع سابق، ص142.

إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية[1].

وسوف نتناول دراسة هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

التنسيق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

لعله من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين النظام الاقتصادي العالمي والإقليمية، تلك النتيجة التي تتخلص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثار للتجارة خارج الإقليم، فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل فتزداد بذلك التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين الإقليمية والنظام العالمي الجديد.

وبالتالي يمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للنظام الاقتصادي العالمي وكل ذلك يشير إلى إمكانية التكامل والتنسيق بين الإقليمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد في تدعيم الهدف النهائي ألا وهو تحرير التجارة العالمية.

معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتجسد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات الإقليمية، فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وبالتالي يبدو لنا أنه مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2].

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال الفروع الآتية:

---

(1) آسيا الوافي. التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، 2007، ص140.

(2) د/ أحمد الطراح. عولمة الدولة والوطن والمجتمع الدولي. دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص36.

الفرع الأول

جهود المنظمات الإقليمية لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تنتسب الدول اليوم إلى عدد كبير من المنظمات الدولية التي لها أهداف وغايات دولية متنوعة، وهذه المنظمات لا تختلف في الأهداف والأعمال والتنظيم والنفوذ وحسب بل إنها تعكس غايات الجنس البشري المتفاوتة بين مطالب السيادة القومية المتضاربة، والرغبة في التعاون الدولي فعلى صعيد غير عالمي هناك الكثير من المنظمات التي تستمد قوتها وسلطتها من اتفاق الدول المتعاقدة أو المؤسسة للسماح لهذه المنظمات بممارسة بعض الوظائف والدخول في معاملات قانونية مختلفة مع الدول والمنظمات الدولية العامة أو الخاصة وعلى مستوى إقليمي هناك العديد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، مجلس أوروبا، منظمة الوحدة الأفريقية، تكتل الآسيان والأوبك وتعتبر هذه التكتلات سياسية واقتصادية إقليمية تعمل على التنسيق بن الحكومات متعددة ولها أهداف إقليمية بحتة.

ولقد أصبحت المنظمات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ظاهرة واسعة وإن أشهر المنظمات الدولية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الأخيرة بالإضافة إلى الأمم المتحدة بالطبع هناك بعض الوكالات التابعة لها ذات الاختصاص وهي منظمة الصحة العالمية (W.H.O) ومنظمة الطيران المدني وكذلك العديد من المنظمات الفنية وهناك أيضاً شبكة المنظمات الاقتصادية والتجارية وتتمثل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي واتفاقية الجات[1].

وتعمل هذه المؤسسة المالية والتجارية الدولية على إصلاح واستقرار النظام المالي والتجاري العالمي.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول أن المشاكل الاقتصادية كانت الشغل الشاغل لمعظم المنظمات والتكتلات الاقتصادية ولم تكن من الأمور الغائبة عن جهود التنظيم الدولي سواء كان ذلك على مستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي فلا يخلو ميثاق مؤسس لمنظمة دولية من الإشارة تفضيلا أو بإيجاز إلى أهمية التعاون الاقتصادي كهدف لنجاح المنظمة في عملها وقد أبرزت هذه الحقيقة الوثائق المؤسسة للمنظمات الدولية العامة مثل منظمة الأمم المتحدة[2].

---

(1) د/ عادل المهدي. عولمة الاقتصاد، مرجع سابق، ص99.
(2) د/ عادل المهدي. عولمة الاقتصاد، مرجع سابق، ص99.

وميثاق الجامعة العربية، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، ونظام مجلس أوروبا وبصفة عامة يمكن القول أن المفاوضات المتعددة الجوانب التي تدور في نطاق هذه المنظمات ليست معنية فقط بالتعاون فيما بين حكومات الدول بشأن مسائل محددة كالأمن وحقوق الإنسان، وغيرها من الشؤون الإنسانية والاجتماعية بل يمكن أن تعني أيضاً بالنظام الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية ومسائل التنمية الدولية[1].

الفرع الثاني

اندماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

الواقع إن التحليل التفصيلي للهيكل الاقتصادي للدول النامية قد يسفر عن أن الدول التي شهدت زيادة في متوسط دخل الفرد هي الدول التي كانت مؤهلة بطبيعة اقتصادياتها للحاق بركب العولمة خاصة تلك الدول التي بدأت منذ فترة طويلة في تطبيق النماذج التنموية القائمة على أساس التوجه للخارج وتحسين البيئة المحلية لجذب الاستثمارات الأجنبية مباشرة إليها وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول أن الدول الآسيوية المسماة بالدول حديثة العهد بالتصنيع هي الدول صاحبة هذه النماذج التنموية حيث ارتفع دخل لفرد في الدول المتقدمة ومن العوامل التي أسهمت في اندماج الدول النامية عموماً في ركب النظام الاقتصادي العالمي ما يلي:

1. تزايد نصيب هذه الدول في حركة التجارة العالمية حيث بلغ نصيبها النسبي نحو (29%) من إجمالي حجم التجارة العالمية مقارنة بما نسبة (19%) فقط في بداية السبعينات.
2. تزايد حجم التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية خلال العقد الماضي بصورة كبيرة مع تغير هيكلي في شكل هذه التدفقات في صالح التدفقات الخاصة بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد سهم هذا الأخير في نقل ليس فقط الآلات والتجهيزات والمعدات إلى الدول النامية بل أسهم كذلك في انتشار التكنولوجيا والمعرفة الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة[2].
3. تزايد حركة انتقال الأفراد بين دول العالم في الربع قرن الماضي واغلب هذه الانتقالات كانت من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما أسهم في نقل أنماط العمل والمهارات والإنتاج والاستهلاك بين هذه الدول.

---

(1) حرص ميثاق الأمم المتحدة على أبراز أهمية المسائل الاقتصادية حيث افرد الفصل التاسع منه البيان جوانب التعاون الدولي في هذا المجال.

(2) د/ عادل المهدي. عولمة الاقتصاد. مرجع سابق، ص40.

وعليه بدأت الدول النامية مساعيها وبذل مجهودات متعددة لتغيير النظام الاقتصادي الراهن والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكان ذلك ناشئاً عن الوعي المتزايد لهذه الدول ورغبتها القوية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العادلة لجميع الدول والشعوب بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي ولقد أثارت القضية المتعلقة بالوضع الاقتصادي للدول النامية الرأي العام العالمي، منذ مطلع القرن التاسع عشر ويرى الاقتصاديون وخبراء السياسة الدولية أن مساعدة الدول النامية بالتعجيل في تنميتها اقتصادياً هو شرط أساسي وهام لضمان سلام دائم وأنه لا يمكن أن يتحقق هذا السلام في عالم يتصف بالتفاوت في الطاقات الإنتاجية والتقدم العلمي.

وفي هذا السياق يعتبر النظام الاقتصادي الدولي القائم وكذلك مشكلة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث في رأي الجميع قضية عالمية وليست مشكلة خاصة بالدول النامية وحدها وأن الحل النهائي أمر يخص جميع البشرية وعلى الرغم من أن الجهود الدولية الجبارة التي بذلت على مستويات مختلفة كوضع قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم تتحقق أهدافها بشكل تام حتى الآن فإن الدول النامية أكثر إصراراً بل إن الدول النامية تعتبر هذه المسألة هي قضيتها المركزية في عالمنا المعاصر[1].

الفرع الثالث

مدى تأثير انجازات النظام الاقتصادي العالمي الجديد في التكتلات الإقليمية

إذا كان نشوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعود إلى نمو أربعين عاماً فإن تقييمات إنجازاته متباينة إن إسهامات النظام الجديد ومدى تأثيره في المنظمات الإقليمية والتكتلات من خلال تسليط الضوء على مطالب بلدان الدول النامية كمثال والعالم الثالث وأوجه التقدم القليلة التي تحققت في العلاقات الاقتصادية الدولية، في حين يركز التيار الآخر فقط على إخفاقات إستراتيجية تعتبر تهديداً لليبرالية الاقتصادية والهيمنة الغربية.

(1) د/ جمعة سعيد سرير. النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص83.

والواقع إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يخلو من التناقضات شأنه في ذلك شأن كل مبادرة دولية واسعة النطاق، إذا كان قد أحدث تغييرات هامة يسهل رصدها فقد أسفر عن تغييرات أخرى أقل أهمية كثيراً ما تلاشت في خضم التطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال تلك الفترة وعلاوة على ذلك، يتعذر تحديد إسهامات النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الصعيد العالمي، كما أن الدول تقيم تلك الإسهامات في ضوء المزايا والعيوب التي تؤثر في كل منها، وإذا كانت الجوانب الإيجابية لهذا النظام لا تقبل الجدل، فإن إستراتيجية تطبيقية لم تعد بالفائدة على الجميع بصورة متساوية؛ حيث أبرزت الشروخ والانقسامات التي تفصل بين أعضاء مجموعة السبعة وسبعون إذا تكمن في مطالبهم الموحدة والواقعية تستدعي إجراء تغيرات مناسبة.

ومن بين التغيرات المؤسسية الرئيسية الناجمة عن المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يمكن ذكر ما يلي:

1. إصلاح معظم القواعد المتعلقة بالتجارة الدولية بإضافة الجزء الرابع (التجارة والتنمية) في الاتفاقات المنبثقة عن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ثم الحفاظ على هذا النظام المحدد في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال جولة الدوحة التي تسع لإيجاد حل لمطالب بلدان العالم الثالث.
2. تخفيف صرامة القواعد القائمة أو وضع قواعد جديدة لتيسير تمويل التنمية وإدارة الديون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع اتباع نهج تدريجي في مراعاة الانتقادات الموجهة إليها بصفتهما الحراستين المتشددين للنظام الاقتصادي الليبرالي الدولي.
3. إعادة توجيه الآليات الدولية للمساعدة والتعاون سوء تلك المتعددة الأطراف (من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والجنسية الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ...الخ) أو الإقليمية أو الثنائية، والقيام أحياناً بإنشاء مؤسسات جديدة بالشراكة لاسيما مع صندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك للسلع الأساسية يضاف إلى اتفاقات السلع الأساسية القائمة[1].
4. التأثير الجلي الذي تتم ممارسته في سياق تطوير بعض الأنظمة القانونية الدولية سواء كانت عالمية (أحكام قاع البحار باعتبارها تراثاً للبشرية ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة...الخ) أو إقليمية (اتفاقية التنمية بين أوروبا وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي

(1) بقلم: أحمد محيو. إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. www.unorg/law/avl.
United Nations Audio-visual Library of Intrornational Law

والمحيط الهادي، وتشجيع مبادرات التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب أو ثنائية (المساعدة الإنمائية واتفاقات حماية الاستثمارات) وإذا كان النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم يؤثر بصورة منتجاته على مجموع القانون الدولي وجميع البلدان النامية فقد ساهم في حشد هذه الأخيرة لتحقيق إصلاحات والحصول على تنازلات تمثلت بصفة عامة في صدور عدد كبير من القرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي توصلت حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي (القرار 3281- د29 المؤرخ 12 ديسمبر 1974) بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية[1] (والقرار رقم 3362 د-7 المؤرخ 16 ديسمبر 1975) بشأن لإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي (والقرار 150/34 المؤرخ 17 ديسمبر 1979) مبادئ نظام الاقتصادي الدولي الجديد ولم يتم إغلاق باب الجدل الذي أثاره النظام الاقتصادي الدولي الجديد بصورة نهائية، وإنما ظل متستراً في طيات بعض شواغل الأمم المتحدة التي تحاول أحياناً إعادة إحيائه في أشكال أخرى من خلال ربطة لاسيما بالتطورات الراهنة والخلافات التي أثارتها العولمة[2].

ومع ذلك فقد تلاشت الإشارة إلى رؤية جذرية وأصبحت إستراتيجية بلدان الجنوب تتجه نحو شواغل قطاعية وملموسة بدرجة أكبر ذلك لأن تباين الحالات في بلدان الجنوب، والرغبة في الاندماج على أفضل وجه ممكن في تيارات التجارة الدولية وهيمنة الليبرالية الاقتصادية لها عوامل ساهمت في إضعاف الحماسة الأيديولوجية للجدل المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية وأصبح النهج المتبع أكثر واقعية هدفه إدخال تقويمات، على أساس كل حالة على حدة لمواجهة الصعوبات التي تواجه البلدان النامية كتكتل إقليمي بدلاً من السعي لإيجاد حل شامل ومجرد وبالتالي فإن الدول تطرح ضرورة مشاركتها الإيجابية الكاملة والمتكافئة في صياغة وتطبيق قرارات تهم المجتمع الدولي برمته، باعتبار إن رخاء الدول المتطورة مرتبط كما هو ظاهر بتنمية وتقدم الدول النامية وهنا كان لأبدا من إقامة فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد كتعبير عن رغبة هذه البلدان النامية في إنجاز واستكمال تحريرها الاقتصادي داخل حدودها الإقليمية الأمر الذي يعني حرية اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي[3].

(1) د/ عبدالله أبو رشاد. العولمة في نظام العالمي، مرجع سابق، ص360.
(2) د/ وصاف سعيد. التنمية التجارية والنظام الاقتصادي. مرجع سابق، ص30.
(3) د/ حازم صبحي البني. الثابت والمتحول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. العدد (34)، ص15. www.lebarmy.gov.lb

المطلب الثاني

مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يشهد النظام الاقتصادي العالمي باستمرار تطورات مستمرة من فترة إلى أخرى، وهذا ما يدعو إلى دراسة وفهم الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في تنمية وتطوير النظام الاقتصادي من خلال توفر بيئة اقتصادية مناسبة ونظام اقتصادي عالمي متطور حيث شهد العالم في ظل تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التغيرات التي ترجع أساساً إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظراً لتوسع التعاملات التجارية تارة وتضاعفها تارة أخرى ففي البداية كان للمنظمات الدولية النقدية والمالية المنبثقة من مؤتمر بروتن ودز 1994 وجهود الولايات المتحدة الأمريكية الفضل الكبير في تحسين وتطوير شروط التبادل التجاري ولكن بعد أزمة الدولار سنة 1971 والانهيار الكبير لنظام بروتن ودز سارعت الدول إلى تعديل نظام العلاقات الدولية والمطالبة بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الأول

التدرج التاريخي لنظام الاقتصادي العالمي الجديد

أولاً: المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1973:

كان للحرب العالمية الأثر البالغ في بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال شكل ملامح وسمات جديدة لعالم ما بعد الحرب، نلخصها فيما يلي:

1. إضعاف قوة وهيبة بريطانيا وفرنسا على المستوى الدولي.
2. ضرب محور برلين _ طوكيو.
3. بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب اقتصادي وعسكري جديد بامتياز على الساحة الدولية.
4. انقسام الاقتصاد العالمي من ناحية الأنظمة الاقتصادية إلى نظام اقتصادي رأسمالي ونظام اقتصادي اشتراكي.
5. ظهور دول جديدة خارج المنظومة كالصين.

6. انعقاد مؤتمر بروتن ودز وما تلخص عنه من نتائج مهمة على المستوى النقدي (صندوق النقد الدولي والتجاري الجات والمالي البنك العالمي وهذه المنظمات ساهمت بشكل كبير في النمو والاستقرار ومنه تشكيل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدول الرأسمالية استحوذت على نصيب الأسد في كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من التمويل المتاح منها في حين حصلت الدول النامية على النصيب الأقل.

وقد تكونت من هذه تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج نذكر منها:

أ. تفاقم الأزمة في دول العالم الثالث من خلال تزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

ب. الحصول على النفط بأسعار زهيدة للغاية كأحد العوامل الجوهرية المسؤولة إلى حد يعيد عن هذا النمو المزدهر للرأسمالية.

ثانياً: المرحلة الممتدة من (1974 - 1990):

عندما تفجرت أزمة الطاقة تقدم الرئيس الجزائري هواري بومدين بصفة رئيس الدورة الرابعة لدول عدم الانحياز بطلب لعقد دورة استثنائية للجمعية العمومية للأمم المتحدة لمناقشة ذلك وساندت الدول النامية مجموعة السابعة والسبعون هذا الطلب فعلاً انعقدت هذه الدورة في مايو 1974 وقد أسفرت النقاشات على إقرار وثيقتين على قدر كبير من الأهمية وهما:

- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بالقرار رقم (3202).
- برنامج عمل من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد بالقرار رقم (3202)[2].

وإلى جانب محاولات دول عدم الانحياز وجهودها لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بذلت الكثير من الجهود الأخرى منها ما جاء في الدورة العادية التاسعة والعشرون للأمم المتحدة في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 1974 حيث أصدر القرار رقم (3281) الخاص بإقرار ميثاق

(1) د/ عاطف السيد. الجات والعالم الثالث. دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة. القاهرة: مجموعة النيل العربية. 2002، ص126.
(2) د/ وافلية محمد الهاجري. الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص81.

حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والذي يهدف لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على معاملة الدول معاملة متساوية.

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975 ويعرف أيضاً بمؤتمر الأغنياء والفقراء ثم انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الرابع في نيروبي بكينيا في مايو 1976[1].

ثالثاً: وصول جور باتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي سابقاً في عام 1975 وإعلانه عن البروسترويكا (إعادة البناء) طالب بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أسس جديدة بعيداً عن الصراعات الأيديولوجية تهدف إلى الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة ومجالات التعاون الاقتصادي الدولي وتعد هذه التطورات دفعة قوية نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة تم فيها البحث بعمق عن نظام اقتصادي عالمي جديد بآليات جديدة.

بدأت هذه المرحلة منذ إعلان بوش في خطابه أمام الكونغرس في مارس 1991 أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد.

والجديد هنا أن الطلب بالتطور وبناء فكرة نظام اقتصادي جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية وليس من الدول النامية كما كان سابقاً.

وقد بدأت تظهر في هذه المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومن هذه التغيرات:

1. إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي يهدف إلى تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية.
2. انهيار الاتحاد السوفيتي والاتجاه إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية سياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وانتصار المعسكر الرأسمالي
3. إنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير 1995 لتحل محل الجات.

(1) مركز دراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.www.ssrcaw.org

رابعاً: المرحلة من (1999 - 2001):

تبدأ من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت سلبياً وبقوة على الاقتصاد العالمي حيث انعكست سلباً على أسعار النفط التي انخفض بقوة 2001[1].

خامساً: المرحلة من (2001 - 2008):

كانت الدعوة لإعادة تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي من الدول الصاعدة في مجموعة العشرين ودول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا.

- **الدوافع والآثار خلال هذه المرحلة:**

أ. تفجر الأزمة المالية العالمية بكل أسبابها.

ب. الآثار الخطيرة مثل إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية والبنوك في كثير من الدول.

- تمكنت الولايات المتحدة من استغلال العالم كله اقتصادياً في ظل النظام الاقتصادي العالمي القائم باستخدام آليا اقتصادية وسياسية وعسكرية.
- ظهور اقتصاديات صاعدة مثل ماليزيا وارتفاع قوة الصين واليابان وبالتالي أصبح الاقتصاد الأمريكي في وضع تنافس في ظل الأزمة المالية العالمية وتوجه إدارة بوش نحو ابتداع إستراتيجية تصدير الأزمات للعالم حيث صدرت أزمة الرهن العقاري وغيرها.

وهنا بدأ يفقد الاقتصاد الأمريكي تفوقه مع التنافس فقد الكثير من أسواقه ثم وقع فريسة الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث وصل معدل البطالة إلى (9.6%) وهو الأعلى منذ (30) سنة[2].

(1) غلاب نعيمة. الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، جامعة عنابة، الجزائر، 2002، ص141.

(2) د/ كمال محمد المصري. النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية. بدون دار نشر. بدون سنة، ص24.

الفرع الثاني

الأيديولوجية الاقتصادية لنظام العالمي الجديد

بالنظر إلى الأحداث السابقة وكل ما استجد فيها من تطورات اقتصادية عالمية كانت مرتبطة بظهور حالة من التجمعات والتكتلات الاقتصادية محاولة لحل الأزمة الاقتصادية بين الدول وتقديم كل المساعدات والدعم لتلك الدول المتكتلة كنتيجة لهذا بدأ البحث عن سبل جديدة للتنمية العالمية في مبادرة هدفها تجاوز الصعوبات التي اعترضت سابقاً الاقتصاد العالمي وقد تعترضه مستقبلاً[1].

الجميع يجد لمحاولة فك رموز التطورات في النظام العالمي الجديد، والمجتهد سوف يسعى منذ الآن ليطور قدراته المحلية لتصبح قادرة على المنافسة في اقتصاد (القرية الكونية) المنفلت من كل قيود والذي لا يعترف بالمسافات ولا المبادئ الدينية أو الأيديولوجية معياره الوحيد هو الكفاءة والقدرة على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة والرابح هو الأكفاء.

الدمج التنافسي للتكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي مع تراجع دور المؤسسات والحكومات في معظم دول العالم بدأت القوى الاقتصادية العالمية تبحث عن سبل جديدة لتجاوز الصعوبات التي تتخطى حدود هذه الهيكليات السياسية وما كان منشوداً في الماضي لتقوية دور الدولة باعتماد الحماية الاقتصادية والثقافية[2].

أصبح باطلاً والجميع يجد اليوم في طلب الدمج التنافسي للاقتصاد الإقليمي في الاقتصاد العالمي الجديد هذه النظرية الاقتصادية التحولية تتحول مع الوقت من مجرد إجراءات اقتصادية ضرورية إلى أيديولوجية اقتصادية للنظام العالمي الجديد سنفرض نظامها على السياسات الاقتصادية العالمية وفق مفاهيم جديدة من أهمها:

1. لا بد لأي سياسات اقتصادية مستقبلية أن تضع في اعتبارها الدور المحوري للشركات العالمية المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، ففي المستقبل القريب لن يكون باستطاعة أي طرف مهما علا شأنه التعامل مع الاقتصاد العالمي الموحد من دون القدرة على محاكاة أو منافسة الشركات العالمية العملاقة التي تديرها ليس المطلوب مواجهة هذه الشركات عبر إجراءات حكومية لن تنفع، بل المطلوب تطوير الدور الاقتصادي لتلك التكتلات

(1) مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي. www.ssrcaw.org.
(2) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص135.

الاقتصادية وتحديث بنيتها التحتية لتستطيع منافسة هذه الشركات وإقامة الشركات معها على قاعدة الندية والكفاءة.

2. الحدود الجغرافية التي يجب على السياسات الاقتصادية العمل في إطارها هي فقط الحدود التي يعترف بها الاقتصاد العالمي والتي ليست بالضرورة الحدود الإدارية للكيانات السياسية المسماة اليوم دولاً بل هي مناطق اقتصادية ستتخطى الحدود الوطنية وتتجاهلها كنتيجة لتخطي القيود السيادية.
3. لن تستطيع السياسات الوطنية مهما عظم شأنها تحقيق أية نجاحات مهمة إذا لم يكن لديها رؤيا إقليمية واضحة وإذا لم تحدد اليوم أفق وحدود مصالحها الاقتصادية لقد انتهى عصر الاقتصاديات الوطنية وبدأ عصر الاقتصاد العالمي الواحد وعلى المؤسسات الاقتصادية إعادة هيكلة نفسها أي عولمة هيكليتها ومصالحها.
4. لن تستطيع أية سياسات وطنية مهما عظم شأنها إيجاد الحلول اللازمة لمشاكل قطاعاتها الإنتاجية داخل حدودها الوطنية بل لا بد لها من الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد لإيجاد حلول مناسبة.
5. ستتميز السنوات المقبلة بتصاعد دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية كحل المنتجات داخل الدول وذلك بفتح الأخيرة على أسواق إستراتيجية عالمية كبيرة من خلال تلك التكتلات.
6. لن تستطيع الأطراف المحلية مواجهة الشركات العالمية من دون التكتل في منظومات مالية كبيرة وتأسيس شركات دولية عملاقة وعابرة لحدودها الوطنية ومن هنا ليس المطلوب التحضير للمستقبل بسياسات وطنية ومحلية محدودة الأثر بل بالبحث عن تشكيل قوى اقتصادية متكتلة حول استراتيجيات واضحة نحو اقتصاد عالمي جديد.
7. لن يكون هناك أي مستقبل للقطاع الخاص المحلي الذي عليه أن يتكتل إقليمياً أو أن يتعولم ويخرج من إطار السوق المحلية وحدود الدولة الوطنية[1].

ومع هذه المفاهيم الجديدة أصبح الجميع ملزماً بالترويج للاستثمار العالمي ضمن مبادئ ومفاهيم ستحددها متطلبات (الدمج العالمي للاقتصاديات المحلية) ومن يعارض ستتكفل عمليات المنافسة المنفلتة وغير المفيدة بوضعه في عزلة عالمية ستزيد فقره وتفاقم من تخلفه.

(1) د/ السيد أحمد عبدالخالق. تحرير التجارة العالمية (ط1). القاهرة: الدار الجامعية. 2000، ص265.

إن الكيان الحالي المسمى دولة هو على طريق الانسحاب من الوسط الاقتصادي والمالي الذي لم يعد يعترف بحدودها وسيادتها، ستتحول الدولة تدريجياً إلى كيانات إدارية أكثر منها إقليمية سيادية كنوع من التوكيل المعطى للرأسمالية العالمية الجديدة المتحكمة بمصير العالم الاقتصادي وكذلك الدول الصناعية الغنية أيضاً تسعى جاهدة للتكيف مع هذه الارستقراطية العالمية الناشئة التي تقودها أقوى الشركات العالمية فبالنسبة إليها هذا النظام البديل سيؤدي إلى عصرنه الإنتاج ليصبح أكثر تنافسياً في السوق العالمي.

الفرع الثالث

الصعوبات التي تواجه إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي القائم حالياً نتاج عملية استغلال متواصلة من قبل الدول الاستعمارية لدول العالم الثالث وليس من المعقول أن تقبل الدول الرأسمالية إعادة خلط الأوراق لصالح الدول النامية إن النظام الاقتصادي الدولي الذي تأسس غداة الحرب العالمية الثانية بإرادة الدول المنتصرة في هذه الحرب على أساس اتفاقي قد حقق بعض النتائج الإيجابية خلال الخمسينات والستينات لقد شكلت الدعوى لحرية التجارة الدولية خلال تلك المرحلة اتجاهاً تاريخياً عاماً في السياسة التجارية للدول الصناعية الكبرى حيث تمكنت بعض هذه الدول من تحرير جزء كبير من تجارتها الخارجية عن طريق مبادرات بعقد دورات تفاوضية تحت إشراف الجات خاصة دورتي كندي وطوكيو وذلك على أساس تعاقدي يسمح لطرق المتعاقد بفرض سيطرته المطلقة على التجارة أو التأثير على تجارة الأطراف الأخرى بوسائل مختلفة وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية الدولية بدأ النظام الاقتصادي الدولي القائم يتعرض للنقد الشديد والهجوم المتواصل من جانب الدول المختلفة.

إن المعارضة الدولية لهذا النظام لم تظهر مرة واحدة ولكنها بدأت تظهر بالتدريج مع بروز مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية ثم اتسعت بفضل الدور البارز لحركة عدم الانحياز[1].

وكانت محاولات النظام العالمي الجديد رغم الصعوبات:

- في إصلاحات معدلات التبادل التجاري وفي الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية المتقدمة.

(1) د/جمعة سعيد سرير. النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص62.

- إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية العالمية الرئيسية لاسيما في صندوق النقد الدولي الاعتراف بمدى خطورة مشاكل دول العالم الثالث.
- طلبات المزيد من المساعدة الاقتصادية والاعتراف بمجالات قضايا نقل التكنولوجيا.
- الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالسيادة الاقتصادية للدول لاسيما فيما يتصل بالتأميم ومراقبة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات.

سمي إصلاح التجارة الدولية بند الأولوية على جدول أعمال النظام الاقتصاد الدول الجديد وقد قيم على وجه التحديد، طلبان:

أولاً: طلب إحداث نظام تسعير المنتجات أو السلع الأولية بحيث يعمل على تحقيق الاستقرار في السلع بالنسبة لبنود محدودة.

ثانياً: يجب منح أفضليات متعددة ومقصودة لمصلحة البلدان الأقل نمواً لضمان وصولها إلى اقتصادات سوق البلدان الصناعية المتقدمة، وبما أن هذا يتناقض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الجات ولاسيما الدولة الأولى بالرعاية فإن تنفيذه ليصبح نظاماً معمماً للأفضليات يمثل ابتعاداً رئيسياً عن إستراتيجية تحرير التجارة[1].

إن كفاح دول العالم الثالث من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لم يتوقف حتى الآن ولم تنجح مساعي الدول الرأسمالية السرية والعلانية لتمزيق وحدة هذه الدول[*].

فالصراع لتغير النظام الاقتصادي الدولي في أحد أبعاده على الأقل هو صراع بين طرفي قوى هو الدول المتقدمة وطرف ضعيف هو الدول النامية وتكمن قوى الطرف الأول في توحيد صفوفه ويرجع ضعف الطرف الثاني بصفة رئيسية إلى عدم توحيد صفوفه على نحو جدي وعليه إن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الدول الرأسمالية المتطورة شرط ضروري إن لم يكن كافياً لنجاح الجهود التي تبذل في محاور مختلفة اليوم لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الراهن[2].

---

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (ط2). بنغوين للنشر. مارس 2000. http://elibrary.grc.to/ar/penquin/pag_14

(*) حاولت الدول الرأسمالية أثناء انعقاد مؤتمر الأونكتاد الرابع في نيروبي عام 1976 تشتيت جهود الدول النامية (المتمثلة في مجموعة السبعة والسبعين).

(2) د/ جمعة سعيد سرير. النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص64.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أسهم بزيادة حد التنافس والتكامل بين الاقتصاديات وعدم اقتصارها على الإطار الوطني فحسب من أجل التحكم والدفاع عن مزاياها التنافسية نحو العالمية عن طريق إقامة فروع لنشاطاتها الشاملة ولا تعد فقط مجرد عملية قانونية واتجاهاتها نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وزيادة دورها في تحرير الأسواق والاتجاه نحو مزيد من تركز رأس المال والتوسع في آفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية والتدخل بين الأسواق فضلاً عن تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أفرز عدة نتائج منها:

1. توزيع جديد للخريطة الاقتصادية.
2. بروز أقطاب اقتصادية قوية كالولايات المتحدة واليابان وتكتلات إقليمية.
3. التنافس للحصول على الاستثمارات والمعلومات والتكنولوجيا.
4. زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول.
5. توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق المؤسسات الاقتصادية أو المعاهدات الدولية[1].

(1) د/ رابح جميل الخطيب. آثار النظام الاقتصادي العالمي في أداء قطاعات اقتصادية (ط5). 2001، ص206.

الفصل الثالث

دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

الفصل الثالث

دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

تخلل الاقتصاد الدولي المعاصر ظاهرتان تناقضان بعضهما البعض، فالظاهرة الأولى تتمثل في اتجاه كثير من دول العالم في الانخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي المتعدد الأطراف من خلال الانضمام منظمة التجارة العالمية وفي ظل هذا النمو المتزايد لاتفاقيات التكامل الإقليمي وما أصبحت تشكله من أهمية في تحرير التجارة بين مجموعة من الدول بشكل تمييزي برزت الكثير من الآراء التي حاولت تفسير ظاهرة اللجوء المتزايد للإقليمية بين مؤيد لها وبين رافض فمنهم من يرى أنها تهدد النظام التجاري متعدد الأطراف ومنهم من يرى عكس ذلك[1].

ولذلك وقبل ما نعرض مدى تأثير وتفاعل التكتلات الاقتصادية في النظام التجاري المتعدد الأطراف سوف نتعرض بإيجاز إلى أهم هذه المفاوضات التجارية وآخرها والتي كان لها الأثر الأكبر في النظام التجاري بصفة عامة وهي جولة الأرجواي التجارية متعدد الأطراف.

(1) د/ فؤاد أبو ستيت. التكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص85.

المبحث الأول

التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمفاوضات متعددة الأطراف

ولما كان الغرض الأساسي من إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هو تحقيق قدر متزايد من حرية وسهولة التجارة الدولية، وإزالة كافة العوائق التي من شأنها أن تؤثر على حركة انسياب السلع والخدمات فقد كان من الضروري لهذا الهدف إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متعاقبة سميت بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونتيجة لذلك فقد أدارت الجات منذ نشأتها ثمانية جولات أو مفاوضات تجارية استغرقت هذه المفاوضات حوالي خمسين عاماً، وما تجدر الإشارة إليه أن الجات تميزت بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية[1].

وعلى ما تقدم ذكره فإننا سوف نتقدم بإيجاز لعرض أهم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وهي جولة الأرجواي بسرد العوامل المتعددة التي تضافرت من أجل اعدادها وذكر نتائجها والصعوبات التي واجهاتها وأهم الاتفاقيات التي توصلت اليها.

المطلب الأول

جولة الأرجواي التجارية متعددة الأطراف

مثلما ظهرت الجات عام 1947 في إطار قيام الدول الصناعية الكبرى بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية للعالم غداة الحرب العالمية الثانية، جاءت الدعوة إلى عقد جولة الأرجواي وتمت صياغة ما أسفرت عنه تلك الجولة من اتفاقيات في إطار قيام هذه الدول بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي لحركة التجارة العالمية إلى منظور النظام العالمي الجديد الذي حظى بقوة دفع عظيمة إبان أحداث تصاعد الاتحاد السوفيتي السابق وتفكك منظومة الدول الأوروبية وظهور مجموعة من التكتلات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية في مناطق متفرقة في العالم[2].

(1) د/ زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: مطابع الأمل. 1995، ص231.
(2) د/ جمعة سعيد سرير. النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص241.

الفرع الأول

دورة جولة الأرجواي التاريخية ونتائجها

أن ترتيب جولة الأرجواي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف تأتي الثامنة والأخيرة في مفاوضات الجات استمرت قرابة ثمانية سنوات متواصلة بعد اعلان (يونتاداليب) بالأرجواي في سبتمبر1986 وحتى الموافقة المبدئية على نتائجها 1993/12/15 ثم التوقيع النهائي أو الختامي من قبل المجلس الوزاري 1994 بمراكش.

ولقد كان الهدف من عقد هذه الجولة هو تحقيق المزيد من تحرير السلع وتوسيع نطاق التجارة الدولية وتقوية دور الجات فيها مع دعم نظام التجارة المتعدد الأطراف بالإضافة إلى وضع إطار جديد لقواعد التجارة في الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات[1].

وقد شاركت في هذه الجولة وفود (117) دولة منها ثمانية وثمانون دولة نامية ومن بينها الستة والعشرون دولة صنفت رسمياً بالدول الأقل نمواً، وتجدر الإشارة إلى ان هذه الجولة قد تناولت موضوعات جديدة لم يسبق تناولها خلال الجولات السبع السابقة من أهمها:

- إدخال مجال الخدمات في التجارة الدولية كما تم الإنفاق على الحماية الزراعية وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وقضايا أخرى تتعلق بالاستثمار لقد تم قيام هذه الدول الصناعية بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

وضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد الذي حظي بقوة دفع عظيمة إبان أحداث تصدع الاتحاد السوفيتي السابق وتفكك منظومة الدول الاشتراكية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم أجمع وعليه نتطرق إلى ذكر أسباب ظروف انعقاد جولة الأرجواي تعد جولة الأرجواي تاريخية بكل المقاييس فهي الجولة التي تمخضت عنها ولادة منظمة التجارة العالمية أو كما يطلق عليها الجات الجديدة وذلك تميز لها عن الجات الأصلية 1947[2].

لذلك نجد من الضروري التعرض إلى أسباب وظروف انعقاد هذه الجولة والتي نوجزها فيما يلي:

(1) د/ رابح راتب. الدخول إلى الأسواق الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة. 1996، ص68.
(2) د/ عبدالباسط وفا. دراسات في مشكلة التجارة الخارجية. القاهرة دار النهضة العربية، 2000، ص300.

1. تزايد حدة الانفلات في النظام التجاري العالمي وابتكار المزيد من الطرق والأساليب الجديدة للتحاليل على تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية الجات من قبل مختلف الدول بالإضافة إلى شعور في الأوساط الاقتصادية الدولية بعدم فعالية وضعف آلية فض النزاعات التي تضمنتها جات 1947.
2. حرص الدول الاقتصادية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها وخصوصاً في مجال الصراع على الأسواق.
3. تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أمام تنامي القوة الاقتصادية الآسيوية متمثلة في اليابان وبلاد الحافة الآسيوية أو ما يسمى بالنمور الأربعة (كورية الجنوبية – هونج كونج – تايوان سنغافورة) حيث التصنيع في الصناعات التقليدية والتكنولوجية الالكترونية.
4. انتشار السياسة الحمائية انتشاراً عظيماً وذلك من جراء المنافسة الكبيرة للدول الصناعية على الأسواق الخارجية[1].

إلا أن هذه السياسات تتعارض مع حرية التجارة التي دعت إليها اتفاقية الجات ومع التوجيهات الجديدة لبناء النظام العالمي الجديد مما أدى إلى طرح موضوع (القيود الرمادية) للمناقشة في جولة الأرجواي للحد منها ومحاولة لإيقاف الحروب الجمركية التي سادت قبيل جولة الأرجواي.

قصور الجات عن تحرير بعض القطاعات ذات الأهمية النسبية للتجارة الدولية خاصة مع تنامي رغبة الولايات المتحدة في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسيات التي يسيطر الأمريكيون على نسبة كبيرة منها.

كل هذه الأسباب وغيرها دعت إلى التفكير في دورة جديدة تنعش النظام التجاري الدولي وتوقف التأكد الذي أصاب المبادئ التي قام عليها منذ الحرب العالمية الثانية، وتعكس التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي الجديد خلال العقود الأخيرة وبالتالي[*] كانت الدعوى هنا إلى

---

(1) د/ عبدالواحد العفوري. العولمة والجات. التحديات والفرص، القاهرة، دار النهضة العربية، ص53 وما بعده.

(*) سميت عن هذه القيود بالرمادية نظراً لأنها لا تتعارض مع الجات وفي نفس الوقت لا تتفق معها فهي تقع بين الاثنين فلا هي بالصحيحة ولا هي بالباطلة فهي حالة التوسع الاختياري للواردات أو التقيد الاختياري للصادرات نجد أن هذين الاجراءين يتمان بالاتفاق بين طرفين وهذا ما يرفع عنهما صفة البطلان ولكنهما في نفس الوقت يشملان على تقيد التجارة الدولية بعمل قيود غير التعريفية مما يرفع عنها صفة الصحة.

انعقاد جولة الأرجواي التجارية متعددة الأطراف وبما جاءت به وما نتجت عنه الأمر الذي كان يدعو إلى هيكلة النظام التجاري الجديد بالنتائج التي توصلت إليها[1].

الفرع الثاني

الصعوبات التي واجهت جولة الأرجواي متعددة الأطراف

تعتبر جولة الأرجواي الثامنة في تاريخ الجات وكذلك أكثر الجولات صعوبة منذ بدايتها ومما زاد صعوبتها تزامن هذه الجولة مع فترة الكساد العالمي وبداية وضع حجر الأساس النظام العالمي الجديد عقب انهيار النظام الشيوعي وكل ذلك كان يجري نحو الاتجاه بقوة نحو التكتلات الاقتصادية الدولية. واجهت المفاوضات في جولة الأرجواي صعوبات أخرى عديدة خاصة بالنسبة للمفاوضات التي طرحت لأول مرة في نطاق الجات مثل:

1. قطاع الزراعة والدعم: وتتمثل هذه الخلافات في ظهور صعوبة كبيرة بشأن هذه المسألة بين الدول المتقدمة الكبرى في حد ذاتها خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكانت قد تركزت هذه الخلافات حول مجالات دعم المنتجين الزراعيين في أوروبا وكذلك الاتفاق على المساحات التي يتم زرعها بمحاصيل معينة.
2. التجارة في قطاع الخدمات: حيث واجهت المفاوضات حول مسألة البنوك والتأمين والسياحة والاتصالات والنقل صعوبات معقدة حيث برز الإختلاف في وجهات النظر فيما بين الدول المتقدمة التي تطالب بتحرير الكامل والفوري لكافة قطاعات الخدمات المالية وبين الدول النامية التي طالبت بالتحرير الجزئي لبعض القطاعات الفرعية في الخدمات وترى أن التحرير الكامل والفوري يضر بضاعتها الحديثة في قطاع الخدمات[2].
3. مجال الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية حيث حشدت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع حقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع المقلدة وكذلك إجراءات الاستثمار ذات الأثر في التجارة على الرغم من المعارضة القوية من قبل الدول النامية وبالذات البرازيل والهند أما بالنسبة للإعلان الوزاري لبدء الجولة في بونتاديلست تم عقد الاجتماع الوزاري الخاص بأضخم جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في تاريخ الجات وهي جولة

(1) مولحسان آيات الله. الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد الخضر الجزائر. ص30.
(2) د/ جمعة سعيد سرير. النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص246.

الأرجواي في دولة الأرجواي في مدينة بونتادليست خلال الفترة الممتدة من 15 الى 20 سبتمبر 1986 وقد شاركت في أعمال هذا الإجتماع تسعة وعشرون دولة وصدر عنه إعلان وزاري يبدء جولة جديدة للمفاوضات التجارية بين الأطراف المتعاقدة في الجات[1].

وقد تضمن الإعلان الوزاري الذي وافق عليه الوزراء في بونتادليست على مجموعة من الأهداف والمبادئ وقد قسم إلى جزئين:

الأول: يتناول هذا الجزء المفاوضات التجارية في البضائع وكانت أهدافه تتمثل في تحقيق المزيد من التحرر والتوسع في التجارة الدولية وزيادة قدرة الجات على التوافق مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وتقوية علاقاتها بالمنظمات الدولية الأخرى بالإضافة إلى تحسين النظام التجاري الدولي على أساس مبادئ وقواعد الجات وزيادة نظام تمثيل الجات في وضع خطط البيئة الاقتصادية الدولية[2].

الجزء الثاني: يهدف إلى وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد المنظمة لعملية التجارة الدولية في الخدمات مع إمكانية التواصل لضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة يهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقاً لمبادئ الشفافية والتحرير التدريجي وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعة للتفاوض حول التجارة في الخدمات مفتوحة العضوية لكافة الدول الأعضاء وترفع تقريرها إلى لجنة المفاوضات التجارية أيضاً[3].

ومن أهم المبادئ التي أشار اليها الإعلان مايلي:

1. اعتبار مدة المفاوضات بمثابة فترة انتقالية بحيث لا يتم خلالها اتخاذ إجراءات مفيدة أو مشوهة للتجارة الدولية.
2. تحقيق المزيد من التحرر في التجارة في المنتجات الزراعية.
3. ضرورة التحرير الكامل للتجارة في المنتجات الاستوائية بما في ذلك المنتجات المصنعة.
4. ضرورة الوصول الى اتفاق خاص بالتجارة في المنسوجات والملابس في نطاق اتفاقية الجات.
5. ضرورة الوصول بشأن حقوق الملكية الفكرية.

---

(1) د/ سمير محمد عبد العزيز. التجارة العالمية والجات. دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص33.
(2) د/ أسامة المجذوب. الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش. دار النهضة العربية. ص59 وما بعده.
(3) د/ رجب بودبوس. العولمة بين الأنصار والخصوم (ط1). بيروت. 2002، ص105.

6. البدء في مفاوضات حول التجارة في الخدمات كجزء من مفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وقد سيطر على هيكل المفاوضات في جولة الأرجواي وتم إرساء في اجتماع بونتادليست وهي:

أ. لجنة المفوضات التجارية (T.N.C) والتي أشرفت على مراحل الجولة حتى انتهائها رسمياً عام 1993.

ب. مجموعة مفاوضات البضائع (G.N.G) والتي اهتمت بكل الموضوعات باستثناء الخدمات[1].

الفرع الثالث

أهمية جولة الأرجواي

أولاً: أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية للدول النامية وخصوصاً الدول النامية التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن (1000) دولار أمريكي في السنة حيث سمح لهذه الدول بأن تقدم دعماً لصادرتها بدون تحديد فترة زمانية لوجوب إلغاء الدعم فيها أما الدول الذي يزيد نصيب الفرد فيها عن (1000) دولار أمريكي فإنه مسموح لها بأن تقدم لصادرتها لفترة عشر سنوات فقط[2].

ثانياً: النفاذ إلى الأسواق ويعني صندوق النقد العربي 1996 التفاوض بشأن تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بشأن بعض السلع من خلال إلغاء أو تقليل القيود الجمركية وغير الجمركية وذلك إعمالاً بمبدأ تحرير التجارة من العوائق الجمركية بحيث يصل فرص الوصول إلى الأسواق الدولية في 1999 وهنا أسفرت جولة الأرجواي عن تنازلات جمركية تلتزم كافة الدول بتطبيقها مع معاملة خاصة بالبلدان النامية في الاتفاقات فعلى صعيد الجمارك مثلاً التزمت البلدان الصناعية الكبرى بنسبة تخفيضات جمركية على وارداتها من السلع الصناعية ما بين (20% - 62%) ويتم تخفيض على مدى (4) سنوات

(1) فطيمة حمزة. تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق. ص142.

(2) نهاد عبدالكريم. جولة الارجواي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية العدد (18). 2010.

بالنسبة للبلدان المتقدمة وعشر سنوات بالنسبة لغالبية البلدان النامية أما فيما يخص الدول الأقل نمو فليس هناك ما يلزمها لتخفيض الجمركي.

ثالثاً: فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لايقل عن (3%) تزداد الى (5%) عام 2000 أما البلدان النامية فتمنع معاملة تفضيلة لنسب تخفيض أقل والتطبيق الزمني لفترة أطول وبإحتمال زيادة الأسعار يكون التعويض بشكل معاونات غذائية أو قروض[1].

رابعاً: الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مثل المحتوى المحلي للسلع المنتجة بواسطة مستثمر أجنبي وعمل اتفاقية بشأنها.

خامساً: وأهم مما سبق هو استحداث منظمة التجارة العالمية بدلاً من اتفاقية الجات وبذلك أصبح للتجارة منظمة ترعاها ودول تنضم إليها وبعد الثمان الجولات التفاوضية جرى الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية فعلياً سنة 1995[2].

سادساً: إخضاع السوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع إلى القواعد التجارية في نطاق الجات.

سابعاً: تذليل القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول من أجل تنشيط حركة الاستثمار على المستوى العالمي.

ثامناً: تقوية النظام القانوني للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الإغراق.

تاسعاً: إنشاء جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول المشاركة، ويقوم بإصدار قرارات تحكيم ملزمة، كما يسمح بحق الاستئناف هذه القرارات وإعادة النظر فيها، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من فرص حماية مصالح الدول الضعيفة من مخاطر التعرض لإجراء انتقامية أو سياسات تعسفية من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

إن الشيء المهم من هذه الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف هو أنها قامت بتعزيز درجة التماسك بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة المجموعة الأوروبية حيث ظهر عاماً خلال هذه المفاوضات الطابع الوحدوي للمجموعة الأوروبية الذي تجلى بشكل خاص في اتباع سياسة تجارية مشتركة.

---

(1) محمد شكر. إدارة الأعمال الدولية. محاضرات الدورة التأهيلية الأولى للفصل الصيفي. ص10.
(2) راجع مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص130.

ومن جهة ظهور بوادر صراع حاد بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من المنافسين ومن هنا كان الدافع دون شك وراء قيام الدول الصناعية الكبرى وتصميمها على إضافة ما صار يعرف بالقضايا الجديدة إلى جدول أعمال مفاوضات جولة الأرجواي وهي تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بكل من الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ووضعها تحت سلطة الجات وذلك كله من أجل تشكيل الإنتاج على النطاق العالمي وإعطاء قدرة أكبر للدول المتقدمة على مواصلة احتكار العالم والتكنولوجيا المتطورة على نحو الذي يعزز قدرتها ويحد من قدرة الدول النامية في المنافسة في هذه المجالات الجديدة ولذلك كانت هناك معارضة شديدة من جانب الأخيرة وعدم رضاها على إدراج هذه القضايا ضمن مفاوضات جولة الأرجواي ولقد تفاعلت هذه العوامل لكي تصيغ الأهداف المعلنة لجولة الأرجواي بما يتحقق مع مصالحها الذاتية على نحو يضمن فساح المجال أمام شركاتها متعددة الجنسيات من أجل توسيع نطاق كمليتها في العالم الثالث وإقامة عمليات إنتاجية وتوزيعية متكاملة في مناطق مختلفة من العالم[1].

البيان الختامي لجولة الأرجواي التجارية متعددة الأطراف:

كانت مفاوضات جولة الأرجواي التي تمخضت عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية الأطول والأصعب ولقد أوشكت الجولة على عدة مراحل على الفشل لذا حصل تمديد لها أكثر من مرة على أمل أن تنتهي الجولة باتفاق الفريقان المتعاقدين، كما كانت جولة الأرجواي الأكثر شمولاً والأوسع نطاقاً من كل الجولات السابقة لأنها أدت إلى اتفاقات في مجالات جديدة تعدت المجال التقليدي للجات ألا وهو تجارة السلع والبضائع إلى الخدمات والملكية الفكرية وكان من أهم نتائج هذه الجولة قرار تزويد النظام المتعدد الأطراف بجهاز أقوى وأكثر كفاءة لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء فجاء اتفاق تسوية المنازعات الذي يطرح إجراءات جديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بموجب اتفاقات جولة الارجواي وهذا الاتفاق من شأنه تحسين النظام السابق بتوفر حدود زمانية صارمة للخطوات التي لم يعالجها، كان الهدف العام لجولة الأرجواي تخفيض التعريفة الجمركية وبلغ آخر خفض للتعريفة الجمركية ما يقرب من (40%) وقدرت الولايات المتحدة أن جولة الأرجواي ستوفر دعماً للاقتصاد العالمي يصل إلى ستة ترليونات دولار خلال العقد التالي لانتهائها ولقد جرت مفاوضات صعبة جداً فيما يخص تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية أدت إلى عقد اتفاقين جديدين هما الاتفاق العام للتجارة

(1) د/ جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص248.

الجات واتفاقية الجوانب كما أعيد إدخال قطاعات قد أدخلت قسراً من الجات مثل قطاع الزراعة وقطاع الأنسجة والملبوسات وجرى توقيع القواعد المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق بالإضافة إلى ذلك أدت جولة الارجواي إلى اتفاقيات ومقرارات فيما يخص تجارة السلع مثل اتفاقية الوقاية والتثمين الجمركي والقيود الفنية أمام التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة وقواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد والفحص قبل الشحن لقد شكل برنامج العمل الذي وافق عليه الوزراء الأساس لجدول أعمال مفاوضات جولة الارجواي التي شملت خمسة عشر ... هي[1]:

1. التعريفات الجمركية.
2. الحواجز غير الجمركية.
3. منتجات الموارد الطبيعية.
4. المنسوجات والملبوسات.
5. الزراعة.
6. المنتجات الاستوائية.
7. قوانين جواة طوكيو.
8. مكافحة الإغراق.
9. الدعم.
10. الملكية الفكرية.
11. إجراءات الاستثمار.
12. تسوية المنازعات.
13. نظام الجات.
14. الخدمات.

وبعد مرور أربع سنوات على اختتام جولة الأرجواي عام 1993 قدرت زيادة حجم التجارة العالمية إلى (25%).

(1) ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية. 2004. المصدر منتدى المحامين العرب.
www.montadamontada.com
www.wtoarab.org

المطلب الثاني

التوجه نحو الإقليمية والنظام متعدد الأطراف

وضعت موجة التغيير التي تصاعدت وتيرتها خلال العقدين الماضيين ضغوطاً على مختلف دول العالم وبالتالي الحكومات كي تحرر تجارتها وتزيل الحواجز الإدارية التي تعترض أسواقها من خلال رفع القيود على المنافسة مع التوجه نحو اقتصاد السوق لتحقيق التكامل الاقتصادي، ومن ثم بدأت دول العالم تتجمع في إطار تكتلات إقليمية على أسس جغرافية سياسية، وعرقية ودينية حتى ترفع من مكانتها الاقتصادية وتدعم مراكزها التنافسية، والواقع أن التكتل الإقليمي عكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الإقليمي لتحقيق أهداف معينة ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح، وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو جيدة هدفها التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل من جهة، ورسم ملامح سياستها التجارية على المستوى الدولي من جهة أخرى والجدير بالملاحظة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مفيدة لأعضائها تنشئ فيما بينها سوقاً كبيرة للتجارة البينية الحرة تقريباً من جميع القيود (تتجاوز محدودية السوق المحلية) وكذلك الاستثمار وفوائد أخرى، غير أن هذه التكتلات قد تمثل للدول غير الأعضاء فيها تحدياً كبيراً ومنافسة قوية، وخصوصاً إذا لم تكمن في تكتل أخرى[1].

وتوجد هناك درجات من الاندماج أو التكتل الاقتصادي حيث يتطور مستواه من الدرجة الأقل إلى الدرجة الأعلى من الاندماج التجاري والاقتصادي ويبدأ التدرج من (الاندماج التجاري) وهو تحرير العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء تم توحيد التعريفات الجمركية على واردات الدول الأعضاء في تعريفة خارجية واحدة ثم تأتي مرحلة (اندماج السياسات التجارية والاقتصادية) بين الدول الأعضاء وهي أعلى مراحل الاندماج تتكون من تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء بهدف الوصول إلى تشكيل اقتصاد موحد أو الاندماج الكامل.

وهكذا قد أصبحت معظم الدول المتطورة والنامية على حد سواء، وفي جميع القارات أعضاء في اتفاقيات تجارية إقليمية (منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي) إلى غاية عام 2010 تم إبلاغ منطقة التجارة العالمية بـ (345) اتفاقية ضمن المادة (24) من اتفاقية (GATT) و(31) اتفاقية وفق شرط التمكين و(68) اتفاقية وفق المادة الخامسة

(1) سانجيق جوبتا ويونجز بانج. تفكيك الكتل التجارية. مجلة التمويل والتنمية (عدد22). 2006، ص24.

من اتفاقية التجارة للخدمات ولقد عرف مجال وشبكة هذه الاتفاقيات اتساعاً وتشابكاً كبيراً، وأصبح متنوعاً جداً حيث تتطلع الاتفاقيات لفتح الأسواق أكثر وإثارة مواضيع لم تتفاوض بشأنها الدول في إطار منظمة التجارة العالمية مثل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الآن جهود مكثفة واقتصاداً موحداً[1].

وبما أن العالم يمر حالياً بمرحلة انفتاح تجاري عن طريق تحرير التجارة على ضوء ما تقره منظمة التجارة العالمية للتجارة من تفاوض في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، لكن انتهجت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وجهة الاتفاقيات الإقليمية التي تشهدها الساحة الدولية في هذه السنوات الأخيرة في إطار تكتلات إقليمية والتي تتخذ عدة أشكال في منطقة ما لتحرير وتسهيل التجارة فيما بين الدول سواء من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة أو اتحادات جمركية أو غيرها من أشكال التنسيق، والتكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي إن المبادرة العالمية نحو تشجيع الاتفاقيات التجارية الإقليمية بدلاً من الاتفاقيات متعددة الأطراف لم يأتي من العدم بل هو نتيجة منطقية ذات أساس قانوني بما أن اتفاقية (GATT) هي من سمحت بإنشاء المناطق التجارية الحرة الاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية الدولية بشكل عام وأعفتها من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على المزايا الممنوحة لأعضائها وأصبحت الاتفاقيات الإقليمية من أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيراً هذا ما يفسر التزايد المضطر في إعداد وأشكال الاتفاقيات الإقليمية التجارية إذا الهدف الرئيسي منها هو تحرير التجارة وتحقيق التكامل الاقتصادي[2].

وتضفي منظمة التجارة العالمية شرعية لتواجد الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالرغم من تعارضها مع أهم مبادئ النظام متعدد الأطراف حيث يوجد تعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في اتفاقية (GATT) لأنه يحظر التمييز في المعاملة التفضيلية بين مختلف البلدان الأعضاء، غير أنه هناك استثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية نصت عليه المادة (24) والمادة الخامسة من (GATS) تسمح بقيام منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي، وحتى السماح باتفاقية مؤقتة لقيام أي من هذين التكتلين إذا كان هناك جدول زمني لتنفيذه، وهذا يشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكنها تشترط بأن لا يخل قيام الاتفاقية التجارية الإقليمية بأحكام المنظمة العالمية للتجارة، لذا فهي تخضع للدراسة والفحص في إطار (OMC) لمعرفة مدى ملاءمتها من قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية إذا لم يكن بها مساس بحقوق دول أخرى، وفي حالة وجود مثل

(1) المهند ملحم. اتفاقية الشركات الأوروبية. المركز الوطني للسياسات الزراعية. سورية. 2001، ص40.
(2) د/ نزيه عبد المقصود مبروك. التكامل الاقتصادي العربي والتحديات العولمة مع رؤية إسلامية. دار الفكرية الجامعي. 2006، ص16.

هذا الإخلال يمكن تصحيحه بالتعويض وبالتالي يمكن القول أن قيام المنظمة أعطى دفعة قوية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية السابقة لقيام المنظمة وتوسيع مجالاتها كما شجع على قيام تكتلات جديدة ومن زاوية الواقع إن الإطار الإقليمي يساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، فقد مهدت مفاوضات جولة الأرجواي لهذا الاتجاه لأن إنشاء منظمة تجارة عالمية لم يلغي القواعد والمعايير الأساسية (GATT) فيما يخص الترتيبات الإقليمية[1].

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر اتفاقيات الأنظمة الإقليمية على تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وهنا سوف نتطرق من خلال هذه الدراسة المقدمة إلى تفسير العلاقة بين الإقليمية والنظام متعدد الأطراف خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت فيها ظاهرة الإقليمية تنامياً مطرداً وأصبحت التجارة داخل الإقليم وبينها تشكل جزءاً مهم من التجارة الدولية.

الفرع الأول

الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية ضمن نظام متعدد الأطراف

فرضت التوجهات الإقليمية والدولية التي كانت سائدة خلال جولات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية المتسمة بالتوجه للإقليمية كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات العالمية انتزاع بعض التنازلات المهمة التي تجيز إنشاء التكتلات الإقليمية وذلك رغم ما تشكله الإقليمية من تعارض مع الإطار متعدد الأطراف.

قواعد الإطار المتعدد الأطراف التي تحكم الإقليمية:

لم تترك الاتفاقية العامة الحرية المطلقة للدول لإنشاء شروط وقواعد معينة نوردها في العناصر التالية[2]:

1. المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الجات لعام 1994: تعني المادة (24) من اتفاقية الجات 1994 بشروط تشكيل لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وعمل تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة وكيفية تسوية المنازعات فيها، فهي تقدم الغطاء القانوني لأعضاء منظمة

(1) د/ صبيحة محمود. اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. دار الحامد للنشر والتوزيع. 2010، ص83.
(2) فهد العتياني. مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(6)، العدد (18). 2010.

التجارة العالمية سواء لتشكيل أو للانضمام إلى اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة ونظراً لأن اتفاقية التجارة الإقليمية تعد تحدياً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، وتجاوزاً لها فإن استثناء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في إطار يحقق المصالح الأساسية لدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها فالمادة تسمح بإنشاء اتحادات جمركية ومناطق حرة كاستثناء متاحة لمبدأ عدم التميز.

2. يتعين على الاتفاقية أن تزيد من حرية التجارة بين البلدان المشاركة.

3. يتعين ألا تتضمن الاتفاقية مقتضيات تشكل حواجز تعوق الأطراف الموقعة عليها بالنسبة لحل المبادلات التجارية.

4. يجب إشعار المنظمة بهذه الاتفاقية حتى يتم بحثها في طرف هيئة الاتفاقية التجارية الإقليمية.

5. يتعين على الاتفاقية أن تلغي القيود على التجارة بين الأطراف الموقعة عليها بالنسبة لحل المبادرات التجارية[1].

6. إذا تعلق الأمر باتفاقية، يتعين وضع مخطط وبرنامج لإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة للتبادل التجاري الحرفي آجال مقبولة من الزمن.

وعليه فإن أحكام المادة (24) من اتفاقية الجات لا تمنع تكوين اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بين أقاليم الأطراف المتعاقدة بشرط الوفاء بالشروط أعلاه غير أنه ظهر جدل كبير في تفسير بعض الشروط خاصة فيما يتعلق بتفسير كلمة القيود التجارية الموجودة في الفقرة الثالثة، فهي لا تبين بشكل واضح ما هو المقصود منها هل المقصود هنا تعريفة جمركية انفرادية أو جدول تعريفات جمركية أو المقصود منها معدل التعريفات الجمركية المطبقة أو المحدودة[2].

بالإضافة إلى إشكالية تفسير عبارة مدة معقولة من الزمن الواردة في الفقرة الخامسة من المادة هنا يطرح إشكالية ماهية المادة المعقولة وعلى أي أساس يتم تحديدها كما تلزم المادة اتفاقيات التكامل بإزالة كافة القيود الداخلية على أغلب التجارة فالفقرة تشير إلى أغلب التجارة لكنها لم تحددها بوضوح لما يفسح المجال لبعض الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل من أن

(1) لمزيد من التفاصيل حول المادة 24 من الجات 1994 انظر في: تواتي بن علي فاطمة. مستقبل التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية. مجلة الباحث، العدد(6)، جامعة ورقلة. 2008.
(2) أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية العربي. العولمة والتكتلات الإقليمية. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2002، ص147.

يتملصوا من هذا الالتزام لبعض القطاعات التي تتميز بضعف منافستها في الأسواق الخارجية وذلك رغم أن هذه المادة جاءت لتحمي الإطار المتعدد الأطراف من عدم الانحراف كثيراً عن مبدأ الدول الأكثر رعاية وجعل هذه الترتيبات الإقليمية عاملاً معززاً لجهود تحرير التجارة ضمن النظام المتعدد الأطراف[1].

الفرع الثاني

أبعاد النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والنظام متعدد الأطراف

إن عدد كبير اليوم من دول العالم يسعون بشكل كبير وملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم هذا الهدف الذي يمكن اعتباره من المنظور الاقتصادي البحت (الإستراتيجية الأولى) لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم، كما هو معروف فإن هناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الطريق الأمثل لتحقيق هذا الهدف المرجو لكن مع ذلك نلاحظ أن هناك اتجاهاً متزايداً لتشكيل اتفاقيات التكامل الإقليمي وأصبح هناك عدداً لا يستهان به هذه الاتفاقيات ينمو ويتطور بشكل موازي لنمو تطور المفاوضات متعددة الأطراف التي تقودها المنظمة العالمية للتجارة ولقد أدى النمو السريع لاتفاقيات التكامل الإقليمي إلى حدوث جدلاً كبيراً ونقاشاً واسعاً، بين الاقتصاديين في العالم حول أهمية مثل هذه الاتفاقيات، ومدى الحاجة إليها وآثارها على المفاوضات المتعددة الأطراف وهل تشكل الإقليمية حجر عثر أو حجر بناء في طريق النظام التجاري متعدد الأطراف، وعلى العموم نجد هناك رأيين مؤيد ومعارض لفكرة الإقليمية وكل الرأيين يرتكز أن على أربعة محاور رئيسية هي:

1. فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات تقوم بخلق فرص جديد لتجارة أم أنها تقوم بتحويلها.
2. فيما إذا كانت هذه الاتفاقية حققت شوطاً أطول من المفاوضات متعددة الأطراف.
3. فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشكل عاملاً محفزاً للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف.
4. فيما إذا كانت قواعد منظمة التجارة العالمية تمنع فعلاً الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات.

(1) توات عثمان. اتفاقية التجارة الإقليمية. التشابكات. فرص وتحديدات النظام التجاري العالمي. حالة اتفاقية التجارة الإقليمية بين الدول العربية، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2011، ص18.

أولاً: آراء ضد اتفاقيات التكامل الإقليمي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية سوف تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار إقليمي وفرض سياسات حمائية اتجاه العالم الخارجي[1].

حيث أن كل إقليم يتجه إلى إقامة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يزيد من الحواجز الحمائية ضد الدول غير الأعضاء بحيث أن هذه التكتلات تعتمد على تقديم المزايا التفضيلية للدول الأعضاء، وتهميش الدول الأطراف الأخرى كما تمنح حقوقاً لها أكثر مما تعطي المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي وانحساره ويرى أنصار تحرير النظام المتعدد الأطراف أن التوجه إلى الإقليمية يعرقل النموذج التجاري العالمي الذي تسعى المنظمة إلى إيجاده، ويفرض الشفافية والتنبؤات في العلاقات التجارية الدولية، وأن الاتفاقيات الإقليمية تفرض التعقيدات على الدول غير الأعضاء من خلال تقليص الاهتمام بأجندة التجارة العالمية متعددة الأطراف وإيجاد مصالح ومزايا راسخة بين شركاء التكتل بدفعها في وقت لاحق إلى مقاومة الجهود الدولية لتحقيق هامش المزايا التفضيلية ومن الآثار المحتملة لهذا لتحرير تهديد التوازن التنموي في التجارة العالمية من خلال زيادة التباين الاستثماري والتجاري خاصة إذا كان التحرير على أساس تفضيلي، وكذلك تهديد بيئة العمل والإنتاجية من خلال رفع التكاليف بسبب التعقيدات التشريعية كما أنها تنقل الإنتاج من الميزة النسبية إلى الميزة التفضيلية.

ومن مجالات التأثير السلبي للتكتلات الإقليمية على منظمة التجارة العالمية هو قضية قواعد المنشأ والتي تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في تكتل ما وفي منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية والمتقدمة، ويبرز تأثير التكتلات في هذا المجال باختلاف هذه القواعد من تكتل لآخر فالولايات المتحدة تعتمد في اتفاقيتها الثنائية على احتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ وفي الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المزايا الأولية المتاحة محلياً والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج وهذا الاختلاف في المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية يعمل على إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف ويرى يجواتي وهو أحد المؤيدين للتجارة الحرة والمعارضة للاتفاقيات الإقليمية بأن الاتفاقيات الإقليمية هي عملية تسعى من

(1) محمد بيبلي. الاتفاقيات التجارية الإقليمية. ملخص السياسات رقم (27)، المركز السوري للسياسات الاقتصادية، 2008، ص7.

خلالها القوة المهيمنة إلى اشبعا وإرضاء متطلبات التجارية غير المترابطة والمتعددة من خلال المجتمعات التجارية الأضعف بطريقة أسهل من التجارة متعددة الأطراف[1]، فاتفاقيات التجارة الحرة تضر بعملية تحرير التجارة متعددة الأطراف عن طريق تسهيل الحصول على المتطلبات الخارجية ليس من خلال خفض قيود التجارة ولكن بزيادتها مثلما يكون اختراق الأسواق مرفوضاً بالنسبة للمجموعات معينة مثل الإغراق الاقتصادي أو الإغراق الاجتماعي[2].

هذا بالإضافة إلى تشدد في بعض القضايا التي رافقت إنشاء وتوسع الترتيبات فيما يخص التكامل الإقليمي مثل التشدد في الجزء المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية واستعمال المعايير البيئية ومعايير العمل كحواجز تجارية خاصة في الاتفاقيات التجارية التي تجمع دول نامية وأخرى متقدمة، هذا إضافة إلى القضايا المتعلقة بقواعد المنشأ وتسوية المنازعات وبهذا الشكل فاتفاقيات التكامل الإقليمي في إطار ثنائي أو إقليمي حسب هذا الرأي غالباً ما تعكس أهدافاً جغرافية سياسية التي يمكن أن تؤثر سلباً ليس فقط على الدول النامية بل على النظام التجاري العالمي كما أن مبدأ التكتلات الإقليمية حسب هذا الرأي يتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمنصوص عليها في المادة (1) من مبادئ اتفاقية الجات والذي يعني منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا إعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في السوق الدولي دون قيد أو شرط ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الاتفاقية إنما يلزم المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المتكتلة على التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من هذه التجارة وهذا يجعل من مبدأ الدولة الأكثر رعاية استثناء وليس القاعدة وأفض إلى زيارة التميز في التجارة العالمية[3].

ثانياً: آراء في مصالح الاتفاقيات الإقليمية:

يجادل دعاة الإقليمية بأن اتفاقيات التكامل الإقليمي لا تضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف بل تشكل أحد اللبنات الأساسية للانطلاق نحو التجارة الحرة العالمية وحجتهم في ذلك أن التحرير الاقتصادي على مستوى كل إقليم سيعزز من تحرير التجارة على المستوى العالمي، وذلك لما تنطوي عليه ترتيبات التكامل الإقليمي من إمكانات إعادة المفاوضات متعددة الأطراف إلى مسارها، الأمر الذي يرجع تحديداً إلى كونها تشكل جزءاً من إستراتيجية تهدف إلى تحرير

(1) د/ أكرم عبدالرحيم، التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص179.
(2) محمد بيبلي. الاتفاقيات التجارية الإقليمية. مرجع سابق، ص18.
(3) أسامة المجذوب. الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش. مرجع سابق، ص206.

التنافسي والسبب في ذلك هو أن هذه الاتفاقيات تتضمن عموماً أحكاماً تتجاوز نطاق القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية في مجالات عديدة كالاستثمار والمنافسة، المشتريات الحكومية، وكذلك في مجالات أخرى مازالت مستبعدة من جدول أعمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كحقول العمال، وسياسات الضرائب، التنافسية والتعامل مع البيئة[1].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الترتيبات الإقليمية لا تتعارض ولا تصطدم بالإطار المتعدد الأطراف ويرى الاقتصادي هيغوت أن تنمية الأقاليم تمثل بعداً مهماً في النظام العالمي الناشئ في فترة العولمة وينبغي أن نرى في الإقليمية أنها مرحلة وسطية ومهدئة بين الدول من جهة وبين اقتصاد العولمة من جهة أخرى، وإن كانت العولمة عبارة عن مجموعة من العمليات والأيديولوجيات للإدارة الاقتصادية فإن الإقليمية مظهراً دال على العولمة ولا يمكن فهم واحدة في غياب الأخرى[2].

وفي دراسات أخرى رأت أن ترتيبات التكامل الإقليمي المؤسس جيداً قد تكون معاونة لتقوية الاتجاه المتعدد الأطراف في مظاهر عديدة، أهمها أن المفاوضات الإقليمية داخل التكتل الاقتصادي الإقليمي تخدم المفاوضات العالمية إذا ما اعتبرت بمثابة معامل اختبار للقوانين والأحكام الجديدة كما أنها تخدم المفاوضات العالمية باعتبارها مرحلة تفاوضية سابقة يجري خلالها حل الكثير من المشاكل وتليين مواقف الأطراف علاوة، على أن المفاوضات الإقليمية داخل التكتل أكثر كفاءة بل وأكثر مناسبة في تناول قضايا ذات صبغة إقليمية بحتة في طرحها في التفاوض العالمي، فهناك دائماً قضايا لها خصوصيات إقليمية تبتعد عن الطرح العالمي[3].

كما تساهم ترتيبات التكامل الإقليمي في توضيح للحكومات الوطنية ومجموعات المصالح الفرص الناتجة عن تحرير وإزالة العراقيل الجمركية بما يساهم في توسيعها للإطار المتعدد الأطراف وترى منظمة التجارة الدولية في أحد تقريرها أن ليس هناك أي دلائل أو مؤشرات توحي بأن تنامى الإقليمية يشكل خطراً على التجارة متعددة الأطراف، ويقول تقرير المنظمة أن التخفيضات الجمركية الكبيرة والشاملة لمعظم السلع التي تم الاتفاق عليها في جولة الأرجواي لن تترك إلا مجالاً محدوداً للتخفيضات الأخرى في ظل الاتفاقيات الإقليمية ويؤكد التقرير أن التكامل الإقليمي والمتعدد الأطراف مكملاً لبعضهما وليسا بديلين في العمل من أجل تحرير التجارة وهنا نشير إلى ما صرح به السيد (ريناتوروجيرو) المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية في

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (الأونكتاد) تقرير التجارة والتنمية. استعراض عام. الأمم المتحدة. 2007، ص15.

(2) أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص171 أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص171.

(3) د/ أسامة المجذوب. الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا الى مراكش. مرجع سابق، ص206.

إحدى المؤتمرات فيما يخص الترتيبات الإقليمية بقوله: "قد تكون الإقليمية عنصراً مكملاً وهاماً لنظام المتعدد الأطراف لكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عنه"[1].

أما الحل فهو عولمة الإقليمية وليس أقلمة العولمة فتحرير التجارة الدولية حسب السيد ريناتوروجيرو في إطار الإقليمية لا بد أن تتوافق ومبدأ التعددية وما تطمع الدول للقيام به إقليماً لا بد أن تكون مستعدة للقيام به على المستوى المتعدد الأطراف.

وكدليل على أن مختلف الاتفاقيات الإقليمية بالمحصلة تساهم في خلق فرص جديدة للتجارة أكثر من تحويلها يورد أصحاب هذا الاتجاه عدة شواهد إحصائية إذ أن منظمة التجارة العالمية تقدر أن أكثر من (50%) من حجم التجارة العالمية سنة 2008 إنما يتم بين دول أعضاء في اتفاقيات ثنائية وإقليمية[2].

بالإضافة إلى أن نمو التجارة في العالم ترافق مع زيادة في التجارة والاستثمار على المستوى الإقليمي، وهي زيادة تيسرت من خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وأن الاتفاقيات الإقليمية بإزالتها الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام التجارة في السلع تتيح إمكانيات هامة لتحقيق وفورات الحجم، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات أعلى وبشروط أفضل، وتجميع الموارد الاقتصادية والبشرية والمؤسسية والتكنولوجية وموارد البنية التحتية وبناء شبكات إنتاج وتسويق بين البلدان المشاركة، وكذلك بين هذه البلدان وبقية العالم ومن هنا فهي لا تنطوي على خسائر بالنسبة للدول المستبعدة.

وعليه فإن أصحاب هذا الرأي يرون أنه إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية مهمة للأفراد وللاقتصاد الوطني في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية[3].

ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس استبدال السلع أو الخدمات بجودة عالية وبتكاليف أقل، وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلعاً وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة وأعلى تكلفة منها ففي هذه الحالة تتعارض أهداف المنظمة وأهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية وفي خلاصة القول نجد أن تشكل ظاهرة الإقليمية حالياً إحدى أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر وذلك لما أصبحت تشكله من أهمية في بنيان

(1) ريناتور وجيرو، المبادرات الإقليمية والآثار العالمي والنظام التجاري متعدد الأطراف، مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية، روما، 17 نوفمبر 1997.
(2) د/ أكرم عبدالرحيم. التحديات المستقبلية للتكتلات الاقتصادية. مرجع سابق، ص178.
(3) د/ توات عثمان، اتفاقية التجارة الإقليمية، مرجع سابق، ص130.

الاقتصاد الدولي وتزايد مساهمتها في التجارة الدولية متجاوزة نسبة (50%) من إجمالي التجارة العالمية، ولقد أدى هذا النمو المتزايد في اتفاقيات التكامل الإقليمي وزيادة اللجوء إليها سواء من الدول النامية أو الدول المتقدمة لتحرير التجارة بشكل تمييزي، برزت في السنوات الأخيرة الكثير من الآراء التي حاولت إبراز آثر الإقليمية على النظام متعدد الأطراف بين من يرى أن الإقليمية تشكل حجر عثر في طرق التحرير المتعدد الأطراف وهناك من يرى في الإقليمية أنها حجر بناء تساعد على نمو زيادة التجارة الدولية وكذلك زيادة تحرير التجارة المتعدد الأطراف في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية[1].

الفرع الثالث

مدى ترابط النظام المتعدد الأطراف مع الإقليمية

لقد أدت التطورات المتلاحقة في مجال التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتزايد عددها واتساع نطاقها إلى ضرورة الوقف على مدى توافق العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية وهو ما يستدعي استعراض ما قدمته منظمة التجارة العالمية للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتتمكن من الوقوف على طبيعة العلاقة والتفاعل بين هذين الإطارين والأبعاد التي تحكم كل منهما والجوانب المتعددة لهذه العلاقة وما ينتج عنها من انسجام وتوافق أو تناقض وتضاد ليصل العالم من خلال هذه العلاقة والتواصل إلى تحقيق منطقة تجارة عالمية حرة تضم كافة الدول.

ومما لا شك فيه أن جولة الأرجواي بآثارها المتشعبة واتفاقياتها التي مثلت صفقة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعاً قوياً للإطار المتعدد الأطراف وأكسبته مزيداً من الفاعلية والمصداقية ورغم أن هذه الجولة الأخيرة قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والتوسع وظهور العديد من المبادرات الإقليمية منذ 1994 وقد تزامن النشاط الدولي في الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية التي سادت العالم مؤخراً، مع انتهاء مفاوضات جولة

(1) د/ سليم مولدي. التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف. جامعة الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 4 العدد 6. 2018.

الأرجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وما تشرف عليه من اتفاقيات[1].

وتقوم منظمة التجارة العالمية على أساس القواعد أي أنها تضع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجال السلع الصناعية، والزراعية، والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار فضلاً عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء ولقد أدى هذا التزامن إلى التدخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف لتؤل حول مدى التوافق والتضاد بين التكتلات الإقليمية والنظام متعدد الأطراف من حيث ما قد تؤدي إليه التكتلات الإقليمية من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول خارج التكتل بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، في إطار نظام قانوني ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة الدولية وهو التنافس الذي مرده الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال التكتلات الإقليمية متوافقة خاصة وأن معظم المشاريع التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة وسياسات المنافسة، وأسواق العمل وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية، والأهداف السياسية وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العلمية صعوبة التفاوض بشأنها في الإطار المتعدد الأطراف[2].

وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية، إلى اتساع التجمعات الإقليمية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم وأصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات تغطي نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافاً إستراتيجية وليست فقط تجارية.

(1) آسيا الوافي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. مرجع سابق، ص130.
(2) د/ عبدالمطلب عبدالحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. مرجع سابق، ص142.

كما أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبحت بعض الترتيبات الإقليمية تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالاتصالات والنقل الجوي والمشتريات الحكومية وتجانس المعايير والإغراق المتبادل وغيرها وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدراً محدداً وجزئياً من التحرير نظراً لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف[1].

وبذلك رغم الصعاب وضع تصور نهائي شكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والمتغيرة والتطور لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظراً لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي وفي إرساء دعائم أي تكتل لأنه الخطوة الأولى والأخيرة لتحقيق صفة التكامل[2].

(1) آسيا الوافي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. مرجع سابق ص161.
(2) آسيا الوافي. التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. مرجع سابق، ص161.

المبحث الثاني

علاقة التكتلات الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف

إن تزايد الترتيبات الإقليمية وانتشارها يطرح الكثير من التساؤلات عن طبيعة العلاقة والتأثيرات التي تربطها مع النظام المتعدد الأطراف وأهمها: هل إن الزيادة في عدد الترتيبات التجارية الإقليمية والتسارع في إنشائها يعطي مؤشراً على تهديدها للنظام المتعدد الأطراف؟ هل زيادة عدد هذه الترتيبات يعبر عن رغبة الدول النامية في تحسين وضعيتها من خلال تحرير التبادل التجاري الإقليمي أو أن هناك شعوراً بالإحباط في الدول النامية لأنها لم تحصل سوى على وعود بالالتزام وأخيراً هل تحول الإقليمية من دعم قوي النظام التجاري متعدد الأطراف؟ نعم ان أسباب زيادة الترتيبات الإقليمية في ظل المواجهة الحالية للعولمة أدت إلى ذلك إلا أننا يجب أن ندرك المخاطر المترتبة على زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية وخاصة الثنائية حيث أنها تتضمن التزامات أكثر تشدداً من تلك الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[1].

المطلب الأول

طبيعة التعامل بين الإقليمية والتعددية

قبل تحديد طبيعة التفاعل القائم بين الإقليمية والتعددية لابد من الإشارة إلى المواد المنضمة للاتفاقيات الإقليمية ضمن منظمة التجارة العالمية وهي:

أولاً: المادة (24) من اتفاقية الجات لسنة 1994 هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وعمل تعريفة موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.

ثانياً: المادة (5) من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات وتأتي تحت عنوان التكامل الاقتصادي وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحظر تقديم أي إجراءات جديدة والمعاملة التفضيلية للأشخاص الاعتباريين.

(1) د/ نزيه عبد المقصود. التكتل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية. مرجع سابق، ص70.

ثالثاً: لقد ترتب على تصاعد الإقليمية الجديدة إعادة إثارة قضية العلاقة بين الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف من جديد أو بمعنى آخر العلاقة بين تحرير التجارة في الإطار الإقليمي من ناحية وتحرير في ظل الإطار المتعدد الأطراف خاصة الاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية[1].

ومن ناحية أخرى التساؤل هنا: هل يمكن للإقليمية الجديدة أن تعمل بشكل أكثر توافقاً مع النظام متعدد الأطراف أو بمعنى آخر هل يصيب عمل الإقليمية في اتجاه نظام تعدد الأطراف؟

في الواقع أن العديد من الدراسات التي تناولت قضية الترتيبات الإقليمية الجديدة قد انطلقت من افتراض أن الإقليمية بسماتها تعمل في اتجاه لتحقيق أهداف وغايات النظام المتعدد الأطراف واعتبارها إحدى آليات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي خاصة في ضوء استنادها إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية سواء بشكل مشروط أم غير مشروط وتجاوزها المادة (24) من اتفاقية الجات غير أنه في الوقت الذي تمتلك فيه الإقليمية من المقومات أو الخصائص التي تضمن لها التكامل في النظام متعدد الأطراف إلى أنه قد أشارت في الوقت ذاته ضرورة إصلاح الأساس القانوني لهذا النظام والمتمثل في اتفاقية الجات على نحو يضمن توفير أساس قانوني يشجع على ازدهار ترتيبات الإقليمية[2].

الفرع الأول

التفاعل بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية من حيث المزايا والعوائق

لقد أثارت ظاهرة التوسع المطرد في الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقاتها بالإطار متعدد الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية إلى إجراء عدت دراسات تهدف إلى البحث عن آثار التكتلات الاقتصادية على النظام متعدد الأطراف ومن باب تقسيم الترتيبات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار متعدد الأطراف نقف على أهم مزايا وعوائق الترتيبات:

1. مزايا الترتيبات الإقليمية تمكن هذه الترتيبات مجموعة صغيرة من الدول ذات تشابه أكبر في المصالح تسعى معاً لتحقيق هذه المصالح وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر في مجال تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثاً عن هذه الأهداف على أساس إقليمي وتمكن

(1) د/ سمير محمد عبدالعزيز. العالمية والجات. مرجع سابق، ص76.
(2) أ/ علاوي محمد محسن. الإقليمية. المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. جامعة ورفلة. مجلة الباحث (العدد 7). 2011/2010، ص35.

المنظومات المؤسسية القطرية من اكتساب قدرات تنافسية إقليمية تؤهلها للاندماج العالمي مستقبلاً وتحميها من الآثار السلبية في المدى القصير والمتوسط.

2. عوائق الإقليمية: تتمثل هذه العوائق في أنها قد تضع قواعد جديدة معايير لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييزية جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي كما أنه مثل هذه الترتيبات قد لا تقدم حلولاً نهائية للقضايا العالمية وربما تسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا[1].

مثلما ما هو سائد حالياً من تطور الخلافات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا حول العديد من القضايا وانعكاساتها على مسار التجارة الدولية.

وعليه فإن التكتلات الاقتصادية جاءت تأثيراتها في جولة الأرجواي متعددة الأطراف بقوة نظراً لتعاظم حجم هذه التكتلات وهو ما يدل على أنه لا مكان للدول إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية وكذلك لأن التكتلات إحدى دوافع العولمة لأنها تهدف إلى تبادل التنشيط التجاري والاستثمار فأصبح بروزها في تزايد مستمر وهذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها[2].

إن المبادلات التجارية متعددة الأطراف تدعم مع مرور الزمن بتزايد عدد الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية وبالعمل المتزايد للمبادلات الدولية ليصل سنة 2012 عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى (155) عضواً غير أنه حصل إحباط من هذه الأخيرة حيث أصبح المزيد من تحرير التجارة على الصعيد الدولي أمراً صعباً بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك من حيث حرص أو عدم حرص بعض الدول على تحرير عدد من الأنشطة، ولعل من أوضح الأمثلة في جولة 2008 يختلف بسبب الاختلافات ما بين الولايات المتحدة والهند والصين حول نفاذ السلع الزراعية في أسواق العالم النامي[3].

لذا انتشرت اتفاقيات إقليمية إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف في شكل تكتلات اقتصادية من طرف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ولما كانت البلدان النامية تجد نفسها أقل المستفيدين من نمو التجارة الدولية الذي يحققه تحرير التجارة على الصعيد الدولي أصبحت هي الأخرى ملزمة بتقوية مركزها التفاوضي لضمان مصالحها في جولات المفاوضات

(1) د/ مصطفى سلامة. قواعد الجات. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1998، ص133.
(2) فطيمة حمزة. تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص130.
(3) د/ عادل المهدي. عولمة الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص158.

عن طريق لجوئها إلى تكوين تكتلات إقليمية قوية التي باتت تمثل أبرز ملامح الاقتصاد الدولي ومن ثم فإن الدولة التي لا تشارك في تكتلات إقليمية ستبقى خارج نطاق التجارة الدولية مما يمثل عائقاً لإحداث التنمية الاقتصادية لهذه الدولة وهكذا أصبحت الدول المتقدمة والدول في طريق النمو على السواء تهتم بالاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التكتلات ليس فقط من أجل فتح الأسواق بل لتحرير التجارة في الأنشطة التي لم تتطرق لها منظمة التجارة العالمية ولضمان الأمن والمعاملة بالمثل وترقية الاستثمار حيث تعرف الاتفاقيات الإقليمية التجارية بجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر التنظيمات الإقليمية مجموعة من الدول التي تحقق وحدة إقليمية وفق مؤسسات قانونية، وتتميز بالترابط الإقليمي[1].

الفرع الثاني

الإطار المتعدد الأطراف وانعكاساته على الاقتصاديات العربية

أمام تحرير التجارة العالمية هل نبدي التفاؤل لهذه الأحداث ونستقبلها بارتياح كبير ونطمئن لنتائجه في أن الجميع سيستفيد، البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء كما كتب (جون ريدوود) وزير الدولة البريطانية لمنطقة ويلز بحيث (ينفتح الباب أمام البلدان النامية لكي تقرر بنفسها ما إذا كانت ترغب في اجتذاب الاستثمار الخارجي أم تنتابنا خشية ومخاوف المفكر الاقتصادي الأمريكي (هرمان دالي) الذي استقال من البنك الدولي بعد ست سنوات من العمل فيه رسالة مفتوحة وجهها إلى المدير التنفيذ الجديد للبنك (جيمس وولفينسون) يحذر من أن (العولمة الاقتصادية أو عولمة الاقتصاد عن طريق محو الحدود الاقتصادية الوطنية بواسطة حرية التجارة وحرية حركة رأس المال والهجرة غير المنضبطة ينحل بوحدة المجتمع وقدراته الأساسية على حمل أي سياسة للصالح العام وتأثير هذا لا يقتصر على السياسات الوطنية ذات الأهداف المحلية بل يمتد أيضاً إلى الاتفاقيات الدولية إن أي تقويم للآثار المترتبة على جولة الأرجواي على الاقتصادية العربية يتطلب مركز دراسات وخبراء وباحثين في المجالات المختلفة، ولكن يمكن القول بأن الاتفاقية تخدم بشكل رئيسي الاقتصاديات التصديرية[2].

(1) د/ أحمد الكواز. اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي. الحالة العربية المعهد العربي للتخطيط. 2010، ص5.
(2) هذه المعلومات مستقاه من حسابات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية المتعلقة باستخدام المواد التنموية وهي تشمل البلدان العربية.

في حين أن الاقتصاديات العربية عموماً تعتمد على الاستيراد (باستثناء صادراتها للنفط وهذه لا تخضع للاتفاقية) وهذا يعني أنه من المحتمل أن تؤدي جولة الأرجواي متعددة الأطراف إلى تحمل المنطقة خسائر جمة، ولكن في نفس الوقت، يجب الاعتراف بوجود آثار إيجابية لا يمكن التحدث عنها قبل اتخاذ إجراءات من قبل البلدان العربية فرادى ومجتمعة من أجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذه الاتفاقية كالإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة والتعاون الاقتصادي العربي يهدف إنشاء منظمة تجارة حرة عربية لأن منظمة التجارة العالمية لا تعترف بالترتيبات الإقليمية للتجارة إلا إذا كانت هدفها النهائي إنشاء منطقة تجارة حرة.

الآثار السلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: سوف تؤدي الاتفاقية متعدد الأطراف إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف وذلك لأن الدعم الحكومي الزراعي سوف ينخفض في البلدان الصناعية، وهذا يعني امتصاص جزء كبير من إيرادات البلدان العربية، وخاصة أن معظمها مستوردة صافية للسلع الغذائية الرئيسية (المركز الإسلامي للتنمية التجارة 1995) حيث تستورد ما قيمة (21) مليار دولار سنوياً من المواد الغذائية باستثناء المغرب العربي وتونس والسودان سلة الغذاء العربي إذا ما أحسن استغلال مواردها بالشكل الأمثل[1].

هذا مما يزيد من الاختلال في الموازين الزراعية والتجارية العربية وبالتالي في موازين المدفوعات وينوه المراقبون إلى ان موقف البلدان العربية ربما يزداد حرجاً وفي حالة تزامن الارتفاع في أسعار الغذاء مع انخفاض في صادرات هذه الدول.

ثانياً: إن تأثير الاتفاقية على القطاع الصناعي العربي سيكون سلباً حيث إن رفع الحماية وفتح الأسواق دون ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر على قدرة المنتجات المحلية على المنافسة، وجعل الأسواق العربية سوقاً للمنتجات الأجنبية بحجة الجودة والتقدم وقد لا تستطيع الاتفاقية متعددة الأطراف إيقاف سوء استخدام قوانين مكافحة الإغراق التي تستخدمها البلدان الصناعية لحماية صناعتها.

(1) د/ عادل احمد حشيش. العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديد، الإسكندرية. 2005، ص361.

ثالثاً: إن فرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية قد تؤدي إلى قيام سلطات احتكارية ينجم عنها ارتفاع سعر المنتجات مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية، نتيجة الغزو الثقافي من قبل البلدان الأعضاء في الجات كما أنه سوف تؤدي إلى عرقلة نقل التكنولوجيا إلى البلدان العربية.

رابعاً: ستعاني البلدان العربية عموماً من ارتفاع تكاليف برامج التنمية حيث يترتب على حماية حقوق الملكية الفكرية ارتفاع التكاليف المرتبطة باستخدام العلاقات التجارية وحقوق الطبع والنشر[1].

وكل هذه النفقات ستعني ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي نظراً لارتفاع أسعار المدخلات كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي العربي نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور الزراعية والمدخلات الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأجنبية وهكذا تزداد تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي العربي مما يشكل عبئاً على تكاليف برامج التنمية العربية.

خامساً: لن تستفيد البلدان العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات لأنها مستوردة صافية وتعاني من عجز في ميزانها كما أن ضعف البنية الإنتاجية للقطاع الخدمي في البلدان العربية واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة فإن قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية سواء كانت خدمات المكاتب الاستشارية أو السياحية للاتصالات والنقل، المحاسبة والبنوك والتأمين فعلى سبيل المثال فإن اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية قد يؤدي إلى مواجهة المؤسسات المصرفية والمالية والعربية لوحدات مصرفية ومالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية العمومية لواحدة منها مجموع الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي العربي بكامله كما تفوق هذه الأرقام الدخل القومي لعدة دول عربية مجتمعة هذا إلى جانب التأثيرات السلبية التي تفرزها نشاطات تلك مؤسسات الأجنبية في سياق ممارستها لأعمالها[2].

---

(1) د/ عثمان أبو حرب. الاقتصاد الدولي. دار أسامة، عمانز 2007، ص144.
(2) د/ أحمد عبدالخالق. تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20.

من المتوقع أن تواجه الصادرات العربية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة منافسة قائمة على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء اتفاقية الجات في المجالات الاقتصادية المختلفة إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من المزايا التي سوف تنعكس إيجابياً على اقتصاديات البلدان العربية، ويمكن شديدة في السوق الدولية الخاصة من بلدان الشرق الأقصى وهذا يؤثر على الموازين التجارية العربية مالم يتم تطوير أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية.

المزايا الإيجابية:

على الرغم من الآثار السلبية للإطار متعدد الأطراف على الاقتصاديات العربية إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من المزايا التي سوف تنعكس ايجابياً على اقتصاديات البلدان العربية ويمكن تلخيص تلك المزايا فيما يلي:

1. إن إلغاء الدعم في البلدان الصناعية سوف يؤدي إلى تحسين الإنتاج في القطاع الزراعي العربي ويرجع السبب في ذلك إلى إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سوف يقلل من حجم المعروض منها من البلدان الصناعية وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك المنتجات في البلدان العربية وعند ذلك سوف تزيد هذه الأخيرة من إنتاجها الزراعي ليحل محل المحاصيل والمنتجات الزراعية المستوردة خصوصاً في المواد الطبيعية والبشرية[1].

   ورغم أن برنامج الإصلاح في القطاع الزراعي العربي والذي من المفترض أن تقوم به البلدان العربية بعد ارتفاع أسعار الغذاء قد تكون مكلفة في المدى القصير ولكن سوف تحقق نتائج إيجابية في المدى الطويل بحيث يؤدي إلى خفض الاستيراد من المواد الغذائية.

2. يؤدي خفض التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية وخاصة على المنتجات الصناعية وتحرير التجارة في مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض البلدان العربية ومن ثم تنمية بعض القطاعات الاقتصادية وخصوصاً قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي لدى المستثمرين الأجانب.

(1) د/ سهيل حسين الفتلاوي. منظمة التجارة العالمية. دار الثقافة، عمان، 2009، ص34، 35.

3. أعطت جولة الأرجواي متعددة الأطراف مزايا تفضيلية (استثناءات في معظم مجالات التي تمت مناقشتها في جولة الأرجواي إلى البلدان العربية)، وبوسعها أن تستفيد من هذه الاستثناءات والتي تمنحها مهلة زمنية كافية لتوفيق أوضاعها التنظيمية والمؤسسية والفنية شمولها بأحكام هذه الاتفاقية.

4. عند انضمام البلدان العربية غير منضمة لعضوية الجات فإنها سوف تستفاد في مجال تجارتها الدولية من خلال معاملتها معاملة الدول الأولى بالرعاية حيث يمكن إلغاء القيود التجارية وخصوصاً القيود الكمية المفروضة على البلدان غير الأعضاء في الجات[1].

مما يعزز فرص وصول صادرات البلدان العربية إلى أسواق البلدان الأعضاء في الجات يمكن للبلدان العربية أن تنتفع من جراء تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمي من حيث زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمار الخارجي نتيجة انفتاح الأسواق على بعضها بعض وكذلك القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية حيث أن المؤسسات المالية العربية سوف تصبح أكثر تحرراً في ظل الجات هذا سيؤهلها لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق هذا بالإضافة إلى تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولي وتمكين القواعد الرأسمالية كما سيساعد الجات الخاص بالخدمات المالية المتضمن عدم التمييز في المعاملة بين البلدان الأعضاء على تدعيم التواجد المالي العربي في الخارج ووضع حد لسياسات التمييز والإجحاف فضلاً عن اتفاقية الجات سينتج عنه فكرة إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية والتي من المتوقع أن يكون لها آثار إيجابية على النمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية العربية[2].

وأخيراً وبعد استعراضنا للتوجهات نظراً نظرة متفائلة إلى حد كبير، يمكن القول أنه مع ذلك ستكون مدى استفادة البلدان النامية العربية من الجات معتمد على درجة نجاح في تبني وتنفيذ سياسات اقتصادية تتأقلم مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد عند البدء في تنفيذ اتفاقية الأرجواي بحيث تراعي تلك السياسات الاستفادة القصوى من المزايا التي سوف يحققها الاتفاق ومحاولة تجنب السلبيات التي سوف تنتج عنها.

---

(1) د/ أحمد عبدالخالق. تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي. مرجع سابق، ص103.
(2) د/ مصطفى سلامة. قواعد الجات. مرجع سابق، ص122.
البلدان العربية المنظمة حالياً للجات هي: مصر، المغرب، الكويت، تونس، الجزائر، الإمارات، قطر، البحرين.

الفرع الثالث

الاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن جولة الأرجواي

متعددة الأطراف في التكتل الاقتصادي العربي

كان لإنهاء جولة الأرجواي في 1993/15 حدثاً هاماً بالنسبة للبلدان العربية والنامية بصفة عامة حيث نتج عنها في المقام الأول التزامات أكيدة تعهد فيها (24) دولة مشتركة من البلدان النامية والمتقدمة بإجراء تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية بتخفيض الدعم في القطاع الزراعي والحواجز أمام التجارة في الخدمات وسوف تعمل تدابير تحرير التجارة هذه إلى تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، وهو أمر هام بالنسبة للبلدان التي قامت بإصلاح اقتصادية كلية وهيكلية بغية زيادة الكفاءة في تخفيض الموارد[1].

كما وفرت جولة الأرجواي متعددة الأطراف إمكانية الاستناد إلى قواعد مأمونة بصدد دخول الأسواق العالمية، وذلك بتقوية وتوسيع نطاق الضوابط والإجراءات والمؤسسات في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف ومن شأن هذه التحسينات النظامية التي تحمي الضعيف وتكبح جماح القوي، أن تعود بالنفع على البلدان العربية الصغيرة، وفي حقيقة الأمر – شارك العديد من البلدان العربية والبلدان النامية الأخرى مشاركة كاملة في الجات تعبيراً عن التغييرات نحو مزيد من التوجه نحو اقتصاد السوق وتأييداً للتحسينات النظامية الناتجة عن جولة الأرجواي متعددة الأطراف[2].

ومن الممكن التوقع بأن تنفيذ جولة الارجواي سيسهم في توسيع التجارة الدولية وفي ارتفاع النمو الاقتصادي وسيختلف توزيع المكاسب والخسائر من بلد لآخر خصوصاً فيما يتعلق بالعناصر المتعلقة بالتوسع التجاري، وهذا ينطبق على البلدان العربية كما ينطبق على سائر بلدان العالم وسوف يتوقف هذا التوزيع داخل البلدان العربية على عوامل كثيرة منها القدرة العامة لقطاعاتها التجارية والاستجابة للتغيير وهيكل تجارتها من حيث السلع والبلدان الشريكة وميزانها التجاري الزراعي ونمط التفضيلات التجارية.

بالإضافة إلى أن التغيرات في النظام التجاري متعدد الأطراف تنطوي على نتائج بالنسبة للبلدان العربية وعلى هذه البلدان كي تحقق أقصى أثر هو أن تحقق تقدماً أكثر في تعزيز قدرة اقتصادها الحقيقي على الاستجابة، ومن العناصر الرئيسية اللازمة لهذه الغاية أن تواصل تحرير

(1) سهيل حسين الفتلاوي. منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق، ص64.
(2) محفوظ الشعب. المنظمة العالمية للتجارة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006، ص60.

أنظمتها الخاصة بالتجارة الدولية الخارجية والمدفوعات وتتخلص من الجمود في بنيتها الاقتصادية.

ويمكنها أن تدعم ذلك بتدابير تقوم على أساس قطاعي وتستهدف تسهيل التغيرات الهيكلية اللازمة التي تتفق مع الميزة النسبية للبلدان المعنية، كما أن في استطاعتها أن تتمتع إلى أقصى حد من العضوية في النظام المعدل للتجارة المتعددة الأطراف إذا قامت في الوقت المناسب باتخاذ تدابير تعزز شفافية أنظمتها التجارية وقابليتها للتنبؤ وبالرغم من المنافع التي تترتب على تحرير السوق هناك اعتراف أوسع النطاق بأن البلدان العربية يحتمل أن تواجه نوعين من الآثار المعاكسة:

أولاً يحتمل فقدان المعاملة التجارية التفضيلية التي تتمتع بها صادرات البلدان العربية في أسواق الدول المتقدمة ولاسيما الاتحاد الأوروبي، نتيجة لتخفيضات في التعريفات الجمركية الناتجة عن جولة الارجواي أما الأخر فيتعلق بالأثر السلبي.

ثانياً الارتفاع المحتمل في أسعار الغذاء نتيجة لأثر تخفيض الدعم في قطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع المدفوعات في البلدان العربية التي تعتبر مستورداً صافياً للغذاء[1].

المطلب الثاني

المبادلات التجارية الدولية

إن المبادلات التجارية الدولية المتعددة الأطراف تدعم مع مرور الزمن ويتزايد عدد الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالعمل المتزايد للمبادلات الدولية ليصل سنة 2012 عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى (155) عضو، غير أنه حصل إحباط من هذه الأخيرة، حيث أصبح المزيد من تحرير التجارة على الصعيد الدولي أمراً صعباً بفعل تضارب تصورات الدول الأعضاء بالمنظمة وذلك من حيث حرص أو عدم حرص بعض الدول على تحرير عدد من الأنشطة ولعل من أوضح الأمثلة على تضارب المصالح هو انهيار مفاوضات الدوحة التي عقدت في جوان 2008 بجنيف بسبب الاختلافات ما بين الولايات المتحدة والهند والصين حول نفاذ

(1) د/ نهاد عبدالكريم أحمد. جولة الأرجواي متعددة الأطراف وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية. مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 18، 2010.

السلع الزراعية في أسواق العالم النامي لذا انتشرت اتفاقيات إقليمية إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف في شكل تكتلات اقتصادية من طرف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية[1].

الفرع الأول

تفوق التكتلات الاقتصادية على نظام التجاري متعددة الأطراف

ولما كانت البلدان النامية تجد نفسها أقل المستفيدين، من نمو التجارة الدولية الذي يحققه تحرير التجارة على الصعيد الدولي، أصبحت ملزمة هي الأخرى بتقوية مركزها التفاوضي لضمان مصالحها في جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف عن طريق لجوئها إلى تكوين تكتلات إقليمية قوية التي باتت تمثل أبرز ملامح العولمة الاقتصادية ومن ثم فإن الدولة التي لا تشارك في تكتلات إقليمية ستبقى خارج نطاق العولمة مما يمثل عائقاً لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة[2].

هكذا أصبحت الدول المتقدمة والدول في طريق إلى النمو على حد السواء تهتم بالاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التكتلات، ليس فقط من أجل فتح الأسواق بل لتحرير التجارة في الأنشطة التي لم تتطرق لها منظمة التجارة، ولضمان الأمن والمعاملة بالمثل وترقيه الاستثمار، حيث تعرف الاتفاقيات الإقليمية التجارية بجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وتعتبر التنظيمات الإقليمية مجموعة من الدول التي تحقق وحدة إقليمية وفق المؤسسات قانونية[3].

وبالتالي أصبح من الواضح تسارع الدول لإبرام اتفاقيات تجارية إقليمية في إطار تكتلات إقليمية، حتى تتفادى التفاوضات المتعددة الأطراف تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، لأن هذه الأخيرة تميزت ببطئها مقارنة مع المفاوضات بين الدول الأعضاء في اتفاقية تجارية إقليمية ويختلف التوجهين الإقليمي والعالمي فيما بينهما سواء من ناحية الإطار الشكلي أو التنفيذي، لكنهما يشتركان في الهدف النهائي وهو التوجه نحو تحرير التجارة من خلال الإزالة التدريجية لكل العوائق التجارية حيث يدل مصطلح (التعددية على المفاوضات التجارية) متعددة الأطراف تحت راية (GATT) جات ثم منظمة التجارة العالمية، أما الإقليمية فهو مصطلح يتداول للتعبير

(1) حسام عيسى. نقل التكنولوجيا. دار المستقبل العربي. 1987، ص98.
(2) محمود البيبلي. الاتفاقيات التجارية الإقليمية. المركز الوطني للسياسات الزراعية. 2008، ص13.
(3) د/ نهاد عبد الكريم أحمد. جولة الأرجواي متعددة الأطراف وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية. مرجع سابق، ص103.

(3)

عن التزام مجموعة من الدول بتحقيق درجة معينة من التكامل الاقتصادي وذلك عن طريق تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية التجارية الإقليمية[1].

إن تشكيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية ليس بجديد لكنه في تزايد في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة وقد تميزت المواجه الأولى من الاتفاقيات الإقليمية والتي بدأت من الخمسينات بأنها لم تتجاوز جغرافياً منطقة غرب أوروبا، لكن مع بداية التسعينات بدأت معظم دول العالم بالتوقيع على اتفاقيات من هذا النوع مع التوسعات الموجودة أصلاً وعلى نطاق أوسع دون الأخذ بعين الاعتبار بالبعد الجغرافي[2].

ومن زاوية الواقع ظهرت الاتفاقيات الإقليمية في شكل التكتلات الإقليمية لأول مرة أثناء الحرب العالمية الثانية كنماذج أولية، وبعد الحرب العالمية الثانية تم انشاء المنظمة الأوروبية للتبادل الحر (1960) منظمة الدول الأمريكية للتبادل الحر (1960) – السوق الأوروبية المشتركة، السوق المشترك لأمريكا الوسطى (1960) والسوق المشترك الأفريقي (1992) تم الاتحاد الأوروبي الذي ضاعف من الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأوروبية وبين دول البحر الأبيض المتوسط وكذلك مع الدول الأفريقية ولقد عرفت الاتفاقيات الإقليمية توسعاً هائلاً بداية من التسعينات في شكل تكتلات إقليمية قوية (1991) ورغم التركيز على حرية التجارة في هذه الاتفاقيات إلا أن هناك اهتماماً ايضاً بقواعد المنشأ، والقيود غير الجمركية، وسياسة المنافسة ومنذ سنة 2000 يشهد العالم موجه من الاتفاقيات الثنائية وبين دول متباعدة جغرافياً وأصبحت الدول المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة منخرطة حالياً في اتفاقية إقليمية على الأقل وتعتمد اتفاقيات التجارة الإقليمية باعتبارها جزء من منظومة التبادل التجاري المتعدد الأطراف على المادة (24) من (GATT) والمادة (25) من (GATT) وتقضي المادتين بإمكانية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تشكيل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة[3].

وهذا ما تم الاتفاق عليه في المادة (24) من (GATT) فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الإقليمية فيما يعرف بالتدابير الأولية وهكذا أصبحت أكثر من ثلث التجارة العالمية تم في إطار الاتفاقيات التجارية الإقليمية حيث وصل عددها إلى (160) اتفاقية تجارية إقليمية مسجلة لدى منظمة التجارة العالمية سنة 2016 وهذه الأخيرة اتخذت عدة أشكال على الساحة الدولية وأكثرها شيوعاً هي اتفاقيات مناطق التجارة الحرة كان هذا النوع الذي اتخذته الاتفاقية فيبقى الهدف من

(1) المهند الملحم. اتفاقيات الشركة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية. 2001، ص3، 4.
(2) د/ محمود البيبلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية. مرجع سابق، ص5.
(3) د/ أسامة المجذوب. العولمة والإقليمية. الدار المصرية اللبنانية، مرجع سابق، 2001، ص265.

تشكيلها مشترك، حيث ترمى كلها إلى تحرير التجارة من خلال إزالة عوائق التجارة جزئياً أو كلياً[1].

والجديد بالملاحظة هو مدى تباين عمق الاتفاقية التجارية الإقليمية من اتفاقية لأخرى، فقد يتناول البعض منها مجالاً محدداً من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالاً أوسع وأشمل بكثير فلم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثاً تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل أصبحت تشمل مواضيع أكثر تعقيداً مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئية ومن زاوية الواقع هناك حالة من التشابك والتداخل بين مختلف التكتلات فأعضاء الاتحاد الأوروبي يسعون لإنشاء علاقة تكاملية مع الدول المتوسطة الذين يدرسون علاقاتهم بالولايات المتحدة في الإطار الشرقي أوسطي وسيؤدي هذا التدخل حتماً إلى حالة من التناقض تستوجب تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[2].

وكذلك مع العلم أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتميز بطبعها التمييزي، وذلك يتجلى من خلال التعامل التفضيلي بين أعضائها دون الدول غير الأعضاء، فقد يتم إلغاء تعريفة جمركية بخصوص المواد الإنتاجية المتبادلة داخل إقليم التكتل، ويمكن للاتفاقية التجارية الإقليمية أن تتجاوز ذلك بإلغاء عوائق غير جمركية وتحرير التبادل كتشجيع الاستثمار بقصد الوصول إلى تكامل اقتصادي كامل[3].

ويتضح مما تقدم أنه رغم المعاملة التفضيلية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية التجارية الإقليمية فقد اعترفت بها (GATT) من خلال المادة (24) ثم فيما بعد منظمة التجارة العالمية كاستثناء لأهم مبادئ النظام المتعدد الأطراف والمتمثل في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهذا دليل على أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في النظام التجاري الدولي والواقع أن موضوع الاتفاقيات التجارية الإقليمية يثير عدة تساؤلات بسبب انتشارها السريع سواء من حيث الكم أو من حيث المضمون أو من خلال حالات التشابك التي تثيرها، حيث أنه بالرغم من استناد النظام التجاري

(1) www.wtoarat.org فيما يعرف بالتدابير الأولية بما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الإقليمية هي:
1. يجب أن لا يزيد مستوى العوائق التجارية المتفق عليها بين الدول الأعضاء.
2. يجب إزالة كافة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء.
3. يجب أن تقدم تقرير رسمية عن جميع الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى منظمة التجارة العالمية لتحدد فيما إذا كان الشرطان السابقان مطبقين وحتى تتمكن الدول الأعضاء من تقديم الملاحظات.

(2) أسامة المجذوب. العولمة الإقليمية. مرجع سابق، ص230.

(3) صبيحة بخوش. اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. دار الحامد للنشر والتوزيع. المغرب، 2010، ص38.

العالمي على مبادئ جوهرية كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز فهو في المقابل يعترف بتواجد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في الساحة الدولية[1].

الفرع الثاني

تطور الإقليمية على النظام متعدد الأطراف

إن اتفاقية (GATT) تم منظمة التجارة العالمية لا تتعارض مع الاتفاقيات التجارية الإقليمية إذا كانت هذه الأخيرة معترفاً بها خاصة من خلال نص المادة (24) من (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية، والهدف من ذلك تحرير وتطوير التجارة لا وضع عقبات أو قيود على تجارة أي طرف من الأطراف المتعاقدة وهكذا يسعى كثير من دول العالم إلى التحرير الكامل للتجارة لتحقيق الازدهار للشعوب، لكن رغم الإجماع على أن الواجهة المثلى هي مسار المفاوضات المتعددة الأطراف فإن تشكيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية مازال نشطاً مما استلزم عدة دراسات لتقييم النتائج التي تتوصل إليها الدول الأعضاء في اتفاقية إقليمية[2].

وهكذا تثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلافاً فقهياً سواء على الصعيد الاقتصادي بشأن تأثيرها على حرية التجارة الدولية أو القانوني لتعارضها مع أهم مبادئ منظمة التجارة الدولية وهو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ولقد كانت تعرف الاتفاقيات الإقليمية تطوراً ملحوظ في السنوات الأخيرة فهي أصبحت تساهم وبشكل واضح في رفع المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء خاصة بالنسبة للدول النامية من خلال تقييم العمل وتعميق قاعدة التخصص الإنتاجي والاستفادة من مزايا توفر الإنتاج الكبير والتي تتيح الفرصة لخفض التكاليف وزيادة المدخرات المحلية مما يعود على الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي[3].

ولكن المثير للاهتمام هو أن الدول تتجه بشكل مكثف نحو الإقليمية في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع السنوات الماضية.

---

(1) صبيحة بخوش. اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية. مرجع سابق، ص38.
(2) د/ محمد صبحي. الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار. مجلة المستقبل العربي (العدد 362). 2009، ص29.
(3) علاوي محمد لحسن. مرجع سابق. ص110.

ولقد كان لتطور النظم الإقليمية أو الاتفاقيات الإقليمية تأثيراً واضحاً على النظام التجاري متعدد الأطراف منذ الخمسينات عندما كانت صورة الإقليمية في شكل اتفاقيات حمائية بدأت في التكامل بين الدول الأوروبية كاتفاقية ستوكهولم التي تناولت منظمة التبادل الحر الأوروبي سنة 1959، وبعدها في سنة 1960 منظمة تبادل الحر أمريكا اللاتينية وفي عام 1963 اتفاقية باوندي بين فرنسا ومستعمراتها القديمة بأفريقيا[1].

وهكذا فإن هذه الموجة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية الخاصة بالتبادل الحر تبعتها اتفاقيات إقليمية تفضيلية انعقدت من طرف الدول في طريق النمو التي خرجت من استعمار الدول الأوروبية وكذلك انعقدت اتفاقيات إقليمية تفضيلية من طرف أمريكا اللاتينية التي هي في طريق النمو وتميزت المرحلة الأولى من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بخصوصيتها حيث جمعت بين دول إقليم واحد تجمعها ثقافة وظروف اقتصادية واحدة وقد شهدت أوروبا مبادرات من الدول الأوروبية في (1986 -1987) انتهت بميلاد الاتحاد الأوروبي اكبر تكتل إقليمي 1992 وكان هذا الاتحاد من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير سياستها وتوجهها نحو الإقليمية[2].

وكانت اتفاقية كندا سنة 1989 وهكذا انطلاقاً من هاتين الاتفاقيتين تشكلت عدة اتفاقيات تجارية إقليمية على الساحة الدولية حيث شملت كل القارات (أوروبا- أمريكا- آسيا- إفريقيا) فقد تخوفت دول العالم ذاته من قوة الدول الأوروبية ومن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتفاقيات متعددة الأطراف وتختلف هذه المرحلة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية فلم تنعقد بين دول متقدمة أو بين الدول في طريق النمو فقط، بل تجاوزت ذلك لتنعقد بين دول الاتفاقيات الإقليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث شهدت الدول السائرة في طريق النمو انتهاجها لتحرير التجارة الخارجية لأنه في وقت سابق كانت هذه الفئة من الدول تنتظر معاملة تفضيلية خاصة من الدول المتقدمة، أما من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية ستكون المعاملة بالمثل بين أعضاء الاتفاقية بعد أن اختارت الدول التي في طريق نمو سياسية اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري بفتح أسواقها لمستثمرين أجانب من دول متقدمة غالباً في إطار التعاون الاقتصادي[3].

(1) د/ أسامة المجذوب. العولمة الإقليمية. مرجع سابق، ص259.
(2) د/ نهاد عبد الكريم. المنهج المعاصر للتكامل الإقليمي. مرجع سابق، ص130.
(3) د/ فريحة زراوي صالح. الكامل في القانون التجاري! الحقوق الفكرية، حقوق الملكية الصناعية والتجارية. حقوق الملكية الأدبية والفنية. ابن خلدون للنشر والتوزيع. بدون سنة نشر، ص199.

كما أن الجدير بالإشارة فهذا النوع من الاتفاقيات بوجهها الحديث لم تنحصر بين الدول المتجاورة إقليمياً فحسب بل تجاوز ذلك، إذ انعقدت اتفاقيات ليست بين دول متباعدة جغرافياً في قارة واحدة بل تعدت ذلك لتشكيل اتفاقيات تجارية إقليمية بين دول من قارات مختلفة، حيث لم يعد مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية ينحصر في تجمع دول متقاربة جغرافياً بل تجاوز ذلك فأصبح يحكم هذه الاتفاقيات التوجهات السياسية والاقتصادية للدول[1].

ومن حيث الواقع بادرت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اتفاقية سنة 1989 لتتمكن من مواجهة التكتل الإقليمي المتمثل في الاتحاد الأوروبي وبدورة الاتحاد الأوروبي قام بعقد اتفاقية مع الدول الآسيوية سنة 1996 ليحمي اقتصاده ووجوده أمام سيطرت وقوة الولايات المتحدة الأمريكية وهكذا تسمح الموجه الأخيرة من الاتفاقيات الإقليمية للدول من المشاركة في عدة اتفاقيات في وقت واحد تسعى الدول من خلال مشاركتها في الاتفاقيات الإقليمية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بعد أن كان الهدف من الإقليمية بمفهومها الكلاسيكي اقتصادي محض وبهذا تتجه الإقليمية بوجهها الحديث أكثر نحو تحرير التجارة، وبالتالي حرية التبادل في التجارة الخارجية حيث أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدول ومساراً لا غنى عنه لتحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية فيما بين الدول[2].

وخلاصة القول:

يقبل النظام المتعدد الأطراف تشكيل تكتلات إقليمية تهدف إلى التكامل الاقتصادي، فهي تساهم في الأجل الطويل بتحرير التجارة لجميع الأطراف خاصة بعد التطور الذي عرفته الاتفاقيات التجارية من مرحلة ساكنة يتم فيها تقييم هذه الأخيرة فيما تحققه من رخاء للشعوب، إلى مرحلة ديناميكية يتركز مجال الاهتمام فيها إلى تقييم آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية كداعمة أو معوقة للتحرير التجاري المتعدد الأطراف[3].

وعليه تتجه دول العالم إلى تعزيز نشاطها التجاري من خلاف اتفاقيات إقليمية تمكنها من توظيف طاقاتها ومواردها بصورة مثلى لتحقيق التكامل الاقتصادي قد يكون هذا الأخير تكاملاً جزئياً لما يشمل مجالات محددة مثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد

(1) تعتبر الإقليمية اليوم أكثر تقدماً ولا تعد معارضة للعولمة ولا يتعلق الأمر بالتراجع عن المشاركة في هذه الأخيرة ولكن خلق ظروف ملائمة لتحقيق ارتباط للروابط الاقتصادية بين مختلف الدول من اجل تسهيل دمجهم المسارات العالمية.

(2) حسين العماش. التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر. 1998، ص55.

(3) د/ محمود البيبلي. الاتفاقيات التجارية الإقليمية. ص99.

الجمركي والسوق المشتركة في حين إذا اشتملت الاتفاقيات الإقليمية كافة الجوانب دون استثناء سيكون التكامل الاقتصادي تكاملاً كاملاً[1].

الفرع الثالث

التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية

إن اتجاه كثير من الدول في العالم إلى الانخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي، يقابله من الجهة الأخرى تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام تجاري متعدد الأطراف لبناء منظمة تجارة حرة عالمية حيث يصبح انضمام كل دول العالم إليها أمراً ممكناً، وذلك من خلال نظام العضوية المفتوح في منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي.

ولم يتوقف الجدل حول الترتيبات الإقليمية من لحظة نشوء الجات وهي الاتفاقية التي سبقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الوقت الراهن، حيث ترى هذه المنظمة أن التكتلات الإقليمية تعتبر مشكلة لأنها تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية وتدعم تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بينما تهدف المنظمة إلى عولمة التجارة وتحريرها على المستوى العالمي[2].

ولقد اعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيسي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نتيجة لما قد يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى حصون نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل ويقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي يجعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم[3].

---

(1) حسين العماش، التكامل الاقتصادي العربي وآفاق الواقع. مركز دراسات الوحدة العربية. مرجع سابق، ص56.

(2) د/ سامي عفيفي حاتم. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (ط2). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2005، ص48.

(3) علاوي محمد الحسن. المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. مرجع سابق، ص113

ويهدف خلق نوع من التوافق بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، فلقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم عملية التكامل بين الدول وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:

1. المادة (24) من الجات التي تؤكد أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع قيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل، كما أضيفت إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام أعضاء الترتيبات الإقليمية بالشفافية الكافية بهذا الصدد كما نصت هذه المادة المذكرة على أن لا تستمر هذه الترتيبات الإقليمية لأكثر من عشر سنوات.
2. المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي كانت تحت عنوان التكامل الاقتصادي "تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية[1].
3. شرط التمكين أو بما يعرف بحكم التمكين: حيث يقضى بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا يجب أن تضع هذه الاتفاقية صعوبات أو قيود أمام تجارة الدول غير الأعضاء، وهذا دون تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي الدول ولقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سنداً لها فيما أقرته اتفاقية الجات، والمنظمة العالمية للتجارة من العمل بمبدأ شرط الدولي الأولى بالرعاية وإن كان ذلك بضوابط معينة ولقد تمت صياغة هذه الضوابط في المادة (24) من اتفاقية الجات وشرط التمكين الذي تمت صياغته في جولة طوكيو، إضافة إلى المادة (25) الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات[2].

ونتيجة لهذا فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية بشكل ملفت للنظر خلال العشرين سنة الماضية ففي عام 2010 تم إعلام المنظمة بـ (345) اتفاقية ضمن المادة (24) من الجات و(31) اتفاقية وفقاً لشرط التمكين و(68) اتفاقية وفقاً للمادة 25 من اتفاقية الخدمات ونتيجة لهذا التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها فقد قررت المنظمة أنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية ومن بين المهام التي أنيطت لهذه اللجنة تطوير نظام الإجراءات المساعدة في

(1) بن هدى آمال. الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013، ص98.
(2) د/ سامي عفيفي حاتم. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي. مرجع سابق، ص49.

دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية بالإضافة إلى حصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير العالمي للتجارة[1].

أما الشرط الوحيد والموضوعي الذي اشترطته الاتفاقية هو أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيبات الإقليمية عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقية الجات، ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف إلى إثارة عدة أسئلة حول التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هو خارجه وبين توجهات النظام متعدد الأطراف المزيلة للعوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملاً بمبدأ الدولي بالرعاية[2].

كما آثار البحث في العلاقة بين الترتيبات الإقليمية ومستقبل الاتفاقات متعددة الأطراف إلى العديد من الآراء انتهت برأيين أساسيين هما:

أ. رأي يرى أن التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولي الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي ريتشارد بالدوين والذي يرى النهج الإقليمي طريقاً مرحلياً نحو التعددية وبناء منطقة التجارة العالمية.

ب. وعلى النقيض من المؤيد للإقليمية فإن مؤيد التعددية يرون بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي وهذا من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل وفرض سياسية حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولاً أو تكتلات وهذا المبدأ للتكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية، بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المتكتلة على التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من حرية حركة التجارة الدولية وحسب الاقتصادي جاغديش باغواتي فإن التوسع في الشركة الإقليمية يضر بمسار التعددية وسيضعف الاتجاه نحو تحرير التجارة، كما انه يعتبر عقبة وحاجز في العالمية، وإن استطاع القادة أن يسخروا الموارد والاتجاهات السياسية إلى الاتفاقيات الإقليمية

(1) أحمد كواز. اندماج اقتصادي إقليمي أو دولي: الحالة العربية سلسلة الخبراء (العدد 37). المعهد العربي للنفط بالكويت، 2010، ص7، 8.
(2) د/ أسامة المجذوب. العولمة والإقليمية. مرجع سابق، ص188.

فسوف يبتعدوا عن الاتجاه نحو النظام المتعدد الأطراف، وعليه يقترح (باغواتي) أن تكون المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤول الوحيد عن تحرير التجارة الدولية[1].

ومما سبق، يتضح أنه من الصعب الإجابة عن ما إذا كانت التكتلات الإقليمية عامل نحو تحرير التجارة الدولية أم قيد لها؟ ولكن يمكن القول أن الواقع يظهر بأن التكتلات الإقليمية القائمة لا تبدي تقدماً نحو تحرير التجارة الدولية وهذا لاختلاف مصالحها، والدليل على ذلك هو القيود غير الجمركية والتي مازالت تفرضها بعض التكتلات تجاه العالم الخارجي ومن بين هذه القيود نجد: قواعد المنشأ، سياسات الدعم، إجراءات مكافحة الإغراق ...؛ حيث ساهمت هذه القيود في أن تتحول بعض التكتلات إلى حصون لبعض المنتجات والقطاعات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك فقد أدت ممارسة الاتحاد الأوروبي لضغوط على أسواق معينة مثل الزراعة وصناعة الحديد والصلب والفحم والى نظام جديد يسعى إلى حماية أكثر في مواجهة العالم الخارجي، فلا يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة زراعية مشتركة يحظى من خلالها المزارعون داخل الاتحاد لحماية تقدمها حكومات الاتحاد لهم، في شكل دعم مما يجعل المنتجات الزراعية الأوروبية ذات أسعار منخفضة وتنافسية عالية مقارنة بالمنتجات الأجنبية، وهذا داخل الاتحاد وخارجة، الأمر الذي يجعل الاتحاد الأوروبي يملك تأثيراً بالغاً على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية كما أن جهود المجموعة الأوروبية في الرقابة على السياسات الخارجية للتجارة، أدت إلى المزيد من الحماية للمجموعة ككل[2].

(1) طوسون محمد نبيل سليمان. آثار اتفاقية التجارة التفضيلية بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط على منطقة الشرق الأوسط. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، 2007. http://www.ulum.nl/c50.html

(2) د/ حسن نافع. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2004، ص136.

الخاتمة

ومن واقع ما استعرضناه نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المفرزة بعد الحرب العالمية الثانية، أسفرت عن تغيرات حذريه وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته وبروز أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة، من خلال تنامي النزعة الإقليمية التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندمجها في النقاط التالية:

- أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى.

- يبين لنا التطور المنهجي للنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي تحولاً على مستويين، ضمن الناحية النظرية تحول التكامل من النظرة الوظيفية الأصلية إلى الوظيفية الجديدة ومن الناحية الواقعية لمسنا سرعة انتشار المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها بالإضافة إلى ظهور تجمعات مختلفة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة وقد اتسعت التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نضم تكاملية عبر إقليمية تطبق درجات من صور المشاركة، وبذلك أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات تغطى نطاقاً كبيراً من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافاً إستراتيجية وليس فقط تجارية.

- أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات فأصبحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوف يتجه نحو التنامي مستقبلاً.

- أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي إذ تشكل هذه التكتلات إطار وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوي فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة لجعلها تصبو إلى أفق أوسع بعد أن تحققت هذا الشروط بين الدول الأعضاء وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.

- يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالمياً في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة بل بالعكس تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلاً، نجاحاً يعرف بمعجزة كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

- لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل بمنظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له، غير أن من النتائج الملفتة للنظر والتي تدعو إلى وجود إمكانية أحداث التوافق بين العولمة والإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة بل أن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، وتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

- ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التميز والحد من آثارها الضارة على الدول غير الأعضاء وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

- أننا نختلف مع الرأي القائل بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلاً من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة خاصة في ضوء القدر الكبير من التدخل والتشابك بين هذه التكتلات سعياً نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية وأخيراً فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإدارة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل.

أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في أفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً التفكير جدياً وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية أما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافياً وسياسياً، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكيل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة واحتدام الصراع من اجل اقتسام الأسواق بين قوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقاً لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق موقفها وتعزيز تعونها الإقليمي ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية وحيوية قصوى في تسريع حركة الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية والنظر في مستقبلها وتطورها في أطار العولمة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الرئيسية

المراجع العربية:

- **المؤلفات العامة:**

1. د/ إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.
2. د/ إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة.
3. د/ إبراهيم محمد الفار، اتفاقية منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
4. د/ أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
5. د/ أحمد السيد النجار، الاستراتيجيات الاقتصادية واتجاهاتها. القاهرة، الأهرام، 2001.
6. د/ أحمد الطراح، العولمة والدولة، دار النهضة العربية، 2002.
7. د/ أحمد جامع، اتفاقات التجارة الدولية وشهرتها الجات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
8. د/ أحمد عبدالخالق، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
9. د/ أحمد مصطفى، المنظمات الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
10. د/ أحمد يوسف الجندي، ظاهرة العولمة والحقائق، دار الثقافة الجديد، القاهرة، 1999.
11. د/ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
12. د/ إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
13. د/ أشرف عرفات أبو حجارة، الوسيط في تنظيم الدولي، القاهرة، 2007.
14. د/ أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل العربي، القاهرة، 2002.
15. د/ السيد أحمد عبدالخالق، تحرير التجارة العالمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.
16. أ/ السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1999.
17. د/ المهند ملحم، اتفاقية الشركات الأوروبية، سورية، 2001.
18. د/ أمينة زكي، تأثير العولمة على الوضع التنافسي ومصر المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، 1999.

19. د/ إيمان أحمد علام، التنظيم الدولي الإقليمي، بنها، 2012.
20. د/ بطرس غالي، التنظيم الدولي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1956.
21. د/ بطرس غالي، التنظيم الدوولي، القاهرة، بدون سنة نشر.
22. د/ جعفر عبدالسلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
23. د/ جلال وفا محمدين، التجارة الدولية في اطار اتفاقية الجات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
24. د/ جمعة سعيد الزوي، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2001، ص385.
25. د/ جود عبدالخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة.
26. د/ حبيب محمود، مبادئ علم الاقتصاد، سورية، 2009.
27. د/ حسام عيسى، نقل تكنولوجي، دار المستقبل العربي، 1987.
28. د/ حسن نافع، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، 2004.
29. د/ حسين العماش، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
30. د/ حسين عمر، التكامل الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
31. د/ رابح جميل الخطيب، آثار النظام الاقتصادي العالمي في أداء قطاعات اقتصادية، 2001.
32. د/ رابح راتب، الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
33. د/ رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت، 2002.
34. د/ رضا عبدالسلام، محددات الاستثمار الأجنبي، دار السلام للطباعة، القاهرة، بدون سنة.
35. د/ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
36. د/ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
37. د/ سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة.
38. د/ سعيد النجار، الحقوق السياسية للبلاد النامية، القاهرة، 1999.
39. د/ سلوى العنتري، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
40. د/ سليمان المذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، 1999.

41. د/ سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية لمواجهة تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الجزائر، 1999.
42. د/ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات 94، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
43. د/ سمير محمد عبدالعزيز، التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة، مصر، 2012.
44. د/ سهير محمد السيد، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، الإسكندرية، 2005.
45. د/ سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، 2009.
46. د/ صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، دار النشر المعارف، الإسكندرية، 1962.
47. د/ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
48. د/ صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والعولمة، القاهرة، 2003.
49. د/ صلاح الدين عامر، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1999.
50. د/ طاهر حسين، مدخل إلى الواقع الاقتصادي، دار بهاء الدين للنشر، الجزائر، 2010.
51. د/ عادل أحمد حشيش، العلاقات الدولية، دار الجامعة الجديد للنشر، 2000.
52. د/ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية لبنانية، 2004.
53. د/ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقوميه للجات وإستراتيجية المواجهة، القاهرة، 2002.
54. د/ عائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
55. د/ عبدالباسط وفا، دراسات في مشكلة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
56. د/ عبدالحافظ الصاوي، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية، القاهرة، 2010.
57. د/ عبدالرازق خليل، التجارة الدولية بين الإقليمية والإطار متعدد الأطراف، عنابة، 2002.
58. د/ عبدالرازق خليل، التجارة الدولية بين الإقليمية والتعددية، الملتقى، الجزائر، 2002.
59. د/ عبدالرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

60. د/ عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، المكتبة الوطنية للبحث والتطوير، القاهرة، بدون سنة نشر.
61. د/ عبدالعزيز سرحان، دروس في المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
62. د/ عبدالعزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، بيروت، 1976.
63. د/ عبدالفتاح مراد، شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، بدون سنة نشر.
64. د/ عبدالفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب والوثائق المصرية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
65. د/ عبدالله أبو رشاد، العولمة في نظام العالمي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 1999.
66. د/ عبدالمجيد قدري، المدخل إلى السياسات الاقتصادية والإقليمية، الجزائر، 2004.
67. د/ عبدالمطلب عبدالحميد، السوق الافريقية المشتركة والاتحاد الافريقي، القاهرة، 2004.
68. د/ عبدالمنعم السعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
69. د/ عبدالناصر قزال العبادي، منظمة التجارة والعالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفا، عمان، 1995.
70. د/ عبدالواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، القاهرة، 2000.
71. د/ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، عمان، 2007.
72. د/ عدنان شوكت، اتفاقيات الجات الدولية، دار المستقبل للطباعة والنشر، دمشق، 1996.
73. د/ علاء كمال، الجات وذهب الجنوب، مصر للبحوث والتدريب والنشر، 1996.
74. د/ علي الصغير دردور، أثار اتفاقية الجات على الهيكل الجمركية، 2004.
75. د/ علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة بالسلع، لبنان، بدون سنة نشر.
76. د/ فادي علي مكي، مابين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، 2000.
77. د/ فرحة صاع، الكامل في القانون التجاري، ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

78. د/ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية، القاهرة، 2000.
79. د/ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2004.
80. د/ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، القاهرة، بدون سنة نشر.
81. د/ كمال بكري، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2002.
82. د/ كمال محمد المصري، النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية، القاهرة، بدون سنة نشر.
83. د/ لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية بتجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
84. د/ ماجد إسماعيل، التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية، الجزائر، 2007.
85. د/ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2007.
86. د/ محسن أحمد الخضير، العولمة فكر واقتصاد، القاهرة، بدون سنة نشر.
87. د/ محفوظ الشعب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
88. د/ محمد الأطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي، بيروت، 2001.
89. د/ محمد السيد سعيد، التكتل التجاري الدولي وانعكاساته على الوطن العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.
90. د/ محمد المجذوب سرحان، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
91. د/ محمد بيبلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز السوري للسياسيات، سورية، 2008.
92. د/ محمد حافظ غانم، المجتمعات الدولية الإقليمية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958.
93. د/ محمد حافظ غانم، محاضرات عن جامعة الدول العربية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
94. د/ محمد حسن شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
95. د/ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، 1982.

96. د/ محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة نشر.
97. د/ محمد سعيد أبو زعرور، الجات ومنظمة التجارة العالمية، عمان، 2001.
98. د/ محمد سعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
99. د/ محمد صافي يوسف، النظام القانوني في إطار منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
100. د/ محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية دراسة قانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
101. د/ محمد محمود الأمام، التطور المؤسسي للاتحاد الأوروبي، القاهرة، 1998.
102. د/ محمد محمود المكاوي، التكتل الاقتصادي الإسلامي واهميته في سبيل التنمية، المكتبة العصرية، مصر، 2012.
103. د/ محمود الطنطاوي الباز، دراسات في الاقتصاد الدولي، الاسكندرية، 1998.
104. د/ محمود عبدالفضيل، مصر والعولمة، دار الهلال، القاهرة، 1999.
105. د/ مصطفى خليل سلامة، قواعد الجات، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
106. د/ مصطفى سلامة، قواعد الجات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
107. د/ مصطفى شدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1988.
108. د/ مفيد شهاب، المنظمات الدولية، القاهرة، بدون سنة نشر.
109. د/ منى محمود مصطفى، التنظيم العالمي الدولي بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
110. د/ منية خليفة المهدي ناصر، واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، الجزائر، 2012.
111. د/ نبيلة عباس، الاقتصاد في ظل العولمة، الإسكندرية، 2005.
112. د/ نزيه عبدالمقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديدات العولمة، دار الفكر الجامعي، 2006.
113. د/ نهاد فريد مصطفى، اساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية، 2005.

114. د/ نهال فريد عباس، أساسيات الأعمال في منظمة التجارة في ظل العولمة، القاهرة، 2005.
115. د/ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2005.
116. د/ وجدي محمد حسين، العلاقات الدولية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
117. د/ يوسف سعداوي، الأزمات المالية والتكتلات الاقتصادية، 2009.
118. د/ يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، 2010.

الرسائل العلمية:

1. أحمد عبدالرحمن إسماعيل: الرؤية المستقبلية للصادرات المصرية في إطار الكوميسا، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2011.
2. آسيا الوافي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، 2007.
3. بن هدى آمال: الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير قدمت لكلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.
4. توات عثمان: اتفاقية التجارة الإقليمية التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2011.
5. حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006.
6. د/ حنيش الحاج: التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2009.
7. د/ عبدالصمد عبد العزيز: مجلس التعاون العربي على ضوء النظرية العامة للتنظيم الدولي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1999.
8. د/ علاوي محمد الحسن: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2011.

9. دوفلية محمد الهادي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة والاقتصاد، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2010.
10. شامي رشيدة: المنظمة العالمية للتجارة والآثار المترتبة عليها وعلى الدول النامية، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007.
11. عائشة خلوفي: تأثير التكتل الاقتصادي الإقليمي على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي كمثال، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
12. عبدالرحمن روابح: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية قدمت إلى كلية الاقتصاد، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013.
13. عبدالرشيد بن ديب: تنظيم وتطور النظام الاقتصادي والتجارة الخارجية، رسالة دكتوراه قدمت الى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة الجزائر، 2003.
14. عبدالوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
15. عمر يحياوي: العولمة والاستثمار العربي والاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة محمد الخضير، الجزائر، 2008.
16. فطيمة حمزة: تأثير التكتلات الاقتصادية على توجه قرارات منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه قدمت الى جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
17. كريمة العيساوي: تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001.
18. كلثوم الباز: مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الاقتصاد، جامعة محمد خضير بسكرة، 2002.
19. محمد حداد: العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2005.
20. مفتاح الحكيم: الاندماج الإقليمي في النظام التجاري، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الاقتصاد، جامعة محمد الخضير، الجزائر، 2003.
21. مولحسان آيات الله: الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على تجارة الجزائر، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم والاقتصاد، جامعة محمد الخضير، الجزائر.

الدراسات والمقالات:

1. احمد كواز: اندماج اقتصادي إقليمي أو دولي، الحالة العربية سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 37، 2010.
2. تواتي بن على: مستقبل التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية والإقليمية، مجلة الباحث، العدد 6، 2008.
3. حازم صبحي البنى: الثابت والمتحول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الباحث، العدد 34.
4. خالدي خديجة: إثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 2، 2005.
5. د/ إيهاب عبدالله عباس: إثر السوق المشترك لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، مجلة شندي، العدد الحادي عشر، 2011.
6. د/ بدر حسين الشافعي: الكوميسا ومستقبل التعاون الأفريقي، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
7. أ/ يوسف خليفة: دراسة حول مجلس التعاون الخليجي وعضوية الجات الفرص والمحاذير، مجلس دراسات الخليج، العدد 79، 1996.
8. زايري القاسم: الإقليمية الجديدة ومكاسب تحرير التجارة، نموذج عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الملتقي الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة عنابة 2002، ص245.
9. سانجيف جوبتا ديو نجزبانج: تفكيك الكتل التجارية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 22، 2006.
10. سليم مولدي: التوجه نحو الإقليمية والنظام متعدد الأطراف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 6، 2018.
11. الشاذلي العياري: العرب والنظام العالمي الجديد في الشؤون العربية، مجلة البحوث الاقتصاد العربي، العدد 74، 1993.
12. طوسون محمد نبيل سليمان: أثار اتفاقية التجارة التفضيلية بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط على منطقة الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، 2007.
13. عبد الله العريان: فكرة التنظيم الدولي وتطورها التاريخي وخصائصه الحاضرة، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 11.

14. فهد العتياني: مذكرة تمهيدية عن منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأنشطة التجارية مجلة تكريت للعلوم الإدارية العدد 18، 2010.
15. فوزية أكرم: التكتلات الاقتصادية العالمية، مجلة العلوم السياسية، العدد 22.
16. لقمان معزوز: المناقشة بين الدولار واليورو في ظل الاستقرار الاقتصادي لنظام النقدي، مجلة الباحث، العدد 9، ورقلة، 2011، ص3.
17. محمد الأطرش: حول التوحد الاقتصادي العربي والشركة الأوروبية المتوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، سنة 2001.
18. محمد الصبيحي: الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، 2009.
19. محمد حافظ غانم: محاضرات عن جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.
20. محمد خليل فياض: الآثار الاقتصادية المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة قاريونس، 2003.
21. محمد عبدالسلام ربيع: الصين قوة عظمى وحيدة في المستقبل، جريدة الخليج، العدد 4، 1994.
22. مولة عبدالله: التكامل الاقتصادي الثابت والمتغير مجلة المستقبل العربي، العدد 279، 2002.
23. نبيل موسى: إقرار واشنطن لاتفاقية نافتا جريدة الوطن الكويتية، العدد 28، 1993.
24. نهاد عبد الكريم أحمد: جولة الارجواي وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية، العدد 18، سنة 2010.
25. وصاف سعيدي: التنمية التجارية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الباحث، العدد22، 2002.
26. ولد محمد عيسى محمد محمود: معوقات التكتل الاقتصادي في البلدان النامية دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، العدد 9، 2012.
27. يوسف مسعداوي: الأزمات المالية والتكتلات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، 2009.

مواقع تمت زيارتها على شبكة الانترنت:

1. http://alawaej.com/topics/view/article.php.
2. http://bu.edu.eg/olc/images/pdf.
3. http://elibrary.grc.to/ar/penquin.
4. http://www.sivassaorgeg/siyassa/ahram.
5. http://www.tahasoft.com/books.doc.
6. http://www.ulum.nl/cso.html.
7. http:/journal.ush.sd/pdf.
8. www.albawaba.com.
9. www.leaguofarabstats.com. موقع جامعة الدول العربية
10. www.lebarmy.gov.lb.
11. www.montadamontada.com
12. www.unorg/law/avl.
13. www.wto.org. الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية
14. www.wtoarab.org.

Economic blocs in the light of WTO

By

Tahani Saad Fraj

Supervisor

D. Jomaa Said Alzway

Assistant Supervisor

D. Abdullah Ali Alabidi

Abstract

This study deals with the phenomenon of economic blocs and the role of that play it in the decisions of the World Trade Organization. This phenomenon emerged 100 years ago, and it was of a political nature as the French coalition with its colonies. However, after the 2nd World War and the political developments on the world arena, It became an economic rather than a political ally. The World Trade Organization is one of the most prominent events in the field of economic relations. It has become the responsible organization of the trade agreements follow up on the obligations between its member states. And the purpose of its establishment is to free international trade and to take decisions in accordance with the principle of consensus. If that is not possible, Than each member state will cast its vote regardless of its strength, These coalitions play a major role of developments of the regional economic blocs.

Through our study of this subject, we reached a set of results, the most important of which:

1. The economic bloc of today's world different from what the world witnessed after the 2nd World War.
2. The motive behind the establishing at the first place due to the fact of the absence political administration impedes the creation of economic bloc, even if the main elements are available.

3. Economic allies should be in line with WTO principles.

4. The decision of the World Trade Organization is in the hands of strong blocs due to pressure exerted by these interest blocs, through bilateral agreements that are held before or during the ministerial conferences. This study aims to clarify the impact of regional integration agreements on the multilateral trading system and to explain the underlying elements associated with the globalization of the economy.

The impact on the multilateral trading system and we will demonstrate the strength and impact of the economic bloc on the WTO.

Therefore, we will study the phenomenon of international economic blocs, which today is one of the manifestations of the regulation of trade relations between countries, where different countries seek to form economic blocs because of the role played by the World Trade

Organization as the latter is the heart of international trade.

Benghazi University

Faculty of law

Economic Blocs in the Light Of WTO

By:

Tahani Saad Fraj

Supervisor :

Dr. Jomaa Said Alzway

Assistant Supervisor :

Dr. Abdullah Ali Alabidi

Thesis Was Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master in Public Law

Date 8/9/2022